





أحمد المتوكل

الخطاب وخصائص اللغة العربية

دراسة في الوظيفة والبنية والنمط

الخطاب وخصائص اللغة العربية

دراسة في الوظيفة والبنية والنمط

أحمد المتوكل







بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1431 هـ - 2010 م

ردمك 978-9953-87-476-0



4، زنقة المامونية - الرباط - مقابل وزارة العدل

الهاتف: 537.72.32.76 (212) - الفاكس: 537.20.00.55 (212)

البريد الالكتروني: darelamane@menatra.ma

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef

149 شارع حسيبة بن بوعلي

الجزائر العاصمة - الجزائر

هاتف/ فاكس: 676179 21 213+

e-mail: editions.elikhtilef@gmail.com

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص.ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: bachar@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (1-961+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (1-961+)

المحتويات

الفصل الثاني

القوة الإنجازية من الاستلزام إلى التأصيل

الفصل الثالث

الإحالة: الأنماط والمقولات

الفصل الرابع

البؤرة: الوظيفة والحيز

تصدير

عنينا في بعض كتاباتنا السابقة بموضوع تنميط الخطاب في اللغات الطبيعية وفي اللغة العربية على الخصوص. وكان هاجسنا في ذلك قضاء مأربين: التوصل إلى استجلاء البنية النموذجية الثابتة الثاوية خلَف مختلف الخطابات السردية والوصفية والإبداعية والحجاجية وغيرها حسب التصنيف المتعارف عليه، والقيام برصد هذه البنية في داخل نظرية لسانية وظيفية.

ونعود في هذا البحث إلى نفس الموضوع يحدونا نفس الهاجس لندافع عن أطروحة قوامها:

أولاً، أنه لا داعيَ ولا مسوِّغ لأن تتعدّد "النظريات" بتعدّد الأنماط الخطابية بل لا يقوم معرفيّاً أن تُبنَى لكل نمط "نظرية" تخصه في معزل عن غيره.

وثانياً، أن مختلف أنماط الخطاب ليست إلاّ "توسيطات" لبنية تداولية - دلالية - تركيبية واحدة، يمكن أن تفضي إلى تنميط للخطاب غير التنميط التقليدي المتداول.

وثالثاً، أن هذه البنية ثوابتَ ومتغيرات تشكّل جزءاً من "قدرة" منتج الخطاب/ مؤوله داخل قدرته اللغوية العامة.

ورابعاً، أن أية مقاربة للقدرة الخطابية ينبغي أن تؤطّرها نظرية لسانية واحدة تغذّيها وتحكمها ضبطاً وتقويماً ومفاضلة.

ونقترح - على سبيل الاستكشاف فقط - أن يكون هذا الإطار النظري أحدث نماذج نظرية النحو الوظيفي، نموذج "**نحو الخطاب الوظيفي**" مغنى بالموروث اللغوي العربي نحوه وبلاغته وأصول فقهه.

والله ولي التوفيق

الرباط، 31 مايو 2009

مُقَـدِّمَـة

المشروع الذي يسعى المنحى الوظيفي في البحث اللساني العربي في إنجازه شقان متلازمان متكاملان:

أولهما، رصد ظواهر اللغة العربية فصحى ودوراج ووصفها ومحاولة تفسيرها تزامناً وتطوراً انطلاقاً من مبدأ ترابط الوظيفة والبنية وتبعية الثانية للأولى؛

وثانيهما، إعادة قراءة التراث اللغوي العربي وربط الصلة بينه وبين امتداداته اللسانية الحديثة.

استهدف البحث، في الشق الأول من المشروع، بلوغ أربعة مطامح:

أولاً، وضع نحو وظيفي للغة العربية متكاملاً يكفل رصد خصائصها وصفاً وتفسيراً؛

ثانياً، إقامة تنميط يضطلع بموقعتها بالنسبة إلى باقي اللغات الطبيعية؛

ثالثاً، نقل البحث اللساني الوظيفي إلى مجال الإجراء والتطبيق ليلج القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية كالترجمة وتعليم اللغة وتحليل النصوص باختلاف أنماطها والطب النفسي المهتم بالاضطرابات اللغوية؛

رابعاً، تعميمه ليشمل مختلف أنساق التواصل وقنواته اللغوية وغير اللغوية.

أما البحث في الشق الثاني من المشروع فقد رام أول ما رام إرساء منهجية علمية عامة كفيلة بتأطير قراءة الفكر اللغوي العربي

القديم ووصله بالبحث اللساني العربي الحديث في منحاه الوظيفي على الخصوص.

وقد اعتمدنا (المتوكل (2006) و(2008)) في هذه المنهجية المبادئ الأساسية التالية:

أولاً، يكمن التباين بين الفكر اللغوي القديم (عربياً كان أم غير عربي) والدرس اللساني الحديث في اختلاف الظروف التاريخية التي تحيط بإنتاجهما حيث لا قطيعة معرفية تفصل بينهما خلافاً لما يعتقد؛

ثانياً، يتخذ الفكر اللغوي القديم من الدرس اللساني الحديث أحد الأوضاع الثلاثة التالية: وضع المرحلة التاريخية كحقبة من حقب مسار فكري واحد ووضع المرجع الذي يمكن أن يوفر "الحجة الخارجية" عند الحاجة ووضع المخزون المعرفي الذي يمكن أن يعامل كمصدر اقتراض لمفاهيم وآراء ومقاربات لم تفقد ورودها رغم مرور الزمن؛

ثالثاً، تعد عملية الاقتراض هذه عملية إدماج جزئي مؤقت ونسبي بعد إعادة صياغة ما يدمج ولا تعني بحال من الأحوال إلغاء المصدر المقترض منه.

سيراً على هذا النهج وتمحيصاً لجدواه حاولنا في مكان آخر (المتوكل (2008)) إرجاع مجموعة من المسائل الصرفية - التركيبة وردت في أبواب متفرقة من كتب النحو العربي كالنعت المقطوع والمستثنى والمعطوف المفصول والجمل التي لا محل لها من الإعراب والبدل والمبتدأ (مقدماً ومؤخراً) إلى ثلاث قضايا وظيفية كبرى هي "المتصل/ المنقطع" و"المدمج/ الملحق" و"المركز/ الربض".

في نفس الاتجاه، سنتخذ نموذج نحو الخطاب الوظيفي إطاراً نظرياً للقيام بعمليتين متوازيتين اثنتين: (أ) إعادة قراءة آراء النحاة

والبلاغيين والأصوليين العرب وتحليلاتهم؛ و(ب) دراسة بنية الخطاب في اللغة العربية من خلال ثلاث قضايا: القوة الإنجازية ومؤشراتها والإحالة مقولاتها وأنماطها والتبئير والتقوية وظائفهما وسماتهما ووسائل تحققهما، في ظل الدفاع عن أطروحة أن للخطاب الطبيعي على اختلاف أنماطه بنية عامة تُرصَد ثوابتها ومتغيراتها في إطار مقاربة شمولية تعلوها وتحكمها نظرية لسانية واحدة.

قبل التطرق إلى هذه القضايا نرتئي أن نمهد لها هنا بعرض مقتضب للتصور الوظيفي لمنتج الخطاب في كل من النموذج المعيار ونموذج نحو الخطاب الوظيفي.

1. نموذج مستعمل اللغة

يمكن إطلاق تسمية "نموذج مستعمل اللغة" على كلتا الصيغتين الواردتين في النحو الوظيفي المعيار ونحو الخطاب الوظيفي على الاختلاف القائم بين الصيغتين من حيث مكونات النموذج ومن حيث تنظيمه العام.

1. 1. الصيغة المعيار:

يفترض دِكْ (دِكْ (1997 أ)) أن قدرة مستعمل اللغة الطبيعية تشمل - على الأقل - خمس ملكات: ملكة دائمة الحضور في عملية التواصل اللغوي وهي الملكة اللغوية وملكات يُلجأ إليها عند الحاجة وهي الملكات المعرفية والمنطقية والاجتماعية والإدراكية.

تخص الملكة اللغوية معرفة المستعمل للغته معجماً وصرفاً وتركيباً وصوتاً تُقْدِره على إنتاج وفهم عدد لامتناهٍ من العبارات اللغوية في مقامات تواصل معينة.

وتتيح الملكة الاجتماعية للمستعمل ضبط وضع مخاطبه الاجتماعي

وما يقوم بينهما من علاقات أثناء التواصل.

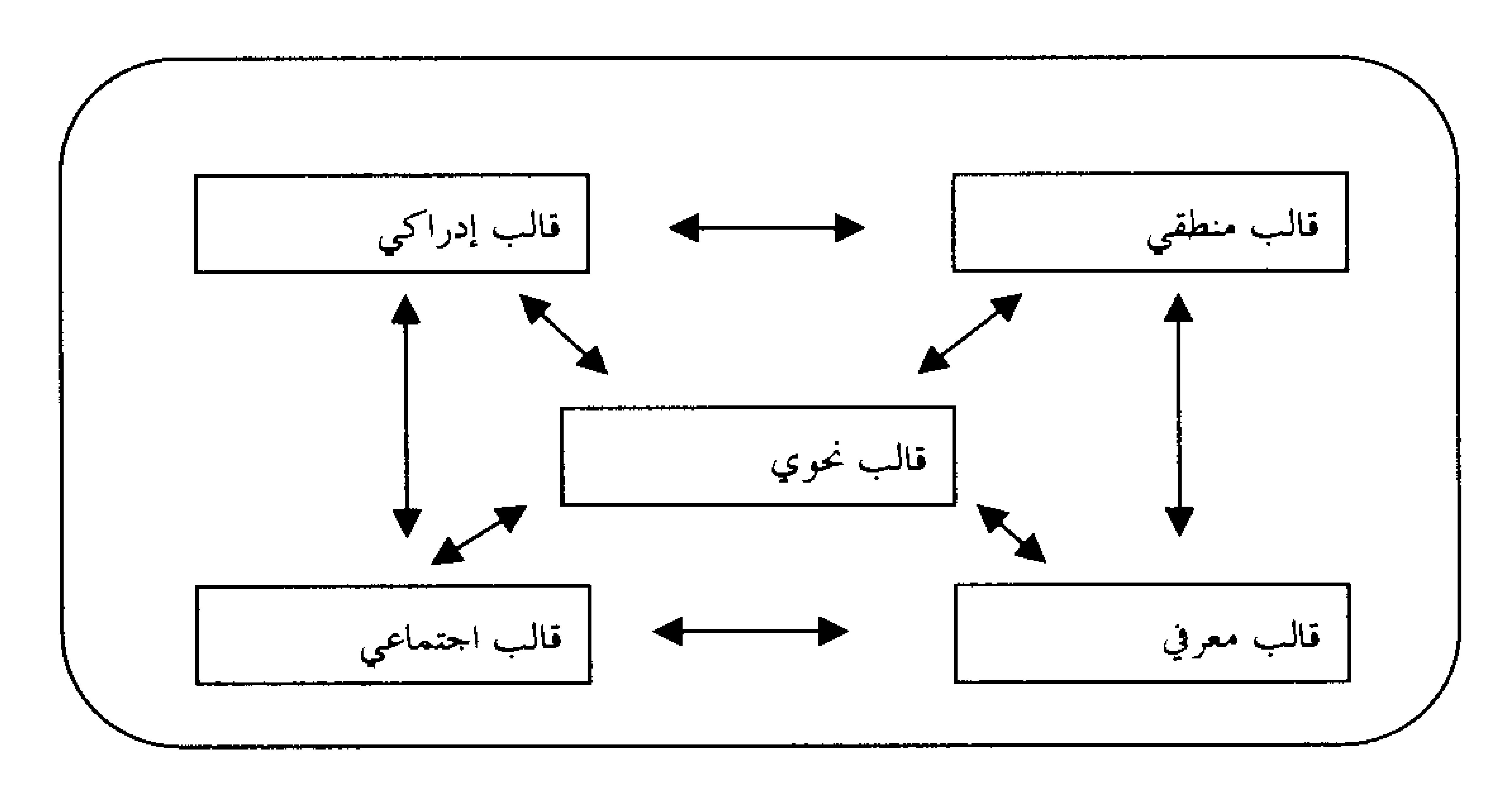
وتمكن الملكة المنطقية المستعمل من اشتقاق معارف إضافية من معارف متوفرة لديه بواسطة قواعد استدلال.

وتبيح الملكة الإدراكية للمستعمل استخدام المعارف التي يستقيها من موقف التواصل ذاته في إنتاج العبارات اللغوية وفي فهمها.

أمّا الملكة المعرفيّة فإنها تُقدِر المستعمل على تكوين مخزون منظم من المعارف اللغوية وغير اللغوية واستخدامها في إنتاج وتأويل المزيد من العبارات اللغوية.

ويصاغ نموذج مستعمل اللغة على أساس إفراد قالب خاص لكل من الملكات الخمسة يعالق القوالب الأخرى تعالق الدخل أو تعالق الخرج كما يتبين من الترسيمة التالية:

(1) نموذج مستعمل اللغة



تستدعي الترسيمة (1) الملاحظات الهامة التالية:

أولاً، يقترح دِكـ القوالب الخمسة على أساس أنها تشكّل قائمة مفتوحة تتيح إضافة قوالب أخرى. في سياق هذا الانفتاح أقترح إضافة قالب سادس اصطلح على تسميته "القالب الفني/ الشعري" (المتوكل

(1996) و(2003)) أو "القالب التخييلي" (البوشيخي (1998)). أفرد هذا القالب للملكة الشعرية (بالمعنى الواسع) على أنها من ملكات المستعمل العامة تشكل جزءاً من قدرته اللغوية لا تخص مستعملاً (شاعراً، أديباً، ...) دون مستعمل.

ثانياً، بخلاف ما يعتقد في نظريات غير وظيفية (كالنحو التوليدي التحويلي مثلاً)، يشكّل التداول جزءاً من القدرة اللغوية لا سمة من سمات الإنجاز. على هذا الأساس، يمثّل للخصائص التداولية (القوة الإنجازية والوظائف والوجوه) داخل القالب النحوي ذاته.

ثالثاً، يشكّل القالب المعرفي مصبّاً متنامياً تنقل إليه بطريقة نسقية المعارف المنتقاة من القوالب الأخرى. فالمدارك التي يوفرها القالب الإدراكي تنقل مفردة إلى القالب المعرفي لتنتظم داخل نسق المعارف العامة مثلاً؛

رابعاً، لا تتساوى القوالب الخمسة من حيث اشتغالها في عمليتي إنتاج الخطاب وفهمه من حيث الكم ولا من حيث الكيف؛

حضور القالب النحوي حضور دائم في العمليتين معاً، ويلجأ إلى القوالب الأخرى عند الحاجة وحسب نمط الخطاب المروم إنتاجه أو تأويله. فالخطاب الحجاجي يستدعي تشغيل القالب المنطقي تشغيلاً مكثفاً في حين يقتضي تشغيل القالب الاجتماعي في خطاب المحافل الرسمية على الخصوص.

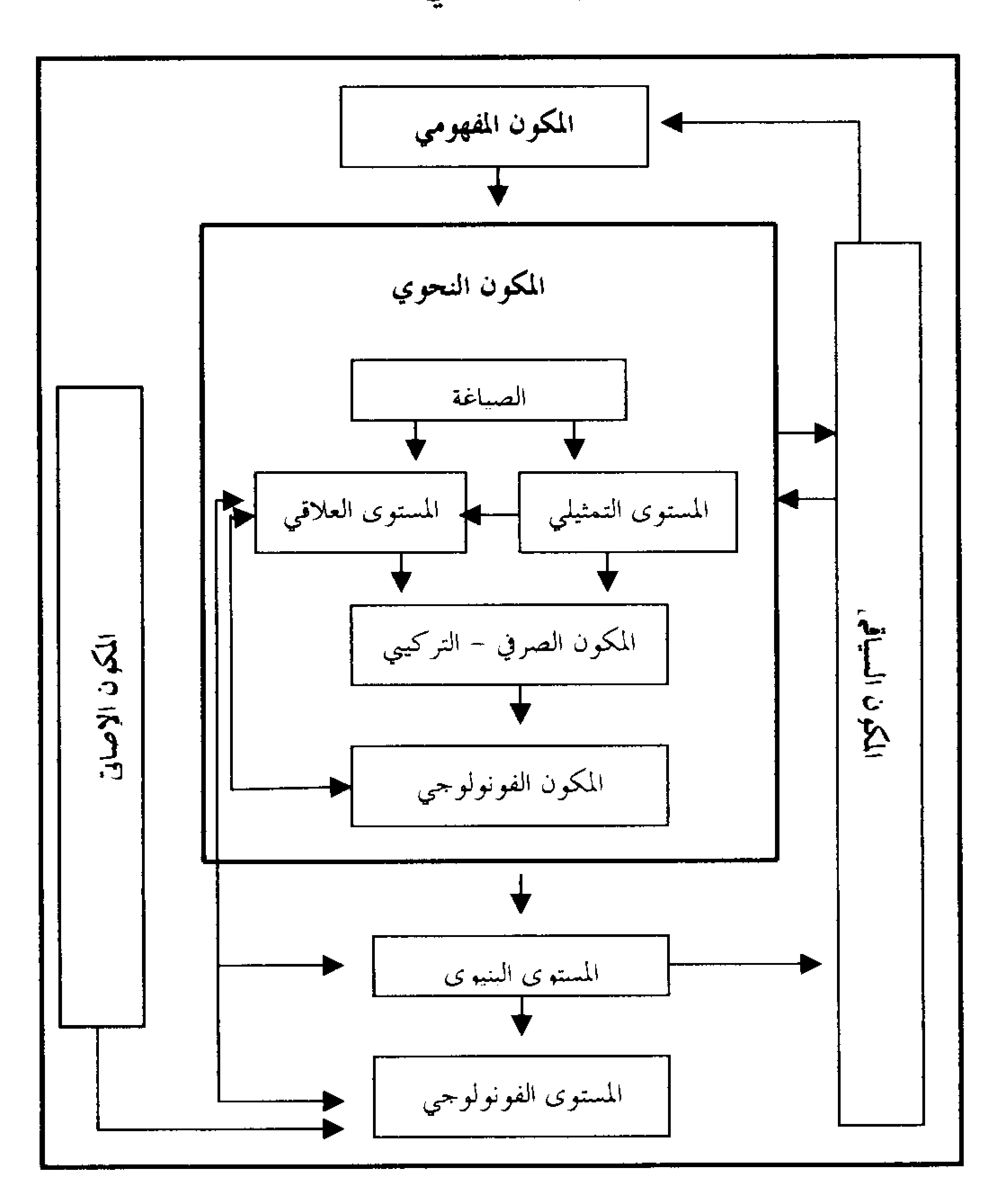
يستأثر القالب النحوي بوضع القالب المركزي في حين تلعب القوالب الأخرى أدوار قوالب مساعدة مع تفاوت في الأهمية يمليه نمط الخطاب.

خامساً، يمكن تقسيم القوالب الخمسة إلى فئتين: قالبين أداتين هما القالب النحوي والقالب المنطقي وقوالب مخازن هي القالب المعرفي والقالب الاجتماعي والقالب الإدراكي.

2. صيغة نحو الخطاب الوظيفي

تفـرّع عـن النحـو الوظيفي المعيار، كما هو معلـوم، أنحاء وظيفية أخـرى مـن بينهـا بالخصوص ما سـمّي "نحو الخطـاب الوظيفي" الذي راده هنخفلد (هنخفلد (2004)) ثم هنخفلد وماكنزي (هنخفلد وماكنزي (2008)). واقترِحـت فـي هـذا النحـو صيغةٌ لنموذج مسـتعمل الخطاب توضح معالمها الكبرى الترسيمة (2):

(2) نحو الخطاب الوظيفي



للترسيمة (2) القراءة التالية:

(أ) يقدم نحو الخطاب الوظيفي على أربعة مكونات أركان: المكون المفهومي والمكون النحوي والمكون السياقي والمكون الصوتي.

(ب) ويقوم المكون النحوي نفسه على مكونات فرعية هي: مكون الصياغة والمكون الصرفي - التركيبي والمكون الفونولوجي. يضطلع مكون الصياغة بتحديد المستوى العلاقي (أو التداولي) والمستوى التمثيلي (أو الدلالي). ويقوم المكون الصرفي - التركيبي بتحديد البنية الصرفية - التركيبية أدوات وصرفات وتراكيب. أما المكون الفرعي الفونولوجي فيحدد المستوى الصوتي بشقيه المقطعي والتطريزي تنغيماً ونبراً.

ويفضي المكونان الصرفي - التركيبي والفونولوجي إلى المستوى البنيوي تام التحديد.

(ج) يضطلع المكون السياقي برصد وتخزين المعلومات المستقاة من السياق بشقيه المقالي والمقامي، وإمداد المكونات الأخرى بها عند الحاجة. هذه المعلومات كما هو معلوم فئتان: معلومة تؤخذ من الموقف التواصلي نفسه مباشرة عن طريق الإدراك الحسي ومعلومات تفاد من خطاب سابق يشار إليها عادة بالعود الإحالي.

مثالان بسيطان لتوضيح الفرق بين هاتين الفئتين من المعلومات السياقية هما: (3) و(4):

(3) هل يمكن أن تعيرني هذا الكتاب الذي تقرأه؟

(4) أ - انتهيت من قراءة الكتاب الذي اشتريته

ب - هل يمكنك أن تعيرنيه؟

(د) ترصد داخل المكون المفهومي كل المعارف المتوافرة لدى منتج الخطاب بما في ذلك معارفه اللغوية الصّرف والمعارف الخطابية

إضافة إلى معارفه عن العالم، الواقع منه والمتخيل.

بطبيعته هذه، يشكّل المكون المفهومي القوة الدافعة لباقي المكونات.

(هـ) أما رابع المكونات فهو المكون الذي يطلق عليه "المكون الخرج" وهو ذو طبيعة مسموعة إذا كان الخطاب منطوقاً وطبيعة غير مسموعة (خطيّة أو إشاريّة) إذا كان الخطاب غير منطوق. وتجدر الإشارة بصدد هذا المكون إلى أنه يختلف جذرياً عن المكون الفونولوجي الذي يفضي إلى تمثيل مجرد متدرّج في البنية التحتية، تمثيل يمكن أن يتحقق بواسطة المكون الخرج بالصوت أو الخط أو الإشارة أو غير ذلك.

الفَصْلُ الأول

النسق النموذج
ثابته ومتغيراته



النسق النموذج

ثابته ومتغيراته

0. مدخل

يختلف الخطاب في اللغات الطبيعية من حيث حجمه، فيرد جملة أو سلسلة من الجمل أو نصاً متكاملاً كما يختلف من حيث نمطه فيكون خطاباً سردياً أو خطاباً وصفياً أو خطاباً حجاجياً أو خطاباً فنياً أو خطاباً علمياً إلى غير ذلك من الأنماط الخطابية المعروفة.

ندافع هنا عن أطروحتين أساسيتين اثنين: أطروحة أن تحديد الخطاب لا يقاس بحجمه وأطروحة أن الأنماط الخطابية على تباينها السطحي ليست إلا تبعاً لتوسيطات مختلفة لبنية ثابتة واحدة.

1 .1. تعريف الخطاب:

في سياق تحديد موضوع الدرس اللساني الحديث تُدُوولت في الأدبيات اللسانية ثلاثةُ مفاهيم هي: الجملة والخطاب والنص.

وعُرِّفت هذه المفاهيم الثلاثة تعريفات اختلفت باختلاف طبيعة ومنطلقات النظريات اللسانية على النحو التالي:

1- تمَّت المقابلة داخل النظريات اللسانية الصورية (النظرية التوليدية - التحويلية مثلاً) بين الجملة والخطاب على أساس أن الجملة مقولة صرفية - تركيبية صورية شأنها في الصورية شأن المفردة والمركب (الاسمي، الصّفي، الحرفي) وعُدّت بهذا التحديد موضوع الوصف والتفسير اللغويين.

أما الخطاب فقد ميّز عن الجملة في هذا النمط من النظريات

باعتباره يتسم بسمتين: تعدِّيه للجملة من حيث حجمه وملابسته لخصائص غير لغوية دلالية وتداولية وسياقية.

على أساس هذا التمييز، وُقِف من الخطاب موقفان:

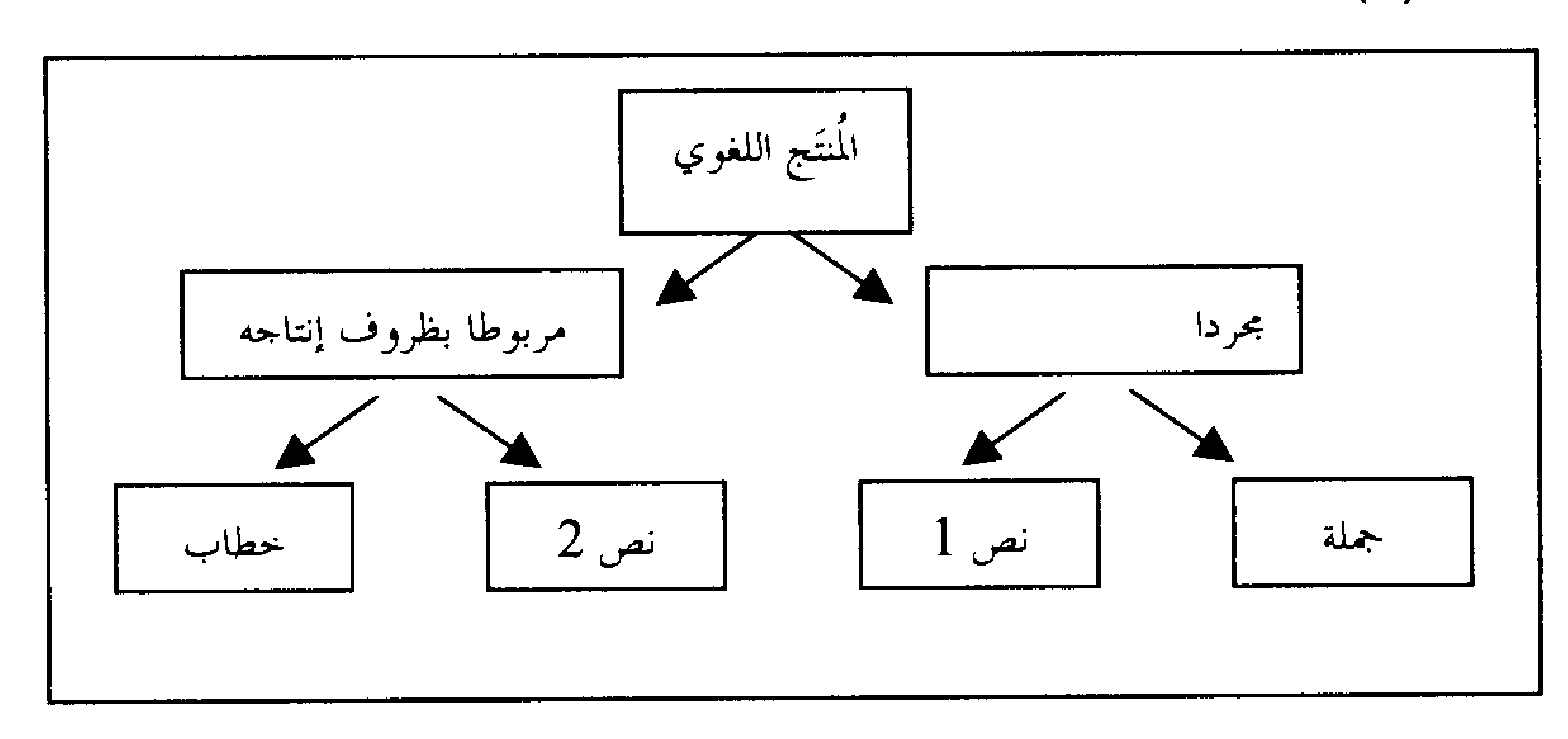
أولهما، إقصاؤه من الدرس اللساني الصّرف باعتباره يندرج، بخلاف الجملة، في حيز "الإنجاز" أكثر من اندراجه في حيز "القدرة اللغوية".

وثانيهما، الاحتفاظ به لكن على أساس أن يتخذ موضوعاً لدرس لساني منفصل سُمّي "لسانيات الخطاب" (أو "تحليل الخطاب") في مقابل "لسانيات الجملة".

أما مصطلح النص فقد أطلق على الإنتاج اللغوي الذي يتعدى الجملة باعتباره سلسلة من الجمل يضبطها مبدآن: مبدأ الوحدة ومبدأ الاتساق (أو "التناسق"). وقد استعمل هذا المصطلح في الأدبيات اللسانية تارة مرادفاً للخطاب باعتبار الخطاب نصاً وظروف إنتاج وتارة أخرى باعتبار النص سلسلة جملية مجردة معزولة عن ظروف إنتاجها شأنه في التجرد والصورية شان الجملة.

توضح الفروق بين المفاهيم الثلاثة في مختلف استعمالاتها الترسيمة الشجرية (1):

(1)



لنرَ الآن تصور نظرية النحو الوظيفي لما يجب أن يكون موضوعاً للدرس اللساني.

ما يميز هذه النظرية في هذا الباب أمران:

أولاً، يندر، بل ينعدم، استعمال مصطلح "النص" سواء أقصد به سلسلة صورية من الجمل أم عني به متوالية جملية مرتبطة بظروف إنتاجها.

ثانياً، يقارب المنتج اللغوي كما هو متوقع في كل نظرية مؤسسة تواصلياً تعتمد "القدرة التواصلية" (لا "القدرة اللغوية الصرف" فقط) في علاقته بسياق إنتاجه (أو تأويله) أياً كان حجمه (جملة أو سلسلة جملية) وقد واكب تطوّر النظرية تطوّرٌ في موضوع الوصف والتفسير يمكن رصده على النحو التالي:

(أ) في النموذج المعيار (دِكْ (1997 ب)) تمّ نقل موضوع الدرس من الجملة إلى الخطاب باعتبار الخطاب سلسلة من الجمل المتناسقة تحكمها ضوابط ظروف إنتاجها.

على هذا الأساس، أصبحت بنية الخطاب تتضمن، بالإضافة إلى فحواه، ما يؤشر لقوته الإنجازية التي تُجمل القوى الإنجازية للجمل التي تكونه كما يتبين من الترسيمة التبسيطية (2):

(2) **بنية الخطاب في النموذج المعيار:**

[[نج [فحوى]]]

خطاب

(ب) في إطار نموذج الطبقات القالبي الذي اقترحناه (المتوكل (2003)) أعدنا النظر في مفهوم الخطاب حيث صغنا تعريفه كما يلي:

1. 2. مفهوم الخطاب:

(3) "يعـد خطابـاً كلُّ ملفوظ/ مكتـوب يشـكل وحـدة تواصليـة قائمـة الذات"

يفاد من التعريف (3) ثلاثة أمور:

أولاً، تحييـد الثنائيـة التقابليـة جملة/ خطاب حيث أصبح الخطاب شاملاً للجملة؛

ثانياً، اعتماد التواصلية معياراً للخطابية؛

ثالثـاً، إقصـاء معيـار الحجم من تحديـد الخطاب حيث أصبح من الممكـن أن يعـد خطابـاً نـص كامـل أو جملـةٌ أو مركبٌ أو ما أسـميناه فـي مـكان آخـر (المتـوكل (2005)) "شـبه الجملة" كما هو الشـأن في السلسـة الجمليـة (4) والجملـة (5) والحـوار (6 - أ - ب) والمثاليـن (7 - أ - ب):

(4) "زارنـي إبراهيـم اليـوم. طلب مني مبلغـاً مالياً فأعرته إيّاه ووعدني بردِّه في أقرب الآجال"

(5) حضر درس اليوم كل الطلبة.

(6) أ - ماذا طلب منك إبراهيم؟

ب - مبلغاً مالياً

(7) أ - صَهٍ!

ب - هيهات!

ملحوظـة: يلفـت دِكْ (دِكْـ (1997 - ب)) النظر إلى أن التواصل يتم عادة بواسطة نصوص كاملة أكثر مما يتم عن طريق جُمل أو أجزاء جُمل.

علـى هـذا الأسـاس، ارتأينا في مكان آخـر (المتوكل (2003)) أن نصوغ سلمية للتواصل الناجح يتموقع النص في قطبها الأعلى، والمفردة

في قطبها الأسفل.

(ج) فـي نفـس الاتجـاه، اتجـاه تحييـد الفروق بين أقسـام الكلام التقليديـة، يذهـب منظـرو نحـو الخطاب الوظيفـي (هنخفلد وماكنـزي (2008)) إلـى أن الوحـدة الدنيـا موضوع التحليل اللغـوي هـي مـا اصطلحـوا على تسـميته "الفعـل الخطابي" الذي لا يتحقق ضرورة في الجملة.

فـي هـذا المنظـور، تتضمـن الجملة (8) فعليـن خطابيين اثنين، فعـلاً نوويـاً، وفعـلاً تابعـاً، كمـا توضـح ذلـك البنية التحتيـة العلاقية المبسطة (9):

(8) حضر الطلبة درس اليوم، إلا خالداً

(9) [[(ف خ1: [حضـر الطلبـة درس اليـوم] (ف خ 1)) نووي (ف خ 2: [إلا خالداً] (ف خ 2)) تابع]]

هذا التحليل هو ما سنعتمده في هذا البحث بوجه عام.

2. أنماط الخطاب

يقترح التنميط التقليدي المتوارَث للخطابات تصنيفاً منطلقاً فيه من أحد المعايير التالية: الموضوع والآلية والبنية.

(1) تصَنّف الخطابات من حيث موضوعها إلى خطاب ديني، وخطاب علمي وخطاب أيديولوجي أو سياسي...

(2) وتُصَنّف الخطابات من حيث بنيتها داخل ما يسمى "الخطاب الفني" (الإبداعي، الأدبي) إلى قصة ورواية وقصيدة شعر وغيرها.

(3) أمّا من حيث الآلية المشغّلة فيميَّز بين الخطاب السردي والخطاب الوصفي والخطاب الحجاجي.

يمكـن الاحتفـاظ بهذا التنميط لاشـتهاره وكثرة تداوله شـريطة أن تُؤخذ بعين الاعتبار سماته الثلاث التالية: مفتوحيّته ودرجيَّته وفرعيّته.

(أ) يُعدّ التنميط الذي بين أيدينا تنميطاً "مفتوحاً" من وجهين: من حيث إنه يتحمّل إضافة أنماط أخرى أولاً، ومن حيث إن المعايير المعتمدة في وضعه قابلة للتغيير والاستبدال ثانياً.

(ب) ويُعدّ تنميطاً "درجياً" من حيث إنه قائم على الدرجة أكثر من قيامه على النوع.

ما نعنيه هنا هو أن السمات المنطلق منها لا تخص نمطاً بعينه وإنما تتقاسمها أنماط عدة بدرجات متفاوتة.

من أبرز أمثلة ذلك أن آلية الحجاج نجدها في الخطاب العلمي وفي الخطاب الديني وفي غيرهما، بل يمكن القول إنها لا تكاد يخلو منها الخطاب الطبيعي بوجه عام إلا أن وجودها واستخدامها يبلغان درجتهما القصوى ويشكلان بنية ذات نظام متواضع عليه مسكوك في خطابات معينة كالمناظرة والجدل والمرافعة والاتهام مثلاً.

سنعود إلى فحص الخطاب الحجاجي بهذا المفهوم في مبحث لاحق.

(ج) أما "فرعية" التنميط فإننا نعني بها هنا أن الأصناف الخطابية المتداولة تمس فروعاً آيلة إلى بنية خطابية نموذجية واحدة كما سنبين في المباحث الموالية.

3. مقاربة الخطابات: نظريات أم نظرية؟

يمكن إرجاع المقاربات الممكن اقتراحها لأنماط الخطاب الناتجة عن التصنيف الآنف الذكر إلى أربع أطروحات يمكن أن تصطلح على تسميتها كالتالي: أطروحة الخاص للخاص، وأطروحة الخاص للعام، وأطروحة البعض للكل، وأطروحة العام للخاص.

المقاربات التي تعتمد الأطروحات الثلاث الأولى مقاربات سائدة

لهـا روادهـا وأدبياتهـا، أما المقاربة الرابعة فنقترحها هنا على أسـاس أن تُخْضَع للتمحيص في أبحاث مقبلة.

3. 1. مقاربات سائدة:

(1) يذهب الدارسـون المتبنون لأطروحة الخاص للخاص إلى أن كل نمط خطابي يسـتدعي مقاربة تخصه دون غيره، إلى أن لكل نمط خطابي نظريته القائمة الذات.

اعتمـاداً لهـذه الأطروحـة، وضعت للخطـاب الأدبي نظرية سـيميائية ونظرية شـعرية، وللخطاب السـردي نظرية سـردية (أو سـرديات) كمـا وضعـت للخطـاب الحجاجـي نظريـة حجاجية.

لا يستطيع أحد أن يُنكر ما لهذه الدراسات من قيمة وأهمية في مجالاتها. ما يمكن أن يؤاخذ عليها أنها اهتمت أساسـاً بخصائـص نمـط خطابـي بعينه وأغفلت ما يقوم بين الأنماط الخطابية على اختلافها من قواسـم مشـتركة تسـم الخطاب الطبيعي بوجه عام.

كانت هذه المؤاخذة سترتفع لو أن هذه المقاربات الموضعية عُـدّت "نظريـات" فرعية لنظرية خطاب عامـة تعلوها، نظرية لغوية أعم تستمد منها مبادئها ومنهجها.

(2) وقعـت الدراسـات المنطلقة من أطروحـة الخاص للعام في مطبّ الإسـقاط مـن حيـث إنهـا عممـت خصائـص خطاب معيـن على خطاب أو خطابات تتسم بخصائص متباينة.

وتندرج في هذه الفئة من المقاربات الدراسات التي عالجت الخطاب الأيديولوجي بما يعالج به الخطاب العلمي والعكس مثلاً.

نلاحظ أن المقاربات التي من هذا القبيل تشبه إلى حد بعيد الدراسات النحوية التقليدية التي أسقطت مقولات وبنيات لغة ما على لغة أخرى ترفض تلك المقولات والبنيات كما حصل، مثلاً، في بعض التقعيدات القديمة للغة العربية على أساس خصائص اللغة الإغريقية.

(3) أما المقاربة التي تعتمد أطروحة البعض للكلّ فإنها المقاربة التي تهتم بجانب واحد من جوانب الخطاب (أي بفئة واحدة من خصائصه) وتغفل الجوانب الأخرى، أو لا ترصد ولا تضبط العلاقات القائمة بينها وبينه.

لنسق للتوضيح المثالين التاليين:

(أ) عُنيت بعض الدراسات البنيوية، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك، بخصائص النص الصورية على أساس أنه نسق من الوحدات والتراكيب المجردة دون أن تهتم بخصائصه الدلالية والتداولية التي تتفاعل بشكل ملحوظ مع الخصائص الصورية.

(ب) في مقابل ذلك، عنيت مقاربات أخرى بالجانبين الدلالي والتداولي للخطاب دون الجانب الصوري الصرفي - التركيبي والصوتي. ناتج هذا الصنف من المقاربات وصف جزئي عُدّ عند مُنظّريه "نحواً" كاملاً للخطاب بل للّغة.

ما نستحضره، بهذا الصدد، المقاربات التداولية التي أغنت الدرس اللغوي بمفاهيم مستقاة من "فلسفة اللغة العادية" لكنها، على أهميتها وبالرغم من عمق وورود ما اقترحته من تحليل للخطاب الطبيعي، لم ترق، نظراً لخصوصية موضوعها، إلى أن تُعدّ نظرية لسانية متكاملة شاملة.

مع ذلك، لن يفوتنا أن نذكّر بأن جهود روّاد المقاربة التداولية وما

تُوُصّل إليه من نتائج شكّل مرجعاً هاماً من مراجع بناء وصوغ نظريات لسانية مؤسّسة تداولياً (أو وظيفيّاً) كنظرية النحو الوظيفي، التي نتبنّاها، خاصة ما تفرع عنها من نماذج لسانية خلال العقد الحالي.

3. 2. مقاربة للتمحيص:

نود أن نقترح بديلاً للمقاربات السائدة الثلاث مقاربة يمكن تلخيص معالمها الكبرى على النحو التالي:

(1) للخطاب الطبيعي خصائص وظيفية تداولية ودلالية وخصائص صورية صرفية - تركيبية وفونولوجية تتعالق فيما بينها على أساس تبعية الخصائص الثانية للخصائص الأولى.

ويتحتم على المقاربة التي تستشرف إحراز الكفايتين الوصفية والتفسيرية أن ترصد كلا الفئتين من الخصائص دون إغفال أيّ منهما وأن تقيم وصفها وتفسيرها لهذه الخصائص على أساس تحكّم الوظيفة في البنية.

(2) تقتضي مقاربة أنماط الخطاب نظرية عامة ترصد خصائص الخطاب الطبيعي التي تتقاسمها تلك الأنماط على تباينها.

(3) ترصد نظرية الخطاب العامة هذه "قدرة" مستعمل اللغة على إنتاج وتأويل الخطاب باعتبار أن هذه القدرة الخطابية جزء من القدرة اللغوية العامة.

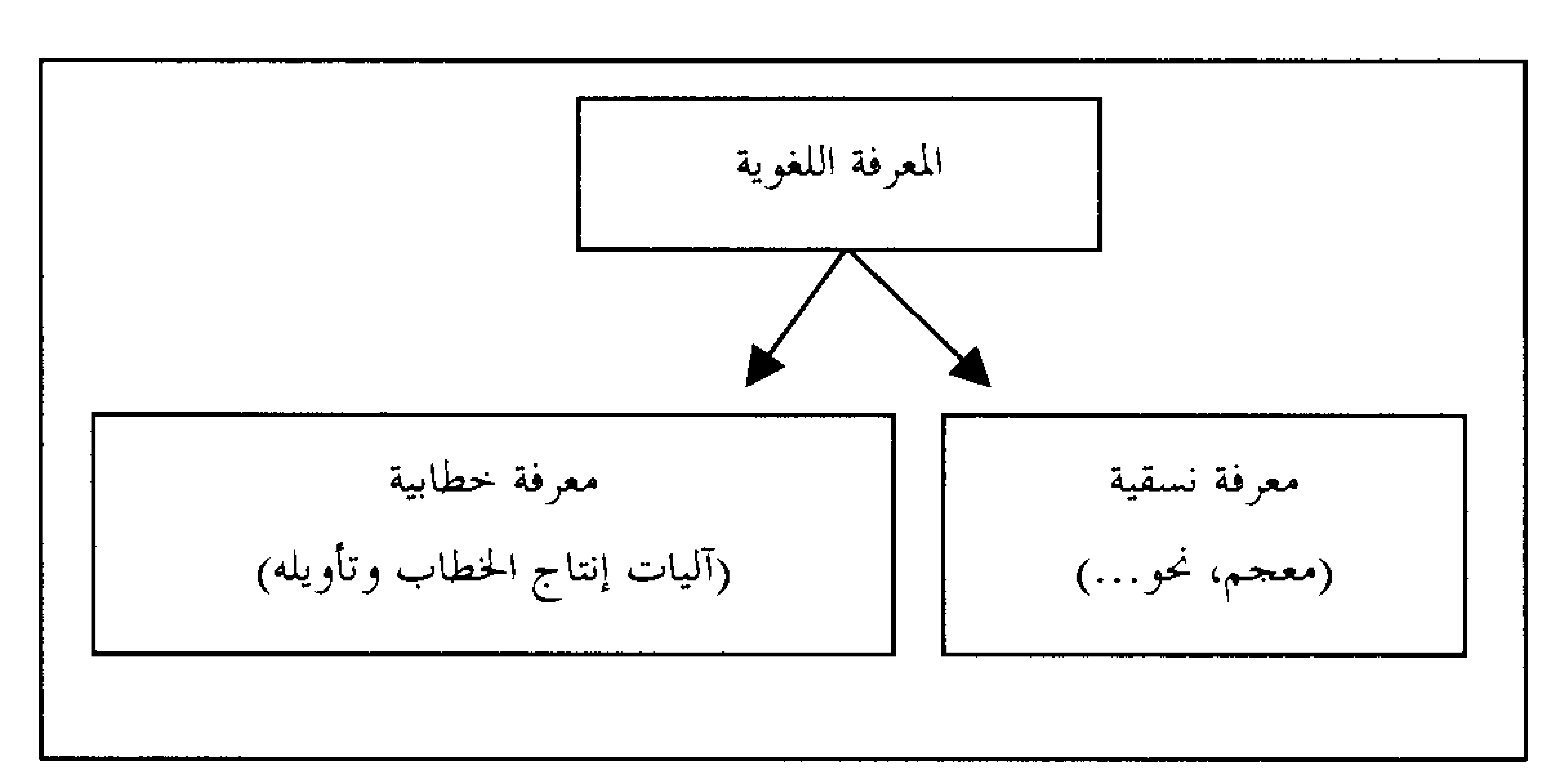
القدرة اللغوية من هذا المنظور قدرتان مترابطتان: قدرة تشمل معرفة المستعمل لنسق لغته العام وقدرة تخص معرفته الخطابية التي تؤهله مبدئياً لإنتاج وتأويل الخطاب أيّاً كان نمطه كما بيّنا آنفاً في التدقيق الذي اقترحناه للمكون المفهومي لنحو الخطاب الوظيفي.

لنذكّر بهذا الصدد أن الجرجاني أقام في "الدلائل" تمييزاً بين معرفتين: المعرفة بأوضاع اللغة معجماً ونحواً التي يتقاسمها كلّ

المتكلمين وامتلاك ما أسماه "الفصاحة" في إنتاج الخطاب التي ينفرد بها متكلمون دون غيرهم.

ولنذكّر بنفس المناسبة أننا دافعنا غير ما مرة (المتوكل (1995) و(2001) و(2003)) عن أطروحة أن هاتين المعرفتين متوافرتان كلتاهما لدى مستعمل اللغة لا تخص مستعملاً دون غيره، وإذا بدا أن فئة من مستعملي اللغة (الأدباء والمبدعين مثلاً) تنفرد بمهارة خاصة في إنتاج نمط خطابي بعينه فإن تلك المهارة لا تعدو أن تكون نتيجة للتدرُّب وتغذية قدرة فطرية مشتركة. معرفة نسق اللغة معجمه ونحوه والمعرفة الخطابية إذن وجهان لمعرفة لغوية واحدة يمتلكها المستعمل فطرة كما توضح ذلك الترسيمة التالية:

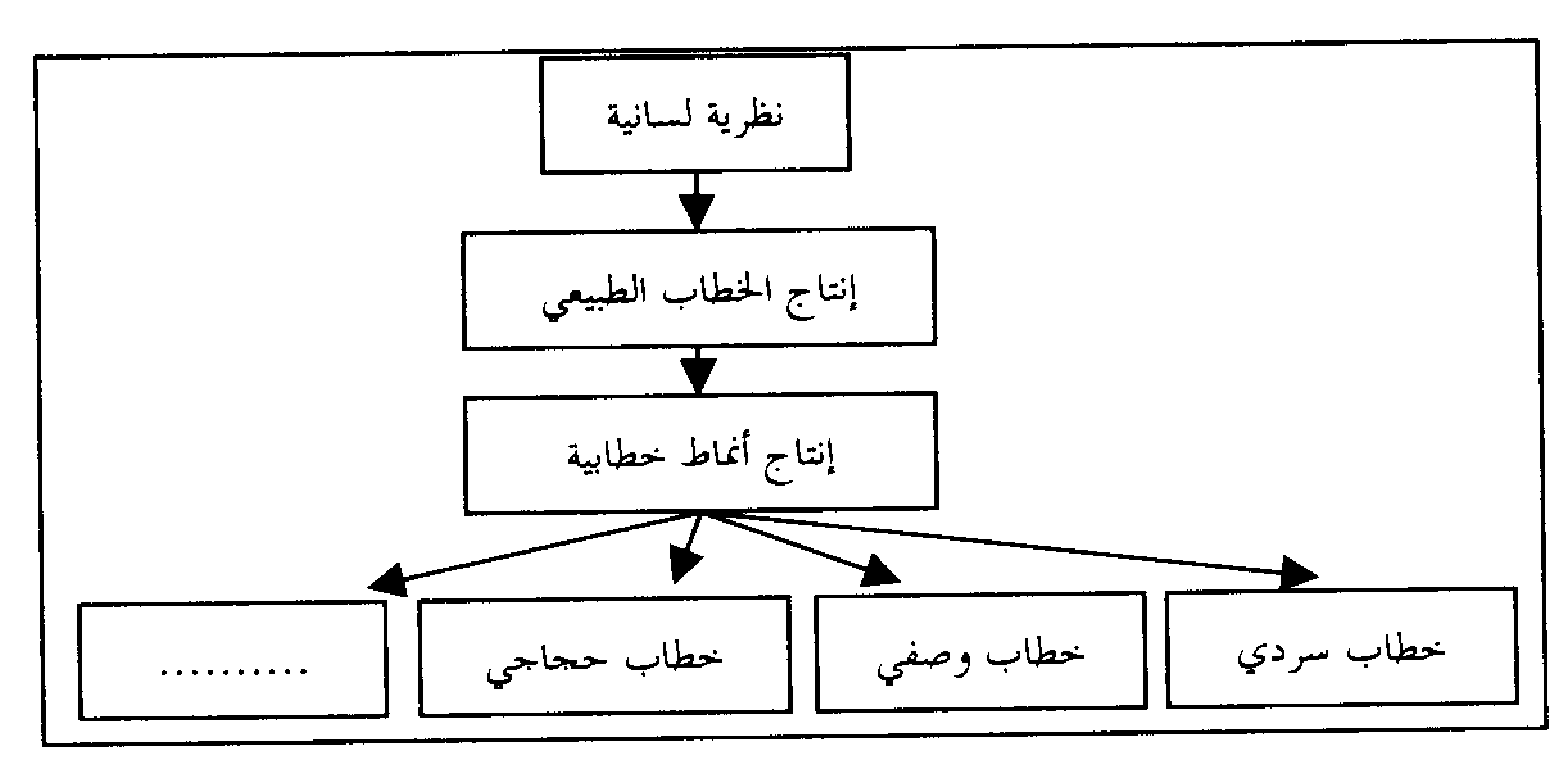
(10)



(4) إذا كانت المعرفة الخطابية فرعاً من المعرفة اللغوية العامة، تعيَّن تعيُّنَ وجوب أن تُدْرج مقاربة الخطاب الطبيعي وأنماطه في نظرية لسانية تحكمها وتضبطها مبادئ ومنهج كما هو الشأن في نموذج منتج الخطاب المقترح في نظرية النحو الوظيفي.

بيان ذلك في الترسيمة (11):

(11)



يتبين من هذه الترسيمة أنه لا مندوحة لأية مقاربة تروم وصف وتفسير آليات نمط خطابي ما من أن تؤطَّر داخل نظرية لسانية معيّنة وأن المقاربات الخطابية القطاعية ستُحْرِز، في رأينا، درجة أعلى من الكفاية إذا ما هي حُكِمتْ بنظرية لسانية تمدّها بما تقتضيه من أدوات وتُشكّل مرجع احتكام لتقويمها وللمفاضلة بينها وبين ما ينافسها في نفس المجال.

(5) المقصود هنا بالمقاربة العامة للخطاب المقاربة الرامية إلى رصد القواسم المشتركة بين مختلف الأنماط الخطابية.

لرصد هذه القواسم المشتركة، نفترض داخل إطار نحو الخطاب الوظيفي أن بنية الخطاب الطبيعي في عمومه بنية ذات مستويات أربعة هي المستوى العلاقي (أو التداولي) والمستوى التمثيلي (أو الدلالي) والمستوى الصرفي - التركيبي والمستوى الفونولوجي وأن وحدات كلّ من هذه المستويات تندرج في طبقات تتعالق تعالقًا سلمياً فيما بينها.

هذه البنية تُتَّخذ دخلاً لعملية "توسيط" تُفْضِي إلى تحديد الأنماط الخطابية الممكنة بل إلى توليدها حسب متغيّرات تتمثّل في القِيَم التي تأخذها مختلف عناصر طبقات المستويات الأربعة والتي تتحقق طبقاً

لخصائص اللغة موضوع الدرس.

(6) يُعدُّ نموذج منتج الخطاب المقترح في نحو الخطاب الوظيفي وارداً، كما أشرنا إلى ذلك، بالنظر إلى الخطاب المتحقّق صوتاً أو خطاً أو إشارة. في نفس الاتجاه، يمكن أن نفترض، إلى حد معقول ما، أن تكون بنية الخطاب الثابتة ومتغيرات أنماطه واردة كذلك لا بالنظر إلى الخطاب اللغوي بل أيضاً بالنظر إلى الخطابات التي تتوسل قنوات تواصلية أخرى كالإشارة والصورة مثلاً والخطابات التي تتوسل قنوات مختلفة في نفس العملية التواصلية.

4. ثوابت البنية

سبق أن اقترحنا في مكان آخر (المتوكل (2003)) بنية نموذجية للخطاب في إطار ما أسميناه آنذاك "نحو الطبقات القالبي". أمّا هنا فإننا نتبنّى مقترح هنخفلد وماكنزي (هنخفلد وماكنزي (2008)) القائم على فكرة أن بنية الخطاب الثابتة مستويات أربعة، مستوى علاقي ومستوى تمثيلي ومستوى صرفي - تركيبي ومستوى فونولوجي يتضمن كل منهما طبقات يعلو ويحكم بعضها بعضاً.

4. 1. ثوابت المستوى العلاقي:

يتضمن المستوى العلاقي طبقتين كبريين: "نقلة" و"فعل خطابي" باعتبار الفعل الخطابي الوحدة الدنيا للخطاب. ويتكون الفعل الخطابي من قوة إنجازية (خبر، استفهام، أمر، ...) ومؤشّرَي المتكلم والمخاطب وفحوى خطابي. ويتضمن الفحوى الخطابي فعلاً إحالياً وفعلاً حملياً (أو أفعالاً إحاليّة وأفعالاً حمليّة). ويتصدر كلاً من طبقة النقلة والفعل الخطابي والفحوى الخطابي مخصّصٌ في حين تسند إلى الأفعال الإحالية والأفعال الحملية وظائف تداولية (محور، بؤرة).

توضيح البنية العلاقية في الترسيمة (12):

(12) (∏ نقلة1: [(∏ فعل خطابي1: [قوة إنجازية [(كـ) (ط) (∏ فحوى 1: [(حمل 1) Ω (إحالة1) Ω] (فحوى خطابي))]] (فعل خطابي1))] (نقلة1))

حيث ∏ = مخصّص، Ω = وظيفة تداولية

يمكن أن تنحصر النقلة في فعل خطابي واحد كما في طرفي الحوار (13 أ - ب) كما يمكن أن تتضمن أكثر من فعل خطابي واحد كما هو الشأن في طرفي الحوار (14 أ - ب):

(13) أ - [ماذا فعلت اليوم؟]

ب - [قرأت كتاباً]

(14) أ - [سأسافر الأسبوع المقبل] [هل ترافقني؟]

ب - [لن أستطيع مع الأسف] [سأكون في مهمة]

يعرّف هنخفلد وماكنزي النقلة بأنها "الفعل الخطابي أو الأفعال الخطابية التي تشكّل مداخلة أحد المشاركين في الحوار".

ويثير هذا التعريف لدينا سؤالين هامّين هما: هل يقتضي كل خطاب بالضرورة مخاطَباً؟ وهل تشكّل النقلة أعلى طبقات المستوى العلاقي؟

(1) بالنظر إلى السؤال الأول، لا نجد بُدّاً من تبنّي أطروحة بنفنيست (بنفنيست (1966)) التي يذهب فيها إلى أن وجود متكلم يلزم عنه ضرورة وجود مخاطب وإن كان المخاطب ذاتاً تتلقى دون أن تحاور كما هو الشأن في العروض والنشرات الإخبارية والمكتوب من القصص والروايات مثلاً.

ويلاحظ بنفنيست دعماً لأطروحته أن ما يسميه "صورة المسرود له" تحدّد بعض سمات خطاب السارد، سمات تداولية أو دلالية أو

صرفية - تركيبية تؤشر إلى وجود المتلقي "الصامت".

(2) أما بالنظر إلى السؤال الثاني، فإن هنخفلد وماكنزي يشيران في معرض الحديث عن النقلة إلى أنهما يقفان عندها باعتبارها الطبقة العليا في المستوى العلاقي لكن هذا لا يعني عدم ورود طبقة تعلوها كطبقة "المحاورة".

في هذا الاتجاه، نقترح أن تكون هذه الطبقة "الحديث" في حالة الخطاب الذي لا حوارَ فعلياً فيه، و"المحادثة" حين يتقاسم المشاركان في الخطاب دَورَي المتكلم والمخاطب بالتناوب.

بهذه الإضافة تصبح بنية المستوى العلاقي البنية (15) بدلاً من البنية (12):

(15) (∏ حديث/ محادثة1: [نقلة1 [....] (نقلة1))] (حديث/ محادثة1))

في هذا المنظور، تفهم "النقلة" على أنها مداخلة أحد المشارِكَيْن وعلى أنها مجموعة أفعال خطابية، كالفقرة مثلاً، حين يتعلق الأمر بالخطاب الوارد حديثاً لا محادثة.

إذا كانت النقلة تتضمن أكثر من فعل خطابي واحد فإن العلاقة التي تقوم بين الأفعال الخطابية التي تكوّنها تكون إما علاقة "تكافؤ" أو علاقة "تبعية". في حالة التكافؤ تكون كل الأفعال الخطابية أفعالاً "نووية". أما في الحالة الأخرى فيُميّز بين الفعل الخطابي النووي والأفعال التابعة.

بمناسبة التبعية لنذكّر بأن العلاقات القائمة بين المكونات يمثّل لها في نظرية نحو الخطاب الوظيفي بوجه عام في شكل وظائف. والوظائف أربع فئات: وظائف دلالية (المنفذ، المتقبل، الزمان، ...) ووظائف تداولية (محور، بؤرة) ووظائف تركيبية (فاعل، مفعول) ووظائف "بلاغية" (أو خطابية). تسند الوظائف الدلالية في المستوى

التمثيلي والوظائف التركيبية في المستوى الصرفي - التركيبي أما الوظائف التداولية والبلاغية فإنها تسند في المستوى العلاقي.

فيما يخص الوظائف البلاغية فإنها تسند إلى أفعال خطابية كاملة في حين أن الوظائف التداولية تسند إلى عناصر الفحوى (إحالات أو حُمُولاً) داخل نفس الفعل الخطابي.

من الوظائف البلاغية التي تسند إلى الفعل الخطابي التابع وظيفة "التعليل" التي يستقطبها الفعل الخطابي الثاني في النقلة (14 ب) مثلاً؛

بيان ذلك في الترسيمة التالية:

(16) (∏ نقلة1: [(فعل خطابي1: [لن أستطيع مع الأسف] (فعل خطابي1)) نووي (فعل خطابي2: [سأكون في مهمة] (فعل خطابي2)) تعليل] (نقلة1))

4. 2. ثوابت المستوى التمثيلي:

يضطلع المستوى التمثيلي بتحديد خصائص الخطاب الدلالية. ويتضمن طبقتين اثنتين: طبقة عُليا هي "القضية" وطبقة سفلى هي "الواقعة".

تمثل طبقة القضية للسمات الوجهية وهي السمات التي تؤشر لموقف المتكلم من فحوى الخطاب (يقين، شك، احتمال، ظن، ...) وتتحقق هذه السمات في وحدات معجمية كالظروف التي من قبيل "قطعاً" و"فعلاً" و"دون شك" مثلاً، أو في أدوات مثل "إنّ" ولام ونوني التوكيد.

أما الطبقة الثانية استفالاً فهي موطن التمثيل للواقعة (عمل، حدث، وضع، حالة) وللذوات المشاركة فيها مشاركة ضرورة أو مشاركة اختيار، مشاركة وجوب أو مشاركة جواز.

ويتم التمثيل للواقعة في شكل بنية حملية تتضمن محمولاً (فعلاً، أو اسماً، أو صفة) وفئتين من الحدود: حدود موضوعات وحدود لواحق حاملة لوظائف دلالية على أساس ضروريّة الفئة الأولى واختيارية الفئة الثانية. بهذا الاعتبار تكون بنية المستوى التمثيلي للجملة (17) هي البنية (18):

(17) إن هنداً ستعود اليوم قطعاً

(18) [(كد قضية1: [(سق واقعة1: [(محمول: ع. و. د (موضوع 1: هند) منف (لاحق 1: اليوم)] (واقعة1) (لاحق 2: قطعاً)] (قضية1)]

تقرأ الترسيمة (18) على أساس أن طبقة القضية تحمل السمة الوجهيّة مؤكد (كد) وأن الطبقة الثانية، طبقة الواقعة، تحمل السمة الزمنية مستقبل (سق) وتتضمن محمولاً فعلاً (تعود) وموضوعاً واحداً (هند) ولاحقاً زمنياً (اليوم).

لنلاحظ أن (اليوم) و(قطعاً) يشتركان في اللاحقية إلا أنهما يختلفان في انتمائهما إلى طبقتين بنيويتين اثنتين، طبقة الواقعة وطبقة القضية على التوالي.

ملحوظة: في إطار النموذج المعيار يصنف دِكْ (دِكْ (1997)) السمات الوجهية صنفين: "سمات ذاتية"، كالتي أشرنا إليها، و"سمات مرجعية" تؤشر إلى المرجع الذي يسند إليه المتكلم صدق أو كذب القضية إلا أنه يضع الصنفين في طبقة واحدة، طبقة القضية.

وفي إطار "نحو الطبقات القالبي" (المتوكل (2003)) اقترحنا نقل الصنفين معاً إلى المستوى العلاقي. أمّا هنخفلد وماكنزي فيرتئيان الاحتفاظ بالسمات الذاتية في طبقة القضيّة ونقل السمات المرجعية إلى طبقة الفحوى من المستوى العلاقي كما يتبين من الترسيمة العامة التالية:

(19) [(∏ حديث/ محادثة1: [(∏ نقلة1: [∏ فعل خطابي1:
[(كـ) (ط) (<حِكا> فحوى 1: [...] (فحوى1))] (فعل
خطابي1))] (نقلة1))] (حديث/ محادثة1)]

حيث: حكا = حكاية

على أساس هذه الترسيمة يُبنى المستوى العلاقي للعبارات اللغوية التي من قبيل (20) مثلاً:

(20) حسب خالد، ستعود هند اليومَ

4 . 3. ثوابت المستوى الصرفي - التركيبي:

تنقل البنيتان التحتيتان العلاقية والتمثيلية إلى بنية صرفية - تركيبية عن طريق انتقاء الأطر الصرفية التركيبية التي تناسب المعلومات المتوافرة في كلتا البنيتين.

يتضمن المستوى الصرفي - التركيبي، حسب هنخفلد وماكنزي، أربع طبقات هي: طبقة العبارة اللغوية وطبقة الجملة وطبقة المركب وطبقة المفردة.

تُوضِّح تنظيم هذه الطبقات الأربع والعلاقات السُّلميّة القائمة بينها الترسيمة التالية:

(21) (عبارة لغوية1: [(جملة1: [مركب1: (مفردة1:)] مركب1))]
جملة1)] عبارة لغوية1])

تُعدّ العبارات اللغوية أعلى طبقات المستوى الصرفي - التركيبي على أساس أنها تتضمن "مكوناً خارجياً" ("ربضاً" في مصطلحنا) يرد متقدماً على الجملة أو متأخراً عنها كما هو الشأن في المثالين (22 أ - ب):

(22) أ - كتاب الجرجاني، قرأه خالد كاملاً

ب - قرأه خالد كاملاً، كتاب الجرجاني

بهذا الاعتبار، تكون البنية العامة للعبارة اللغوية هي البنية (23):

(23) (عبارة لغوية$_1$: [(ربض$_1$) (جملة$_1$) (ربض$_1$)] (عبارة لغوية$_1$))

يمكن، في رأينا، إضافة طبقة خامسة تعلو العبارة اللغوية ولْنُسَمِّها "نصّاً" على أن يُفهم النص هنا على أساس أنه مقولة صرفية - تركيبية تتضمن سلسلة من العبارات اللغوية أو سلسلة من الجمل.

إذا كانت هذه الإضافة واردة، أصبحت طبقات المستوى الصرفي - التركيبي وتنظيمها كالتالي:

(24) (نص 1: (عبارة لغوية1: [(جملة1: [مركب 1: (مفردة1)] مركب 1))] جملة))1] عبارة لغوية1]) (نص 1))

دعنا نوضح هذا المفهوم للنص بالمثالين التاليين:

(25) أ - هذا الكتاب، قرأته كاملاً وهذه المجلة، تصفحتها، و...

ب - قرأت هذا الكتاب وتصفحت هذه المجلة و...

البنيتان العامتان لهذين النصين هما البنيتان (26 أ - ب):

(26) أ - (نص$_1$: [(عبارة لغوية$_1$) & (عبارة لغوية$_2$) & ...] (نص$_1$))

ب - (نص$_1$: [(جملة$_1$) & (جملة$_2$) & ...] (نص$_1$))

4. 4. ثوابت المستوى الفونولوجي:

ينتظم المستوى الفونولوجي، في اقتراح هنخفلد وماكنزي أربع طبقات: طبقة اللفظ وطبقة المركب التنغيمي وطبقة المركب الفونولوجي وطبقة المفردة الفونولوجية، كما يتبين من الترسيمة التالية:

(27) (لفظ 1: [(مركب تنغيمي1: [(مركّب فونولوجي1: [(مفردة فونولوجية1))] (مركب فونولوجي1))] (مركب تنغيمي1))] (لفظ1))

حيث لفظ = سلسلة صوتية/ خطّية

بخلاف ما نجده في نظريات لسانية أخرى، يتّخذ المستوى الفونولوجي دخلاً له لا المستوى الصرفي - التركيبي فحسب بل المستويات الثلاثة جميعها ومنها يستمد المعلومات التي يحتاجها بناؤه.

من أمثلة ارتباطه بالمستوى العلاقي أن بناء الطبقة التنغيمية يستند إلى القيمة التي يأخذها مؤشر القوة الإنجازية (خبر، استفهام، أمر، ...) وإلى تنظيم الأفعال الخطابية وما يربط بعضها ببعض من علاقات التكافؤ والتبعية وإلى الوظائف التداولية (البؤرة خاصة) التي تحملها عناصر الفحوى الخطابي إحالات وحمولاً أو يحملها الفحوى الخطابي رُمته.

دعنا نختم حديثنا عن الثوابت بالإشارة إلى أن العلاقة التي تربط بين المستويات الأربعة ليست علاقة تطابق تجعل لكل طبقة من طبقات المستوى الواحد ما يقابلها من طبقات المستويات الأخرى.

من أمثلة ذلك ما يلي:

(1) يمكن أن تحقق النقلة في عبارة لغوية كما في المثالين (22 أ - ب) أو في جملة كما في المثالين (13 أ - ب)؛

(2) لا تطابق ضرورياً يحصل بين الفعل الخطابي والجملة إذ إن الفعل الخطابي قد يتحقق في مركّب اسمي أو في مجرّد مفردة كما مرّ بنا؛

(3) لا يعكس تنظيم المستوى الصرفي - التركيبي بالضرورة الروابط القائمة داخل المستوى العلاقي. من ذلك أن الجملتين المعطوف بينهما جملتان مستقلتان (غير مدمجة إحداهما في الأخرى) لكن يمكن أن تعبّرا عن فعلين خطابيين تابع ثانيهما لأولهما كما يحصل في العطف بالفاء كما يتبين من الفرق بين المثالين (28

أ - ب):

(25) أ - ليدخل خالد فتخرجُ هند (بالرفع)

ب - ليدخل خالد فتخرجَ هند (بالنصب)

5. متغيرات النمط

سبقت الإشارة إلى أن متغيرات البنية النموذجية التي تولد مختلف أنماط الخطاب تكمن في القيم التي تسند إلى المخصصات والوظائف.

سنعرض في هذا المبحث لمتغيرات الخطاب ذي الطابع الحجاجي محيلين القارئ على ما اقترحناه في مكان آخر (المتوكل (2003)) لرصد خصائص الخطاب السردي.

5. 1. متغيرات المستوى العلاقي:

ثمّة مبدأ عام يحكم إسناد قيم المخصصات والوظائف. يقضي هذا المبدأ بأن قيم الطبقات العليا من المستوى العلاقي تحدد قيم طبقاته السفلى ويقضي كذلك بأن قيم هذا المستوى تُحدّد قيم المستويات الثلاثة الأخرى باعتباره المستوى الأعمق.

5. 1. 1. المخصصات:

لننطلق من أن الخطاب الحجاجي يقوم، في أبسط بنياته، على "دفوع" وأن الدفع يمكن أن يكون "دفعاً ابتدائياً" أو "دفعاً إبطالياً".

ولننطلق كذلك من أن الدفع، ابتدائياً كان أم إبطالياً، ينقسم إلى ركنين أساسيين: "دعوى" و"حجة" (أو مجموعة حجج قد تكون مرتبة حسب قوتها الحجاجية).

ولنمثل لذلك بالحوار التالي:

(29) أ - خطب خالد هنداً. إذن، يُتَوقع أن يتزوجها عما قريب.

ب - بل فتاة أخرى سيتزوج خالد لأنه فسخ خطوبته من هند منذ أيّام.

يشكّل المثال (29 أ - ب) محادثة حجاجية، تتكون من نقلتين هما مداخلتا الطرفين المتحادثين. تُعدّ النقلة (29 أ) دفعاً ابتدائياً في حين تعدّ النقلة (29 ب) دفعاً إبطالياً. وتتضمن كلتا النقلتين فعلين خطابيين أحدهما دعوى والثاني حجة.

بيان ذلك في الترسيمة التالية:

(30) أ - (<حجا> محادثة$_1$: [(دفع ابتدائي$_1$ نقلة$_1$: [خب (كـ) (ط) (فحوى خطابي$_1$: [(خطب خالد هنداً)] (فحوى خطابي$_1$:))] (فعل خطابي$_1$))

(فعل خطابي$_2$: [خب (كـ) (ط) (فحوى خطابي$_2$: [(يتوقع أن يتزوجها عما قريب)] (فحوى خطابي$_2$))] (فعل خطابي$_2$))] (نقلة$_1$))] (محادثة$_1$))

ب - (<حجا> محادثة$_1$: [(دفع إبطالي$_1$ نقلة$_2$: [(فعل خطابي$_1$: [خب (كـ) (ط) (فحوى خطابي$_1$: [(سيتزوج خالد فتاة أخرى)] (فحوى خطابي$_1$))] (فعل خطابي$_1$))

(فعل خطابي$_2$: [خب (كـ) (ط) (فحوى خطابي$_2$: [(فسخ خطوبته من هند منذ أيام)] (فحوى خطابي$_2$))] (فعل خطابي$_2$))] (نقلة$_2$))] (محادثة$_1$))

5. 1. 2. الوظائف:

وظائف المستوى العلاقي، كما مر بنا، فئتان: وظائف بلاغية تسند إلى الأفعال الخطابية التي تتضمنها النقلة الواحدة، ووظائف تداولية

تسند إلى الفحوى الخطابي رُمّته أو إلى أحد عناصره. وتختلف قيم هاتين الفئتين من الوظائف باختلاف الأنماط الخطابية.

فيما يخص الخطاب الحجاجي، يأخذ الفعل الخطابي المدفوع به الوظيفة البلاغية "الدعوى" في حين يأخذ الفعل الخطابي الدّاعم الوظيفة البلاغية "الحجة".

ويستقطب العنصر الإحالي "المتحدث عنه" داخل طبقة الفحوى الخطابي الوظيفة التداولية "المحور" بغض النظر عن طبيعة الدفع.

أمّا الوظيفة "البؤرة" فتسند طبقاً لقيمة مخصص النقلة، فإذا كانت قيمة هذا المخصص دفعاً ابتدائياً أُسندت بؤرة الجديد، أما إذا كانت قيمته دفعاً إبطالياً تعيّن إسناد بؤرة المقابلة.

على أساس هذا التوزيع للوظائف البلاغية والتداولية تكون البنيتان العلاقيتان تامّتا التحديد للنقلتين (29 أ – ب) البنيتين (31 أ – ب):

(31) أ – (<حجا> محادثة$_1$: [(<دفع ابتدائي> (نقلة$_1$: [(فعل خطابي$_1$: [خب (ك) (ط) (فحوى خطابي$_1$: [(خطب (خالد) محور (هنداً) بؤرة جديد)] (فحوى خطابي$_1$))] (فعل خطابي$_1$)) حجة]

(فعل خطابي$_2$: [خب (ك) (ط) (فحوى خطابي$_2$: [(يتوقع أن يتزوجها عما قريب)] (فحوى خطابي$_2$))] (فعل خطابي$_2$)) دعوى] (نقلة$_1$))] (محادثة$_1$))

ب – (<حجا> محادثة$_1$: [<دفع إبطالي> نقلة$_2$: [(فعل خطابي$_1$: [خب (ك) (ط) (فحوى خطابي$_1$: [(سيتزوج خالد (فتاة أخرى) بؤرة مقابلة)] (فحوى خطابي$_1$))] (فعل خطابي$_1$)) دعوى)] (فعل خطابي$_2$: [خب (ك) (ط) (فحوى خطابي$_2$: [(فسخ خطوبته من هند من أيام)] (فحوى خطابي$_2$))] (فعل خطابي$_2$)) حجة] (نقلة$_2$))] (محادثة$_1$))

ملحوظة:

القوة الإنجازية للفعلين الخطابيين في المثالين (29 أ - ب) القوة الإنجازية "الخبر" (خب). إلا أن ذلك لا يمنع من ورود قوى إنجازية أخرى كالاستفهام شريطة أن يكون استفهاماً "غير حقيقي" كما في المثال التالي المرادف للمثال (29 أ):

(32) ألم يخطب خالد هنداً؟ إذن يتوقع أن يتزوجها عما قريب.

5. 2. متغيرات المستويات التابعة:

بناءً على المبدأ العام الذي أشرنا إليه القاضي بتبعية خصائص المستوى التمثيلي والمستويين الصرفي - التركيبي والفونولوجي لقيم مخصّصات ووظائف المستوى العلاقي، يمكن أن نرصد هذه الخصائص حيث يتعلق الأمر بالخطاب الحجاجي طبقاً للتوقعات العامة التالية:

(1) من الوارد أن يأخذ مخصّص طبقة القضية في المستوى التمثيلي القيمة الوجهية "مؤكد" خاصة حين تكون قيمة مخصّص النقلة دفعاً إبطالياً.

(2) تحدّد هذه السمة الوجهية نفسُها إدماج أدوات مخصوصة في المستوى الصرفي - التركيبي مثل "إنّ" واللام كما في المثالين (33 ب - ج)

(33) أ - خالد مسافر فلن يأتي

ب - عاد خالد من السفر. إنّه إذن آت

ج - عاد خالد من السفر. إنه إذن لآت

(3) تحدد الوظائف البلاغية المسندة إلى الأفعال الخطابية (دعوى، حجة) إدماج روابط حجاجية من قبيل "إذن" و"لأن" كما هو الشأن في المثالين (29 أ - ب)

(4) أمّا الوظائف التداولية فتتحكم في خصائص رتبة المكونات وفي انتقاء الإطار الصرفي - التركيبي بوجه عام.

مثال ذلك أن المكون "هند" في المثال (29 أ) يرد في آخر الجملة بمقتضى حَمْلِه لوظيف بؤرة الجديد في حين أن المكون "فتاة أخرى" في المثال (29 ب) يتصدّر الجملة طبقاً للإطار الصرفي - التركيبي (34):

(34) (جملة1: [(مركب اسمي1) (فعل1)] (جملة1))

(5) أمّا بالنظر إلى المستوى الفونولوجي التطريزي (أو ما فوق المقطعي) فإن الوظيفة البلاغية التي يحملها الفعل الخطابي تسهم (مع قوته الإنجازية) في تحديد تنغيمه كما تتحكم الوظيفة التداولية البؤرة في إسناد النبر (مخففاً/ مشدداً) إلى المكون الحامل لها.

بيان ذلك في الترسيمة (35) التي تمثل للبنية التنغيمية للفعل الخطابي الأول في المثال (29 ب):

(35) (لفظ$_1$: [فتاة أخرى سيتزوج خالد] (لفظ$_1$))

خلاصة:

أهم ما يمكن استنتاجه هو أن للخطاب بنية ثابتة تتوزعها مستويات أربعة تُتّخذ دخْلاً لإسناد متغيرات قيم المخصّصات والوظائف الذي يولّد مختلف الأنماط الخطابية.

ليست المقاربة التي نقترحها سوى محاولة مؤقتة من بين المحاولات المؤقتة الممكنة لإرجاع تحليل الخطاب الطبيعي لبنية نموذجية واحدة يرصدها جهاز واصف تؤطره نظرية لسانية واحدة، محاولة نرجو أن تثبت ورودها أو أن تفنّدها دراسات معمّقة لكل نمط خطابي على حدة. كما نأمل، قبل أي تمحيص، أن يحظى ما اقترحناه، باعتباره نواة وهيكلاً عاماً، بإضافات تفصّله وتدقّقه وتُغنيه.

الفَصْلُ الثّاني

القوة الإنجازية
من الاستلزام إلى التأصيل

القوة الإنجازية

من الاستلزام إلى التأصيل

0. مدخل

مرّ التمثيل للقوة الإنجازية داخل نظرية النحو الوظيفي بمراحل أهمها مرحلتان اثنتان: مرحلة الثنائية الكلاسيكية التي تقابل بين القوة الإنجازية الحرفية والقوة الإنجازية المستلزَمة والمرحلة الراهنة التي سُعِيَ فيها في إرجاع أغلبية القوى الإنجازية المستلزمة إلى قوى إنجازية أصلية (حرفيّة).

هدفنا هنا هو العرض للاقتراح الثاني واستكشاف مدى وُرُودِه بالنظر إلى اللغة العربية آخذين بعين الاعتبار آراء النحاة العرب القدماء في التقعيد لأساليب مخصوصة كالعرض والإغراء والتحذير والتعجب وغيرها اقتناعاً بأهمية الربح النظري والمراسي الكامن في تأصيل ما عدّ لحد الآن من قبيل المستلزم.

1. المخصص الطبقي: تذكير

يتصدر طبقات البنية التحتية بمستوييها العلاقي والتمثيلي مخصِّص يقوم بالأدوار الثلاثة التالية:

يؤشِّر مخصص كل طبقة إلى سماتها التي تحدد طبيعتها، حيث لطبقة الحديث/ المحادثة مخصِّص النمط الخطابي (سرد، وصف، حجاج)، ولطبقة النقلة مخصِّص نوع مداخلة أحد الطرفين المشاركَيْن في الخطاب (دفع ابتدائي، دفع إبطالي، مثلاً)، ولفحوى الخطاب مخصِّص المرجع.

أما طبقة القضية في المستوى التمثيلي فمخصِّصها هو المخصص المؤشِّر إلى السمات الوجهية، في حين يتصدر طبقة الواقعة في نفس المستوى المخصِّص الذي يؤشِّر إلى السمات الجهيّة والزمنية.

نظراً إلى العلاقات السلميّة القائمة بين الطبقات، تحدد قيمة مخصص الطبقة العليا قيم مخصصات الطبقات التي تسفُلها. من أمثلة ذلك تبعية قيمة طبقة النقلة في الخطاب الحجاجي للقيمة المسندة إلى طبقة الحديث/ المحادثة كما توضح ذلك الترسيمة (1):

(1) (< حجا > حديث/ محادثة1: [(<دفع ابتدائي>/ <دفع إبطالي> (نقلة1))] (حديث/ محادثة1))

بناء على أن المستويين الصرفي – التركيبي والفونولوجي يستمدان موادهما وتنظيمهما من المعلومات الواردة من المستويين العلاقي والتمثيلي، تحدد مخصصات طبقات هذين المستويين الوسائل الصرفية والتركيبية والتطريزية (التنغيمية والنبرية) التي تستخدم في تحقيق الخطاب صوتاً أو خطاً أو إشارة أو غير ذلك.

داخل طبقة الفعل الخطابي نفسها، يقوم المخصص المرصود للتأشير إلى القوة الإنجازية مكوناً من مكونات هذه الطبقة إلى جانب الفحوى الخطابي ومؤشري المتكلم والمخاطب. بيان ذلك في الترسيمة (2):

(2) (فعل خطابي1: [خب/ سه/ أمر (كـ) (ط) (فحوى خطابي1)] (فعل خطابي1)).

على هذا الأساس تكون البنية العلاقية المبسطة للجملة (3) هي البنية (4):

(3) هل نامت هند؟

(4) (فعل خطابي1: [سه (كـ) (ط) (فحوى خطابي1) [(نامت) (هند)] (فحوى خطابي1)] (فعل خطابي1)).

2. القوة الإنجازية الأصل/القوة الإنجازية المستلزمَة

فـي معـرض التأريـخ التأصيلـي لمفهـوم القـوة الإنجازيـة، أشـرنا (المتوكل (1983)) إلى أن البلاغيين العرب القدامى (السكاكي، المفتاح) أقامـوا تصنيفـاً للأغراض التي تعبـر عنها العبارات اللغوية قُوبِل فيه بين "الأغـراض الأصـول" و"الأغـراض المولّدة" مقامياً عن هذه الأغراض الأصول. من أمثلة ما يسوقه السكاكي في هذا الباب المثال التالي:

(5) فإذا قلت لمن تراه يؤذي الأب:

"أتفعل هذا؟"

امتنع توجه الاستفهام إلى فعل الأذى لعلمك بحاله وتوجه إلى ما لا تعلم مما يلابسه من نحو:

"أتستحسن؟"

وولّد الإنكار والزجر... أو كما إذا قلت لمن بعثت إلى مهمّ وأنت تراه عندك:

"أما ذهبت بعد؟"

امتنـع الذهـاب عـن توجـه الاسـتفهام إليـه لكونـه معلـوم الحـال واستدعى شيئاً مجهول الحال مما يلابس الذهاب مثل:

"أما تيسر لك الذهاب؟"

وتولد منه الاستبطاء والتحضيض".

نستشف من هذه الأمثلة أن التحليل الذي يقترحه السكاكي لخروج الأغـراض الأصليـة إلـى أغـراض فرعيـة يقـوم على مفاهيـم أربعة هي: "الأصل" و"المقام" و"إجراء الأصل" (أو امتناعه) و"الملابسة".

يقسّم السكاكي الكلام، كما هو معلوم، إلى "خبر" و"طلب" ويعدّ أصولاً للطلب الاستفهام والنداء والأمر والنهي والتمني.

لـكل غـرض مـن هـذه الأغراض الطلبية الخمسـة شـروط إجراء.

فإجـراء الاسـتفهام علـى الأصـل يقتضـي طلب العلم مما لـيس معلوماً ممكن العلم به مثلاً؛

يتحكّم المقام (أو "قرائن الحال") في إجراء الغرض على الأصل أو امتناع إجرائه بتوافر شروط الإجراء أو عدم توافرها (أو "خرقها")؛

حين يكون المقام مانعاً لإجراء الغرض على الأصل، ينتقل إلى ما يلابسه أي إلى ما يقترب شرط إجرائه من الشرط المخروق مقامياً.

أهم ما يسـتخلص هنا هو أن الانتقال من غرض إلى غرض آخر محكوم أساساً بالمقام، أي بتعبير آخر أن الاستلزام في منظور السكاكي استلزام مقامي.

تترتب عن هذا الاستخلاص نتائج سنعود إليها لاحقاً.

أمّا في الدرس اللساني الحديث فقد اقترضت نظريات لسانية ذات توجه تداولي (أو وظيفي) ثنائية "الفعل اللغوي المباشر/ الفعل اللغوي غيـر المباشـر" المقترحـة في "نظريـة الأفعال اللغويـة" وتبنتها في إطار ثلاثيـة تميـز بيـن ثلاثة مفاهيـم هي "النمط الجملـي" و"القوة الإنجازية الأصلية" و"القوة الإنجازية المستلزمة".

المقصـود بالنمـط الجملي الصنف الذي تنتمي إليه الجملة صرفياً وتركيبياً وتنغيمياً. في هذا الباب صنف دِكْـ الجمل أربعة أصناف: جمل خبرية وجمل استفهامية وجمل أمرية وجمل تعجبية.

ويقصد بالقوة الإنجازية الأصلية القوة الإنجازية التي تطابق النمط الجملي كالإخبار والسؤال والأمر مثلاً؛

أما المراد بالقوة الإنجازية المستلزمة فالقوة الإنجازية غير المطابقة للنمـط الجملـي والناتجـة عـن نوعين مختلفين من الاسـتلزام: اسـتلزام مقالي واستلزام مقامي.

تعد قوة إنجازية مستلزمة مقالياً القوة الإنجازية التي تنعكس بشكل مـن الأشـكال فـي خصائص الجملـة المعجمية أو الصرفيـة - التركيبية

أو التنغيمية في حين تعد قوة إنجازية مستلزمة مقامياً القوة الإنجازية المتولدة عن المقام، دون أن تؤشر إليها قرينة صورية داخل الجملة.

دعنا نمثل لهذا التصنيف الإنجازي بالجمل التالية:

(6) أ - أتزوجتَ هنداً؟

ب - أوتزوجتَ هنداً؟!

(7) أ - هل زارك أحد؟

ب - هل زارك من أحد؟!

(8) أ - ألم أعطك كل ما تبتغيه؟!

ب - قد أعطيتك كل ما تبتغيه.

(9) أ - الحر شديد خانق في هذه الحجرة.

ب - افتح النافذة من فضلك!

تحمل الجملتان (6 أ) و(7 أ) قوة إنجازية أصلاً واحدة هي القوة الإنجازية السؤال في حين تحمل الجملتان (6 ب) و(7 ب) قوة إنجازية مستلزمة استلزاماً مقالياً تؤشر إليها الصرفتان "أَوَ" و"من" باعتبار أنها إنكار في الجملة الأولى وإبطال في الجملة الثانية. وتواكب الجملة (9 أ)، باعتبارها مرادفة للجملة (9 ب)، القوة الإنجازية الالتماس وهي قوة إنجازية مستلزمة يتكفل بتوليدها المقام وحده. ليس الاستلزام المقامي مقصوراً على الجمل التي من قبيل (9 أ) إذ يمكن أن يرد في جمل مثل الجملة (10 أ) الملتبسة إنجازياً بين السؤال المحض والدعوة:

(10) أ - هل تأتي معي إلى المقهى؟

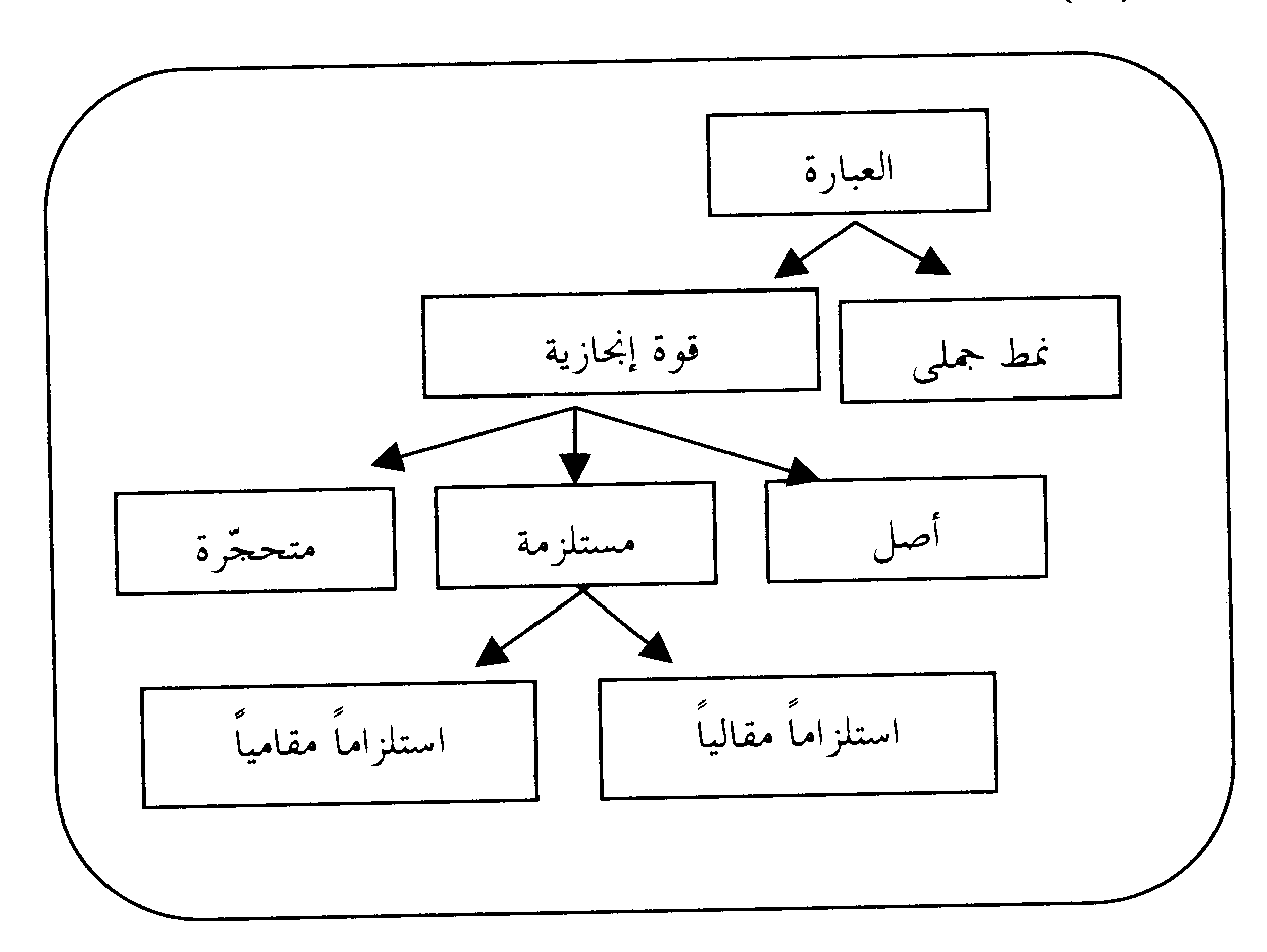
ب - تعالي معي إلى المقهى.

أما الجمل التي من قبيل (8 أ) فإنها تحمل قوة إنجازية واحدة هي القوة الإنجازية المستلزمة الخبر التي تحجّرت وأصبحت قوة أصلاً. ظاهرة التحجّر الإنجازي هذه من خصائص التراكيب الاستفهامية المنفية

بوجه عام كما بيّنا في مكان آخر (المتوكل (1993 ب)).

لنوضح هذا التصنيف لأنواع القوى الإنجازية بواسطة التشجيرة (11):

:(11)



3. التمثيل للقوة الإنجازية

حين يميّز داخل نظرية لسانية ما بين القوة الإنجازية الأصل والقوة الإنجازية المستلزمة يصبح لزاماً عليها أن تمثل لهما في جهازها الواصف ضمن الخصائص التداولية للعبارة.

يمكن إرجاع آليات التمثيل المقترحة في هذا الباب إلى آليتين يمكن أن نسميهما "التمثيل المساوي" و"التمثيل الموازي".

3. 1. التمثيل المساوي:

نقصد بالتمثيل المساوي التمثيل الذي يرصد القوة الإنجازية

المستلزمة إلى جانب القوة الإنجازية الأصل في نفس البنية التحتية داخل مكون واحد شريطة أن يكون للقوة الإنجازية انعكاس في خصائص العبارة معجمياً أو صرفياً أو تركيبياً.

مثالان اثنان للتمثيل المساوي هما ما اقترح في نموذج "الفرضية الإنجازية" داخل "النظرية التوليدية التحويلية" وما اقترحناه (المتوكل (1993 ب)) في إطار "نظرية النحو الوظيفي المعيار".

(1) يذهب متزعمو الفرضية الإنجازية (روس (1970) ضمن آخرين) إلى أن البنية التحتية للعبارات الحاملة لقوة إنجازية مستلزمة جملة مركبة تتكون من جملتين متعاطفتين تؤشر أولاهما إلى القوة الإنجازية الأصل وثانيتهما إلى القوة الإنجازية المستلزمة باعتبار أن الفحوى القضوي واحد في كلتا الجملتين. بناء على هذا الافتراض تكون البنية التحتية للجملة (6 ب) المكررة هنا للتذكير هي البنية (12):

(6 ب) أوتزجتَ هنداً؟

(12) [ج [ج1 (أسألك [تزوجت هنداً])] [ج2 (أنكر عليك [تزوجت هنداً])]]

وتضطلع إحدى قواعد المكون التحويلي في هذا النموذج بحذف عناصر البنية التحتية التي لا وجود لها في السطح.

(2) في إطار نظرية النحو الوظيفي المعيار كان أحد مقترحاتنا (المتوكل (1993 ب)) أن يمثّل للقوتين الإنجازيتين الأصل والمستلزمة معاً داخل المكون النحوي في نفس البنية التحتية بواسطة مخصصين إنجازيين اثنين كما يتبين من البنية التحتية (13) للجملة (6 ب):

(13) [سؤال - إنكار [(تزوجت) (هنداً)]]

3. 2. التمثيل الموازي:

المراد هنا بالتمثيل الموازي فصل القوة الإنجازية المستلزمة التي لا انعكاس صورياً لها عن القوة الإنجازية الأصل ورصدها في مكون آخر غير المكون النحوي.

تصدق هذه المسطرة التمثيلية على اقتراح السكاكي في القديم وعلى اقتراح كوردن ولايكوف (كوردن ولايكوف (1975)) كما تصدق على اقتراح قدمناه (المتوكل (1993 ب)) إلى جانب الاقتراح المشار إليه آنفاً.

(1) سبق أن استشففنا من المثال (5) أن السكاكي يعزو خروج أساليب الطلب إلى أغراض فرعية (مولّدة) إلى المقام وحده (أو "مقتضى الحال" أو "قرائن الأحوال").

على أساس ذلك، يقترح أن يرصد الغرض الأصل والغرض "الحالي" في مكونين مختلفين داخل ما يسميه "نظرية الأدب" فيرى أن يرصد الغرض الأول في مكون "علم المعاني" والغرض الثاني في مكون "علم البيان" كما بينا بالتفصيل في عرضنا وقراءتنا للمنحى البلاغي عند السكاكي (المتوكل (2006)).

(2) يقترح كوردن ولايكوف أن يمثل للقوتين الإنجازيتين الأصل والمستلزمة مقامياً في بنيتين تحتيتين منفصلتين على أساس أن تشتق القوة الإنجازية الثانية من القوة الإنجازية الأولى بواسطة قواعد تأويلية أسميَاها "مسلمات الحوار" وتتخذ البنيتان التحتيتان معاً دخلا لقواعد تحويلية ذات طابع "غير اشتقاقي".

(3) شكّل إسهامَنا في التفكير في مسطرة التمثيل للقوة الإنجازية المستلزمة في نظرية النحو الوظيفي (المتوكل (1993 ب)) اقتراحان: اقتراح التمثيل المساوي وقد رسمنا معالمه أعلاه

واقتـراح التمثيـل الموازي الـذي يمكن أن تلخص الأطروحة التي تُخلِّفه كما يلي:

(أ) ترصـد القـوى الإنجازيـة ذات الانعـكاس الصـوري (المعجمـي والصرفـي - التركيبـي...) داخـل القالب النحوي ذاته في نفس البنية التحتية بواسطة مخصص (أو مخصصات) إنجازي كما يتضح من الترسيمة (13) على سبيل المثال؛

(ب) يترك الاضطلاع بمهمة رصد القوة الإنجازية المستلزمة التي لا انعكاس صورياً لها لقوالب أخرى من القوالب التي تكوِّن "نموذج مستعملي اللغة" (في تصور النظرية المعيار له).

توكل هذه المهمة بالأساس إلى القالب المنطقي حيث يسخّر آليته الاسـتدلالية لاشـتقاق بنية تحتية ثانية لنفس العبارة يتم فيها رصد القوة الإنجازية المستلزمة التي تواكب الجمل التي من قبيل (9 أ). وقد تسهم فـي هـذا الاشـتقاق قوالب أخـرى إلى جانب القالـب المنطقي كالقالب المعرفي والقالبين الاجتماعي والإدراكي.

فالاسـتدلال الـذي يفضـي إلـى تأويـل العبـارة (9 أ)، مثـلاً علـى أنهـا مرادفـة للعبـارة (9 ب) يسـتعين بمعلومات ثـلاث: معلومة معرفية (يسـتدعي الحـر الشـديد التهويـة) ومعلومـة إدراكيـة (وجـود نافـذة في الحجرة) ومعلومة اجتماعية (مساواة المتكلم للمخاطب).

4. تأصيل الاستلزام

مـن جديـدٍ نمـوذجٍ نحو الخطـاب الوظيفي إعادة النظـر في قائمة القوى الإنجازية الأصول وفي قيمها ومسطرة التمثيل لها داخل النموذج. ويمكن رصد المعالم الكبرى لإعادة النظر هذه على النحو التالي:

(1) حصـر دِكْـ (دِكْـ (1997))، كمـا هـو معلـوم، القـوى الإنجازيـة الأصول في أربعة: الخبر والاستفهام والأمر والتعجب.

وقد ناقشنا في مكان آخر (المتوكل (1995) و(1999) و(2004)) طبيعة التعجب واستدللنا على أنه ليس نمطاً جملياً ولا قوة إنجازية بل هو سمة وجهية تنتمي إلى فئة السمات الوجهية الانفعالية. وانطلاقاً من هذه المناقشة واقتناعاً بنتائجها حذف هنخفلد وماكنزي (هنخفلد وماكنزي (2008)) التعجب من قائمة القوى الإنجازية واقترحا رصده على أساس أنه مخصص من مخصصات الفعل الخطابي الممكنة.

(2) يعرف هنخفلد وماكنزي (هنخفلد وماكنزي (2008: 71)) القوة الإنجازية كالتالي:

(14) **القوة الإنجازية:**

"تؤشر القوة الإنجازية لفعل خطابي ما إلى الخصائص المعجمية والصورية لذلك الفعل الخطابي التي تحدد استعماله علاقياً لتحقيق قصد تواصلي ما".

أول ما يلفت الانتباه في هذا التعريف أن القوة الإنجازية ليست الفعل الخطابي رمته بل مكوناً من مكوناته. سنعود لاحقاً إلى الفرق بين هذين المفهومين.

ويقترح هنخفلد وماكنزي أن ترصد القوة الإنجازية، اعتباراً لوسائل تحققها (كقوة إنجازية صريحة أو قوة إنجازية ضمنية) طبقاً لإحدى الترسيمتين التاليتين:

(15) (فعل خطابي1: [((فعل إنجازي) (كـ) (ط) (فحوى خطابي1))] (فعل خطابي1))

(16) (فعل خطابي1: [(إنجاز) (كـ) (ط) ((فحوى خطابي1))] (فعل خطابي1))

ترصد طبقاً للترسيمة (15) القوة الإنجازية المعبَّر عنها بواسطة فعل من أفعال القول ("قال"، "سأل"...) شريطة أن يكون مستعملاً استعمالاً إنجازياً (لا وصفياً).

مثال ذلك البنية المبسطة (18) للجملة (17):

(17) أسألك هل ستزور عمّك؟

(18) (فحوى خطابي1: [(سأل) (كـ) (ط) (فحوى خطابي1: [(تزور عمك)] (فحوى خطابي1))] (فعل خطابي1))

وترصد وفقاً للترسيمة (16) القوة الإنجازية الضمنية غير المعبّر عنها بفعل من أفعال القول كما هو الشأن في الجملة (19) ذات البنية العلاقية (20):

(19) هل ستزور عمك؟

(20) (فعل خطابي1: [استفهام (كـ) (ط) [فعل خطابي1: [(تزور عمك)] (فحوى خطابي1))] (فعل خطابي1))

فيما يخص عدد القوى الإنجازية الأصول، يحصره هنخفلد وماكنزي في اثنتي عشرة قوة إنجازية باعتبار هذه القائمة قائمة عامة ومخزوناً كلياً تنتقي منه اللغات المختلفة ما يناسبها.

ويعرّف المؤلفان (2008: 71) عناصر هذه القائمة كالآتي:

الخبر: يخبر المتكلم المخاطب بفحوى الخطاب.

الاستفهام: يطلب المتكلم من المخاطب جوابه عن فحوى الخطاب.

الأمر: يأمر المتكلم المخاطب بتنفيذ الواقعة التي يتضمنها فحوى الخطاب.

النهي: يمنع المتكلم المخاطب من تنفيذ الواقعة التي يتضمنها فحوى الخطاب.

التمني: يبلِّغ المتكلم المخاطب رغبته في أن تتحقق الواقعة البعيد حصولها التي يتضمنها فحوى الخطاب.

الدعاء: يبلغ المتكلم المخاطب بأنه يدعو أن تتحقق الواقعة التي

يتضمنها فحوى الخطاب.

التحضيض: يهيب المتكلم بنفسه أو بغيره أن يحقق الواقعة التي يتضمنها فحوى الخطاب.

التحذير: يهيب المتكلم بنفسه أو بغيره أن يتجنب تحقيق الواقعة التي يتضمنها فحوى الخطاب.

النصح: ينصح المتكلم المخاطب بتحقيق الواقعة التي يتضمنها فحوى الخطاب.

الالتزام: يلتزم/ يَعِدُ المتكلم بتحقيق الواقعة التي يتضمنها فحوى الخطاب.

الالتماس: يطلب المتكلم من المخاطب تحقيق الواقعة التي يتضمنها فحوى الخطاب أو الإذن في تحقيقها.

الاستغراب: يعبّر المتكلم عن اندهاشه من الواقعة التي يتضمنها فحوى الخطاب.

(3) لم يُدْرِج المؤلفان في زمرة القوى الإنجازية الأصول إلا القوى الإنجازية التي تنعكس في خصائص العبارة معجماً أو صرفاً أو تركيباً أو صوتاً. يكتبان في هذا الصدد (2008: 70):

"احتراماً لمبادئ نحو الخطاب الوظيفي لن يرصد لكل لغة من القوى الإنجازية الأصول إلا القوى الإنجازية التي تبرّر ورودَها سماتُ نحوِ تلك اللغة".

أما القوى الإنجازية التي لا انعكاس صورياً لها فهي مقصاة من القائمة باعتبارها قوى إنجازية غير أصول، مرتبطاً تولّدها بالمقام لا غير.

(4) يتم التمثيل للقوة الإنجازية الأصل في البنية التحتية العلاقية للعبارة بواسطة المخصّص الإنجازي. بيان ذلك في البنية العلاقية (22) للجملة (21) مثلاً:

(21) لا تهاجم أخاك!

(22) (فعل خطابي1: [نهي (كـ) (ط) (فحوى خطابي1: [(هاجم) (أخاك)] (فحوى خطابي1))] (فعل خطابي1))

أما القوة الإنجازية المولّدة مقاميّاً والتي لا يؤشّر إليها مؤشر صوري كالقوة الإنجازية المواكبة مقامياً للجملة (9 أ) مثلا فإنها تُرصَد خارج المكون النحوي ويترك التكفّل برصدها للمكون السياقي.

بناء على التمييز الذي يقيمانه بين "المقاصد المباشرة" و"المقاصد غير المباشرة" يقول هنخفلد وماكنزي إن المكون النحوي يتكفّل حصريّاً بالمقاصد التي تنعكس في البنية الصورية للعبارة. أمّا "المقاصد غير المباشرة" كالتي تثوي خلف جمل من قبيل (23):

(23) الجو بارد هنا

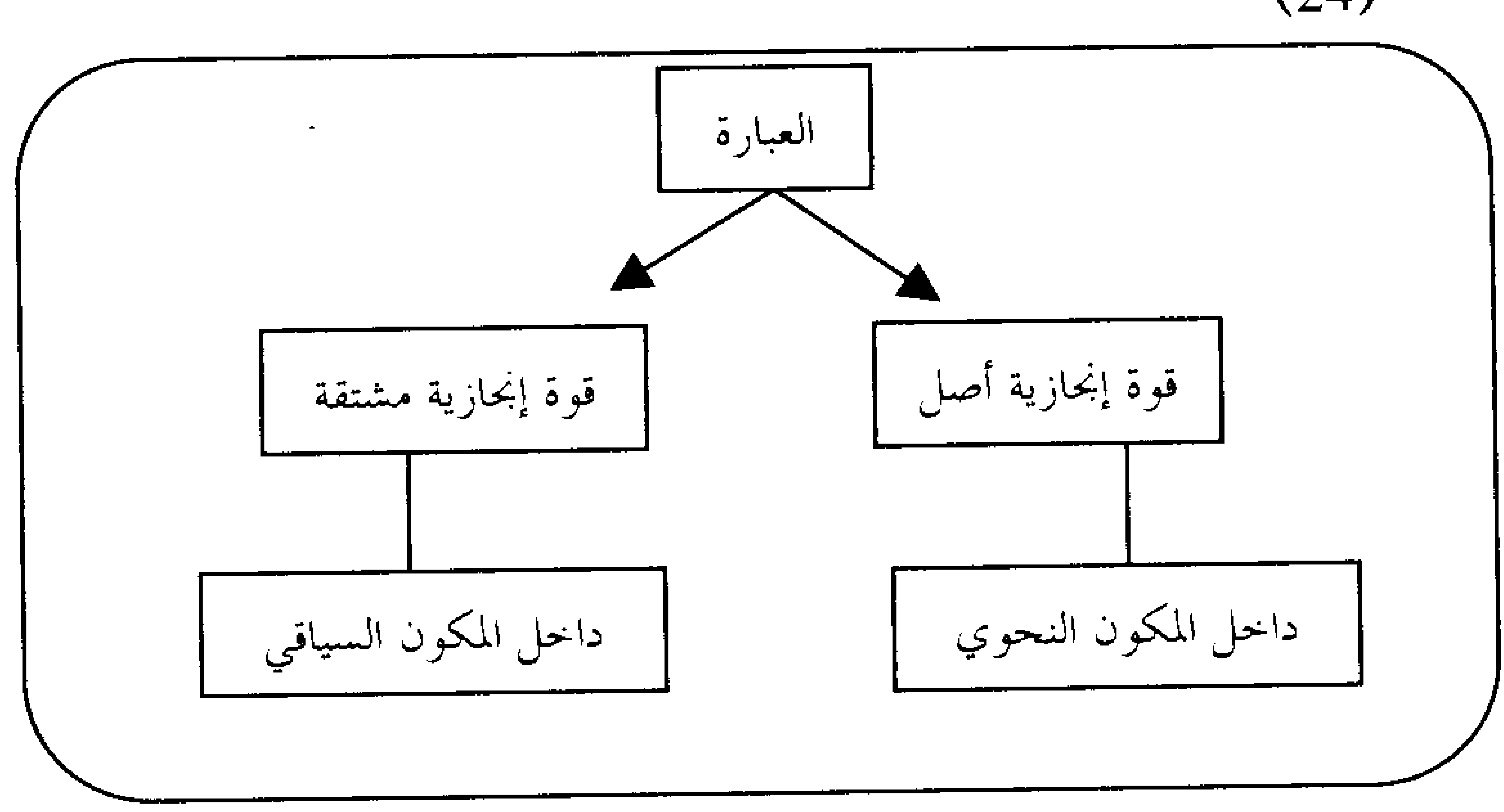
فتُوكل مهمة اشتقاقها إلى المخاطب على أساس ما يمدّه به السياق من مؤشرات.

إذا ما قارنّا بين اقتراح هنخفلد وماكنزي بالاقتراحات التي سبقته ألفينا أنه يتفق معها في أطروحتين:

أولاً، أن القوى الإنجازية فئتان: قوى إنجازية منعكسة صورياً وقوى إنجازية لا انعكاس صورياً لها. **ثانياً**، أن الفئة الأولى ترصد داخل المكون النحوي ذاته في حين ترصد الفئة الثانية في مكون آخر غيره وقد اختار نموذج نحو الخطاب الوظيفي أن يتم رصد هذه الفئة في أحد المكونات "المصاحبة" وبالتحديد المكون السياقي.

أمّا الاختلاف الجذري فيكمن في توسيع قائمة القوى الإنجازية الأصول توسيعاً أفضى إلى الاستغناء عن القوى الإنجازية المستلزمة مقالياً وحصر القوة الإنجازية الممثل لها داخل النحو في قوة إنجازية واحدة. توضيح ذلك في التشجيرة (24):

(24)



ما يجب تعميق البحث فيه، في نظرنا، هو ضبط إسهام المكون السياقي في اشتقاق القوى الإنجازية المرتبطة بالمقام. ما يجب الإجابة عنه في هذا الاتجاه هو السؤال الآتي: إذا كان ما يمدنا به المكون السياقي في نحو الخطاب الوظيفي معلومات حسِّية ومعلومات اجتماعية ومعلومات تحملها القطع السابقة من الخطاب فما هي الآليات (الاستدلالية مثلاً) التي تستخدم هذه المعلومات أو بعضها في اشتقاق القوى الإنجازية (والمعاني بوجه عام) غير المرصودة في المكون النحوي؟

بتعبير آخر، ما الذي يقوم في نحو الخطاب الوظيفي بما كان يقوم به القالب المنطقي في النموذج المعيار؟ إذا كان المخاطب كالمتكلم مزوّداً بالمعرفة المنطقية الاستدلالية التي تشكّل جزءاً من المكون المفهومي فكيف يُسخّر هذه المعرفة في القيام بعملية الاشتقاق المطلوبة؟

ولنختم هذا المبحث بملاحظتين بالنظر إلى تصنيف القوى الإنجازية المقترح تتعلق أولاهما بعلاقة القوة الإنجازية بالنمط الخطابي وثانيتهما بالفرق بين القوة الإنجازية والفعل الخطابي.

(1) من الممكن أن تتوارد القوى الإنجازية الأصول الاثنتا عشرة كلها

في الخطاب نفسه خاصة إذا كان من نمط ما أسميناه المحادثة إلا أن هذه القوى الإنجازية غالباً ما يرتبط ورودها بنمط الخطاب. من ذلك أن الخطاب السردي يستقطب أساساً القوة الإنجازية الإخبار فتكون وحداته الجملية لذلك جملاً خبرية يتصدّرها الفعل في صيغة الماضي التام في اللغة العربية (المتوكل (2003)) ويغلب ورود الالتزام والتحضيض في الخطاب الحجاجي إلى جانب الإخبار. أمّا في خطابات الوعظ فتكون الغلبة للتحضيض والتحذير والنهي. هذا الانتقاء النمطي للقوة الإنجازية محكوم كما سبق أن بيّنا بمخصِّص الطبقة العليا في المستوى العلاقي ومخصّصات الطبقات التي تسفُلها.

(2) قد تلتبس القوة الإنجازية بالفعل الخطابي لما يقارب بين المفهومين. يظهر ذلك في وصف "الفعل اللغوي" في نظرية الأفعال اللغوية بالمباشر أو غير المباشر والأحرى أن تنعت بذلك القوة الإنجازية وحدها.

لرفع هذا الالتباس دعنا نذكّر بالسمات المميزة لكلا المفهومين:

(أ) الفعل الخطابي، كما حدده هنخفلد وماكنزي، يشكِّل الوحدة الدنيا للخطاب والوحدة الدنيا موضوع التحليل اللغوي. أما التعريف التقني لهذا المفهوم داخل نموذج نحو الخطاب الوظيفي فهو أنّ الفعل الخطابي طبقة في المستوى العلاقي تعلوها طبقة النقلة وتسفُلها طبقة الفحوى الخطابي كما مرّ بنا وكما يتبين من الترسيمة المختصرة الآتية:

(25) (حديث/ محادثة1: [(نقلة1: [(فعل خطابي1: [(فحوى خطابي1)] (فعل خطابي1)] (نقلة1)] (حديث/ محادثة1))

ويتصدّر الفعلَ الخطابيّ مؤشر يخصه ويحدد سماته. ويأخذ هذا المخصّص، حسب هنخفلد وماكنزي، إحدى القيم الآتية: "سخرية"، "مبالغة (أو تفخيم)" أو "نداء" كما هو الشأن في العبارات (26) و(27) (28) على التوالي:

(26) إنها فكرة رائعة (والمقصود العكس)

(27) ما أفظع هذا الأمر!

(28) أقبل، يا خالد!

نلاحظ أن التعجب نُقِل، عبر تطور نظرية النحو الوظيفي من مخصّص القوة الإنجازية (دِكْ (1997 ب)) إلى مخصّص الوجه (المتوكل (1995) (1999) و(2001)) ثم إلى مخصّص الفعل الخطابي باعتباره إحدى قيم المخصّص العام "المبالغة".

يترك هنخفلد وماكنزي قائمة قيم مخصص الفعل الخطابي مفتوحة. بناء على ذلك يمكن أن نضيف، بالنظر إلى اللغة العربية، قيمتي "الاستغاثة" و"الندبة" كما يمكن أن نقترح أن تنقل الحجّة والدعوى في الخطاب الحجاجي من الوظائف البلاغية إلى مخصص الفعل الخطابي في هذا النمط من الخطابات.

(ب) لا تطابق بين الفعل الخطابي والقوة الإنجازية. يروز ذلك ثلاثة أمور:

أولها، أن نفس القوة الإنجازية يمكن أن ترد في أصناف مختلفة من الأفعال الخطابية كما هو حاصل في الجملتين (26) و(27) الحاملتين للقوة الإنجازية الخبر داخل فعل السخرية وفعل المبالغة على التوالي؛

ثانيها، أن الصنف الواحد من الأفعال الخطابية يمكن أن يتضمن قوى إنجازية مختلفة كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (26) و(29):

(29) أليست فكرة رائعة؟

وثالثها، أن من الأفعال الخطابية ما لا يحمل في نفسه قوة إنجازية تخصه كما هو شأن النداء في الجمل التي من قبيل (28) وعبارات المجاملة الجاهزة مثل "<u>**شكراً**</u>" و"<u>**هنيئاً**</u>" "<u>**سلاماً**</u>".

5. القوى الإنجازية الأصول في اللغة العربية

بناء على المبدأ الذي انطلقا منه ولفتا النظر إليه غير ما مرة في مؤلفهما، مبدأ أنه لا تعد قوة إنجازية أصلاً إلا القوة الإنجازية المنعكسة في البنية الصورية للخطاب، يحصر هنخفلد وماكنزي قائمة القوى الإنجازية الأصول في اللغة الإنجليزية في ست هي: الخبر والاستفهام والأمر والدعاء والتحضيض والاستغراب باعتبارها وحدها القوة الإنجازية المؤشر إليها صرفاً أو تركيباً في هذه اللغة. أما القوى الإنجازية الست الباقية فإنها مقصاة من المكون النحوي ومتروك رصدها للمكون السياقي.

أما القوى الإنجازية في اللغة العربية فإننا ننتهج، قصد استجلائها وحصرها، فحصَ ما أتى في مقترح هنخفلد وماكنزي ثم فحص ما ورد في الفكر اللغوي العربي القديم بلاغته ونحوه عن الأغراض والمقاصد على ضوء معطيات اللغة نفسها.

(1) بخلاف اللغة الإنجليزية، يتحقق عدد كبير من عناصر القائمة التي يقترحها هنخفلد وماكنزي في اللغة العربية. ولعل مرد ذلك إلى كون العربية من اللغات "الغنية صرفياً"، أي اللغات المتوافرة فيها صرفات وصيغ تسخّر للدلالة على السمات العلاقية (وغيرها) إضافة إلى تراكيب مخصوصة.

يمكن القول إن اللغة العربية تنتقي من القائمة تسع قوى إنجازية أصول تتحقق بواسطة أدوات كالاستفهام (<u>**الهمزة، هل**</u>) والتخصيص (<u>**ألا**</u>) والاستغراب (<u>**أَوَ، أفَ**</u>) والتمني (<u>**ليت**</u>) أو بواسطة صيغة المحمول

(الفعل أساساً) كالخبر والأمر والدعاء والتحذير أو بواسطة الأداة والصيغة متضافرين كالنهي.. من أمثلة الفئات الثلاث ما يأتي:

(30) أ - أ/ هل أنهيت كتابة بحثك؟

ب - ألا تنه كتابة بحثك!

ج - أوَ/ أفتقرض الشعر!

د - ليت فصل الربيع يدوم!

(31) أ - غادر خالد القاعة غاضباً

ب - أقفل الباب

ج - وقاك الله شر الأشرار!

د - إياك ورفقة الأشرار

(32) لا تغادر المدينة قبل شهر!

أما القوى الإنجازية الثلاث الأخرى، الالتزام والنصح والالتماس فهي واردة في اللغات التي ترصد لها وسائل صرفية أو تركيبية كما يتبين من الأمثلة الآتية المأخوذة من اللغات تيباي والصينية وتوكانو:

(33) خيكاي ني - ايني - ما

مالاً - أعطيك - التزام

"سأعطيك مالاً"

(34) خياوُوخين - د

محتاط - نصح

"كن محتاطاً"

(35) أبّي - ما

ألعب - التماس

"دعني ألعب"

لكن هذه القوى الإنجازية الثلاث غير واردة بالنظر إلى اللغة

العربيـة كقـوى إنجازيـة أصـول إذ إن التعبيـر عنهـا فـي هـذه اللغـة يتم بواسطة المقام وحده، أو عن طريق فعل إنجازي صريح كما هو الشأن في الأمثلة الآتية:

(36) أ - سأعطيك مالاً

ب - أعدك أنني سأعطيك مالاً

(37) أ - أذى الناس من الكبائر

ب - أنصحك بعدم أذى الناس فهو من الكبائر

(38) أ - أعطني ما أعطيت غيري

ب - ألتمس منك أن تعطيني ما أعطيت غيري

(2) رصـد اللغويـون العرب القدامى، بلاغييـن ونحاة، أغراض الكلام ومقاصده والصيغ والتراكيب التي تؤدي هذه الأغراض والمقاصد أصلاً وفرعاً.

(أ) يقسّم السكاكي (المفتاح) الكلام قسمين؛ خبراً وطلباً، ويميّز داخـل قسـم الطلـب بين خمسـة أغـراض أصول الاسـتفهام والأمـر والنهـي والتمنـي والنـداء كمـا سـبق أن بينّـا. يتولّد، حسـب السـكاكي، عـن هـذه الأغراض الخمسـة عـدد يكاد يكـون غيـر محصور من الأغراض الفرعية في مقامات تمنع فيها إجراء الغرض على الأصل. يقول السكاكي في معرض الحديث عن مولدات الأمر: "إذا قلت لمن يدّعي أمراً ليس في وسعه: ((افعله)) امتنع أن يكون المطلوب بالأمر حصول ذلـك الأمـر في الخـارج بحكمك عليه بامتناعـه وتوجه إلى مطلـوب ممكـن الحصـول مثـل بيان عجـزه وتولّـد التعجيز والتحدي".

علـى هـذا الأسـاس، يتولّـد مقامياً بامتناع إجـراء الأمر على أصله التعجيز والتهديد والتحدي والالتماس والتضرع وبامتناع إجراء الاستفهام

على الأصل الإنكار والزجر والوعيد والاستبطاء والتقرير والتوبيخ. أما عن النداء فيتولّد مقامياً حين امتناع إجراء الأصل الإغراء.

(ب) أفرد النحاة العرب أبوابا لصيغ وتراكيب النداء والندبة والاستغاثة والتحذير والإغراء والتعجب وأبواباً للأدوات المتصدرة للجمل تميّز بين معانيها الأصلية ومعانيها الفرعية.

رصدوا **للهمزة وهل** معنى الاستفهام المحض، وللأدوات "**ألا**" و"**أما**" و"**لولا**" و"**لوما**" و"**لو**" معاني العرض والتحضيض والاستفتاح والتنبيه وللأداتين "**ليت**" و"**لعل**" معنيي التمني والترجي على التوالي. وذكروا لكل أداة ما يمكن أن تخرج إليه في معان فرعية.

(3) إذا ما نحن أعدنا قراءة ما أورده البلاغيون والنحاة العرب عن معاني هذه الصيغ والتراكيب والأدوات في ضوء اقتراحات نحو الخطاب الوظيفي (هنخفلد وماكنزي (2008)) أمكننا أن نستنتج ما يأتي:

(أ) تشكّل الأغراض والمعاني الفرعية المرتبطة بالمقام قوى إنجازية غير أصول بترك الاضطلاع باشتقاقها للمكون السياقي. من هذه الأغراض والمعاني ما ساقه السكاكي في حديثه عن مولدات الأغراض الطلبية الأصول الخمسة والتي يجعلها نفسه موضوعاً لعلم البيان ومن قبيل هذه الأغراض أيضاً ما أورده النحاة من المعاني التي قد تخرج إليها أداتا الاستفهام.

(ب) ثمة معان من الأحرى أن تعد أفعالاً خطابية قائمة الذات لا مجرد قوى إنجازية. من هذه المعاني النداء والندبة والاستغاثة كما بيّنا في مكان آخر (المتوكل (2008)) مضافاً إليهما التعجب بوصف التعجب سمة من سمات مخصص

"**المبالغة**" كما سبق أن أشرنا إلى ذلك.

ويمكـن، فـي رأينـا، أن يُضـاف إلـى ذلـك "**التنبيه**" و"**الاستفتاح**" الواردان في المثالين الآتيين:

(39) ها قد حان الوقت!

(40) ألا إنك لرجل موارب!

وتظل قائمة الأفعال الخطابية مفتوحة لإضافة أفعال خطابية أخرى تختلف باختلاف أنماط الخطاب.

تشكّل الأغراض الأصلية الواردة في البلاغة والنحو العربيين قائمة تضم القوى الإنجازية الأصول التسـعة الآنف ذكرها مضافاً إليها ثلاث قـوى إنجازيـة تخلـو منها القائمـة التي يقترحها هنخفلـد وماكنزي هي: الإغراء والإنكار والترجي.

مـا يبـرر إضافة هذه القوى الإنجازية باعتبارها أصولاً خصوصيتها من حيث معناها ومن حيث الوسائل المسخرة لتحقيقها.

فالإغراء غير التحضيض وإن تلابسا والإنكار ليس مجرد الاستغراب والترجـي فـي مقابل التمني طلب للممكن حصوله لا طلب للمسـتحيل (أو البعيد) حصوله. ولكل من الإغراء والإنكار والترجي تركيب يخصه أو أداة ينفرد بها دون غيره كما هو الشأن في الأمثلة الثلاثة الآتية:

(41) أ - أخاك!

ب - أخاك أخاك!

ج - أخاك واجتناب الإساءة إليه!

(42) أوَتسيء إلى ذويك؟!

(43) لعل هنداً تعود إلينا!

ملحوظة: يذكر ابن هشام (المغني 69) أن الأداة "ألا" تأتي للدلالة على معنيين هما العرض والتحضيض مع فارق أن العرض "طلب الشيء

بِلِينٍ" في حين أن التحضيض "طلب الشيء بِحَثٍّ".

أمام التباس العرض بالتحضيض وتقاسمهما الأداة نفسها، نقترح مؤقتاً الاحتفاظ بالتحضيض وحده كقوة إنجازية أصل على أن يكون العرض قوة إنجازية تواكب تركيب التحضيض في السياق المناسب.

وقد يدعم اقتراحنا هذا ما يذهب إليه السكّاكي من أن العرض "ليس باباً على حدة وإنما هو من مولّدات الاستفهام".

إلا أن هذا لا يمنع من أن نعكس الاقتراح فيكون العرض قوة إنجازية أصلاً وسيلة تحققها الأداة "ألا" ويكون التحضيض قوة إنجازية فرعاً تحددها مقتضيات السياق.

إذا صحّت أصلية الإغراء والإنكار والترجي أمكننا أن نضيفها إلى قائمة القوى الإنجازية الأصول في اللغة العربية وأن نعرفها كالآتي:

الإغراء: يحبب المتكلم إلى المخاطب تحقيق الواقعة التي يتضمنها فحوى الخطاب.

الإنكار: يبلغ المتكلم المخاطب أنه يستنكر أن تتحقق الواقعة التي يتضمنها فحوى الخطاب.

الترجي: يبلغ المتكلم المخاطب رغبته في أن تتحقق الواقعة الممكن حصولها التي يتضمنها فحوى الخطاب.

(4) تعد هذه القائمة من القوى الإنجازية الأصول واردة أساساً بالنظر إلى اللغة العربية الفصحى. أما بالنظر إلى العربية الفصيحة (المعاصرة) والعربيات الدوارج فإن الأمر يقتضي بحثا قائم الذات مستنداً فحص معطيات هذه اللغات يرصد ما طرأ من تطور على تلك القائمة إن من حيث الكم أو من حيث الكيف.

في انتظار أن ينجز هذا البحث وتُرسَمَ معالم نحو العربية الفصيحة وأنحاء العربيات الدوارج، نستطيع أن نتوقع أن يخضع التطور في مجال القوى الإنجازية للنزوعات الآتية:

(أ) بتقلّص الغنى الصرفي لحساب التركيب - وهو نزوع عام (المتوكل (2003)) - يمكن أن تستغني اللغة عن صرفات (أدوات وصيغ) كانت تحقق قوى إنجازية أصلية. ذلك ما حصل لعدد من الأدوات الصدور خاصة في اللغات الدوارج مثل أداتي الاستفهام وأدوات الإنكار والترجي والاستغراب.

(ب) قد تعوِّض اللغة ما استُغني عنه بأدوات أو صيغ أو تراكيب مخصوصة تؤدي الدور نفسه فتظل القوى الإنجازية الأصول ثابتة الورود.

(ج) حين لا تتم عملية التعويض هذه تصبح القوى الإنجازية المعنية بالأمر قوى إنجازية غير أصول يرتبط إجراؤها بمقتضيات السياق.

(د) قد تختلق اللغة عبر تطورها أدوات وصيغاً وتراكيب جديدة ينتج عن اختلاقها أحد أمرين: أولهما استحداث قوى إنجازية تضاف إلى قائمة القوى الإنجازية الأصول وثانيهما نقل قوى إنجازية مرتبطة بالسياق من وضع الفرع إلى وضع الأصل.

(هـ) وأخيراً، قد يطرأ على الأفعال الخطابية، خلال تطور اللغة، من استحداث أو فقدان ما يطرأ على القوى الإنجازية.

خلاصة:

من معاني الأدوات والصيغ و"الأساليب" التي عُني البلاغيون والنحاة العرب بها ما هو أصل وما هو فرع يرتبط بمقتضيات المقام. ومنها ما يمكن أن يؤوّل على أنه قوة إنجازية ومنها ما يتحتم تأويله على أنه فعل خطابي قائم الذات.

تـدرج القـوى الإنجازيـة، مـن منظور نحو الخطـاب الوظيفي، في زمرتيـن اثنتيـن: قـوى إنجازية أصول تنعكس في بنية الخطاب صرفاً أو تركيباً وقوى إنجازية يحكمها السياق وحده.

اعتمـاداً لمعيـار الانعـكاس البنيـوي بمختلف صـوره، تضاف إلى القـوى الإنجازيـة الثـلاث المعتبرة أصـولاً في الأنحـاء التقليدية الغربيّة قـوى إنجازيـة أخـرى تشـكل قائمة كليّة (أو نمطية) تنتقـي منها اللغات ما يناسبها.

من هذه القائمة تنتقي اللغة العربية تسع قوى إنجازية أصول تضيف إليها قوى إنجازية ثلاثاً تثبت ورودَها وأصليّتَها المعطياتُ اللغوية نفسها وتحليل النحاة العرب لها.

يمثّـل للقـوى الإنجازيـة الأصـول داخـل المكـون النحوي نفسـه بواسطة المخصّص الإنجازي في مستوى البنية التحتية العلاقي في حين يشتق غيرها استعانة بعناصر المكون السياقي المقامية منها والمقالية.

ما يتحتم أخذه بعين الاعتبار في نحو الخطاب الوظيفي أن قائمة القـوى الإنجازيـة قائمـة متحركة في التزامن حيث إن عملية الانتقاء تتم حسب أنماط اللغة وأنماط الخطاب كما أنها متحركة في التزمُّن حيث تخضع للفقدان والاستحداث والنقل.

الفَصْلُ الثّالِث

الإحالة
الأنماط والمقولات

الإحالة

الأنماط والمقولات

0. مدخل

ظاهرة الإحالة من الظواهر الخطابية التي تقاسم تناولها مفهوماً وأدوات تعبير الفكران الفلسفي واللغوي قديمهما وحديثهما كما هو معلوم.

مُرامنا هنا مرامٍ ثلاثة: **أولها** أن نعرض لما ورد عن هذه الظاهرة في الفكر اللغوي العربي القديم نحواً وأصول فقه. **وثانيها** أن نفحص اقتراحات نظرية النحو الوظيفي للتمثيل لها داخل النحو، **وثالثها** أن نحاول تبيان مدى وجدوى إمكان دمج آراء المفكرين العرب القدامى في نموذج نحو الخطاب الوظيفي في رصد الخصائص الإحالية في اللغة العربية.

1. مفهوم الإحالة

يمكن أن تحدّد الإحالة طبقاً للتعريف العام التالي:

(1) **الإحالة:**

"الإحالة علاقة تقوم بين الخطاب وما يحيل عليه الخطاب إن في الواقع أو في المتخيّل أو في خطاب سابق/ لاحق"

ولنمثّل لأصناف المحال عليه الثلاثة الواردة في التعريف (1) بما يلي:

(2) أ - اشترت هند معطفاً

ب - يُخَوّف الأطفالُ الصغار بالغول

ج - قابلت خالداً اليوم وأعطيته بعض المال

د - حين قابلته كان خالد في حاجة إلى بعض المال

أمّا من حيث طبيعته، فيمكن أن يكون المحال عليه ذاتاً كما في الأمثلة (2 أ - د) أو واقعة أو قضية أو فعلاً خطابياً أو نصاً كاملاً كما هو الشأن في الأمثلة (3) و(4) و(5) و(6) على التوالي:

(3) يتوقع الجنود هجوم العدو

(4) أ - سيعود خالد اليوم

ب - لا أظن ذلك

(5) قالت لي هند هذا: "سيعود خالد اليوم"

(6) "سيعود خالد اليوم، سنقيم حفلاً كبيراً لاستقباله" هذا ما قالته لي هند

وقد يكون المحال عليه لفظاً كما في المثال التالي:

(7) "خالد" في الجملة "عاد خالد" فاعل

في الخطابات "الميتالغوية" التي من هذا القبيل نكون أمام إحالة مركبة حيث يحيل لفظ "خالد 1" على لفظ "خالد 2" الذي يحيل بدوره على ذات في الواقع الخارجي.

إن أهم ما يجدر لفت النظر إليه هو أن ظاهرة الإحالة أدخل في التداول منها في الدلالة إذ إنها ترتبط بالمقام وتحديداً بالمعلومات التي يفترض المتكلم وجودها لدى المخاطب عن المحال عليه حين عملية التواصل.

تبيان ذلك في الأمثلة التالية المتنامي فيها كمُّ المعلومات بقدر احتياج المخاطب للتعرف على الذات المقصودة:

(8) أ - رأيته

ب - رأيت عليًّا

ج - رأيت عليًّا بن أحمد

د - رأيت عليًّا بن أحمد من كان يسكن بحيّنا

نظراً لطبيعتها التداولية، يُقترح في نحو الخطاب الوظيفي أن يمثّل للإحالة في المستوى العلاقي باعتبارها فعلاً إحالياً يشكّل مع الفعل الحملي طبقة فحوى الخطاب كما سنرى في مبحث لاحق.

2. الإحالة في الفكر اللغوي العربي القديم

نقصر عرضنا هنا للإحالة في الفكر اللغوي العربي القديم على مجالين اثنين: مجال النحو ومجال أصول الفقه.

2. 1. الإحالة عند النحاة:

يمكن إرجاع تناول النحاة العرب للإحالة إلى منظورين اثنين: منظور لفظي صرف، ومنظور معنوي.

من حيث المنظور الأول يُميّز بين "النكرة" و"المعرفة" باعتبار النكرة كل اسم قابل لدخول الألف واللام عليه (باستثناء الاسم العلم) مثل "رَجُل" و"فَرَس" و"شَجَرة" وباعتبار المعرفة تشمل مقولات الضمير ("هو") والإشارة ("ذا") والاسم العلم ("هند") والاسم المحلّى بالألف واللام ("الغلام") والموصول ("الذي") والاسم المضاف إلى إحدى هذه المقولات.

أما من حيث المنظور الثاني، فإنهم يقابلون بين "التنكير" و"التعريف" باعتبار التنكير إحالة على "مجهول" "غير مفيد" والتعريف إحالة على "معلوم" "مفيد".

اللافت للنظر هنا هو أن العلاقة بين المنظورين ليست علاقة تطابق تام إذ إن "التعريف" (بمعنى المعلوميّة والإفادة) يتعدّى حيز المعرفة إلى حيز "النكرة" حيث يستقطب "النكرة" نفسها حين نحيل على غير

مجهول مفيد كالنكرة "المخصوصة" والنكرة "المقصودة" الواردتين في المثالين الآتيين:

(1) أ - رجل عندنا

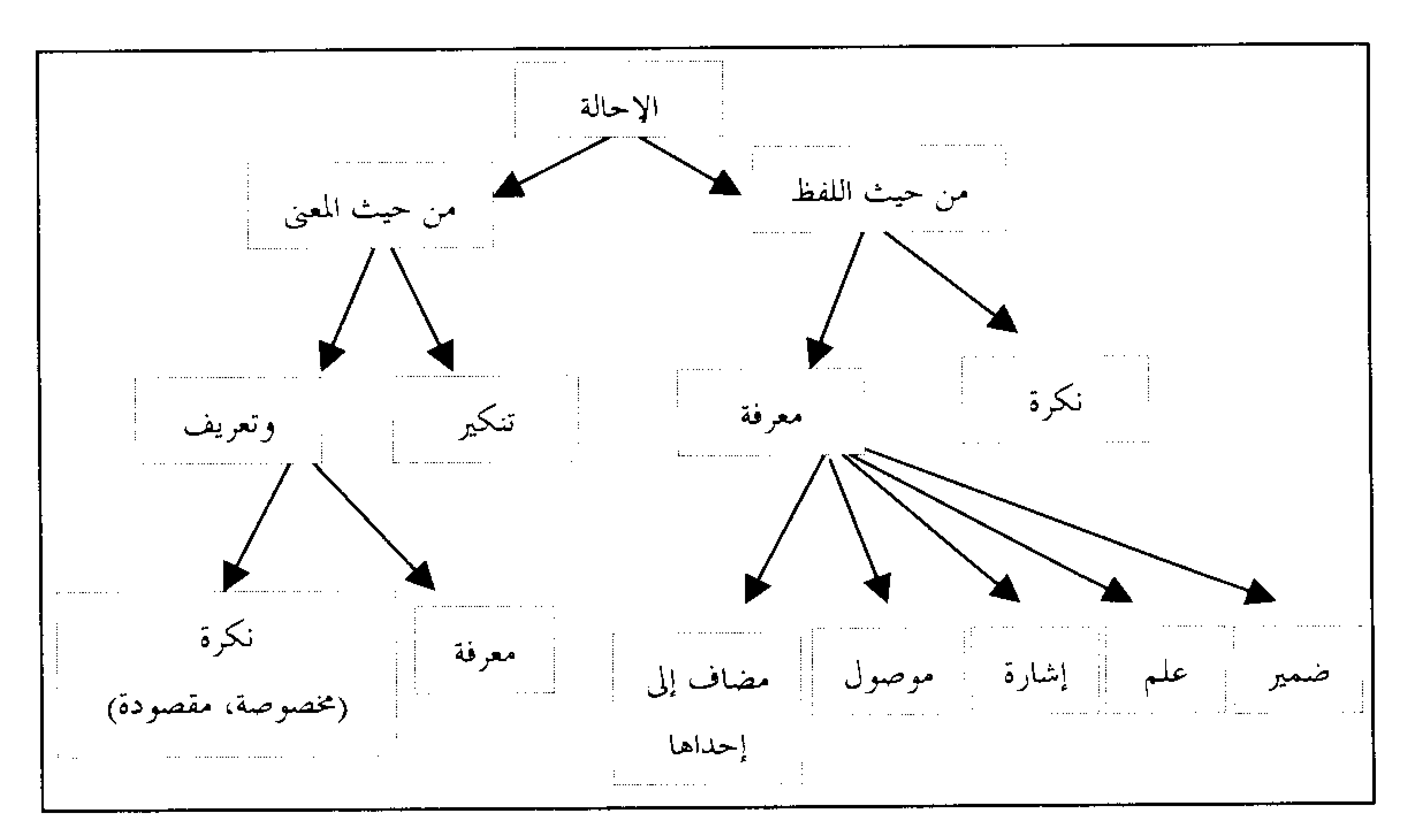
ب - رجل من الحرام عندنا

(2) أ - يا قادماً تفضل!

ب - يا قادمُ تفضل!

دعنا نوضح المنظورين اللذين انطلق منهما النحاة في تناول الإحالة وعلاقة التداخل القائمة بينهما بواسطة التشجيرة (11):

(3)



2 .2. الإحالة عند الأصوليين:

تُنُووِلت الإحالة في كتب أصول الفقه من خلال ثنائيتين اثنتين: ثنائية "العام" في مقابل "الخاص" وثنائية "المطلق" في مقابل "المقيد".

(1) ينعت الأصوليون بالعام اللفظ الذي يحيل على أكثر من شيء واحد، وينعت أيضاً بـ "المتواطئ".

ويـدرج فـي خانـة العام أسـماء الاسـتفهام ("من" و"مـا" و"متي" و"أيـن") والأسـماء النكـرات والمعرّفـة الدالـة علـى الجنـس ("حيوان" و"إنسان") والأسوار الكلية ("كلّ"، "جميع").

وينعـت بالخـاص، فـي المقابل، اللفـظُ المحيلُ على ذات واحدة. يتبين الفرق بين العام والخاص في المقارنة بين المثالين الآتيين:

(4) أ - الأسد ملك الحيوانات

ب - رأيت أسداً في قفص

(2) إلـى جانـب ثنائيـة العام/ الخاص، يقترح الأصوليـون تقابلاً إحالياً بين "المطلق" و"المقيد". يوصف بالمطلق اللفظ الذي يحيل على مـا يجهلـه المخاطـب في حين يوصـف بالمقيد اللفظ الذي يحيل على ما يتمثّله المخاطب ويعرفه.

يـدرج فـي زمـرة اللفـظ المقيّد الاسـم العلـم والضّمير والإشـارة والموصول والاسـم المحلى بالألف واللام والمنادى النكرة المقصودة وما أضيف إلى إحدى هذه المقولات.

(3) يكمن العموم في لفظ مفرد كما مثلنا ويمكن أن يكمن في جملة بـل فـي نـص كامل. في هـذا الباب، يميز الشـاطبي (الموافقات)، مثـلاً، بيـن "عمـوم لفظـي" و"عمـوم كلامي" كما هو شـأن آيات قرآنية.

هذا الاختلاف في حيز العموم يصدق كذلك على الإطلاق حيث يمكن أن يسم الإطلاقُ المفردة والجملة والنص.

(4) يميّـز الأصوليـون بيـن صنفيـن مـن الالتبـاس: الالتبـاس الدلالي والالتباس الإحالي. ينشـأ الالتباس الدلالي حين يتضمن الخطاب عبـارة تحتمـل أكثـر من معنى واحد فيكون خطاباً متعدد القراءات أو "مجملاً". وينجم الالتباس الإحالي عن تضمن الخطاب عبارة محيلة إحالة عامة أو مطلقة.

والالتباس الإحالي عند الأصوليين درجات أدناها "الظهور" وأقصاها "الخفاء" أو (التشابه) يتوسطهما العموم والإطلاق القابلان للتخصيص والتقييد على التوالي. بيان ذلك في السلمية الآتية:

(5) **سلمية الالتباس الإحالي**

الظهور < العموم/ الإطلاق < الخفاء

على أساس السلمية (13) يُميّز بين الخطاب "الظاهر" (أو "النص") الخالي من الالتباس ذي الإحالة الخاصة أو المقيدة والخطاب المخصص أو المقيّد مقاليًّا أو مقاميًّا والخطاب الخفي الذي لا قرينة مقاليّة أو مقاميّة ترفع التباسه.

3. الإحالة في نظرية النحو الوظيفي

يتفق النموذج المعيار (دِكْ (1997)) ونموذج نحو الخطاب الوظيفي (هنخفلد وماكنزي (2008)) في فهم طبيعة عملية الإحالة لكنهما يختلفان في مسطرة التمثيل لها داخل النحو.

3. 1. الإحالة في النموذج المعيار:

سبق أن أشرنا إلى أن دِكْ يعدّ الإحالة فعلاً تداولياً بالأساس يربط بين أربعة عناصر: الخطاب وما يحيل عليه حُضوراً أو ذِكْراً والمتخاطبين والمخزون الذهني الذي يعتقد المتكلم توافره لدى المخاطب إبّان التخاطب.

على أساس مخزون المخاطب الذهني المفترض، يميز دِكْ بين إحالتين: "إحالة بناء" و"إحالة تعيين". تكون الإحالة إحالة بناء حين يقصد بها حمل المخاطب على تمثيل ذات غير متوافرة لديه وتكون إحالة تعيين حين يكون المقصود بها حمل المخاطب على التعرف على ذات يتضمنها مخزونه الذهني.

مثـال إحالـة البنـاء وإحالة التعيين هما المثـال (14) والمثال (15) على التوالي:

(6) زارني رجل

(7) زارني اليوم من زارك أمس

إن ثنائيـة إحالـة البناء/ إحالـة التعيين تخص الإحالة من حيث هي عمليـة أو بعبـارة أدق فعـل تداولـي يربـط بيـن الخطـاب والمتخاطبيـن والمحـال عليـه كمـا سـبق أن بينّـا. أمّـا بالنظـر إلى المحال عليه نفسـه فـإن دِكْـ يقترح ثـلاث ثنائيات هي ثنائية المعرّف/ المنكّر وثنائية العام/ الخاص وثنائية المطلق/ المقيّد.

تقابـل ثنائيـة المعرّف/ المنكّـر بيـن اللفـظ المحيل علـى ما يعتقد المتكلم أنه متوافر لدى المخاطب واللفظ الذي يحيل على ما لا يعتقد المتكلم أن مخزون المخاطَب يتضمنه.

من أمثلة ذلك:

(8) أ - قرأت كتاب سيبويه هذا الأسبوع

ب - قرأت كتاباً هذا الأسبوع

وتميّز ثنائية المطلق/ المقيّد بين اللفظ المراد به الإحالة على ذات في ذهن المتكلم إمّا إحالة تعيين أو إحالة بناء واللفظ المحيل على ما لا يُوجَـد وُجُـودَ خصـوص في ذهن المتكلم حين التلفظ. المثال الوارد في الأدبيات لهذه الثنائية هو الآتي:

(9) تريد هندٌ أن تتزوج فتى مغربياً

لهـذا المثـال قراءتـان اثنتان: قراءة إطلاق وقراءة تقييد. في القراءة الأولـى يفهـم المثـال علـى أن "هنـداً" تريـد أن تتـزوج أي فتى مغربي فـي حيـن يفهـم فـي القراءة الثانية على أنها تريـد أن تتزوج بفتى مغربي مُعيّن.

ومن الأمثلة التي يسوقها دِكْـ في هذا الباب:

(18) أ - قتل بكر البارحة. ألقى القبض على القاتل

ب - قتل بكر البارحة. لا بد أن يكون القاتل مجنوناً.

يعلّق دِكْـ (دِكْـ (1997 أ: 188)) على هذا المثال كالآتي:

"الإحالـة فـي (18 أ) إحالـة تقييـد ضـرورة إذ لا يمكـن القول إن القاتل قد ألقى القبض عليه إلا إذا كان المتكلم يقصد قاتلاً معيّناً. أمّا في (18 ب) فإن الإحالة إحالة إطلاق كما يمكن أن تكون إحالة تقييد".

أمـا ثنائيـة العام/ الخـاص فإنها تقابل بيـن اللفظ المحيل على فرد واحـد داخـل مجموعـة واللفـظ الـذي يحيل علـى مجموعـة كاملة من الأفراد كما يتبين من المقارنة بين المثالين:

(19) أ - رأيت طفلاً يلعب في الحديقة

ب - ليس إحساس الطفل كإحساس البالغ.

ويلاحظ دِكْـ أن إحالة العموم قريبة من إحالة التسوير الكُلّي. بيان ذلك في الترادف القائم بين المثال (20 أ) والمثال (20 ب):

(20) أ - الأطفال أحباب الله

ب - كل الأطفال أحباب الله

يقتـرح دِكْــ الجمع بيـن ثنائيتي المعرف/ المنكـر والمطلق/ المقيد مضيفا إليهما الإشـارة في زمرة واحدة أسـماها زمرة "إحالة الموضعة" وعرّفها بأنها الإحالة التي تحدد موقع المحال عليه بالنظر إلى "المركز الإشاري" الذي يشمل المتكلم والمخاطب ومكان التخاطب وزمانه كما يتبين من الترسيمة (21):

(21) **المركز الإشاري**

[متكلم، مخاطب، مكان، زمان]

فيما يخص الإشـارة، فإنها الإحالة التي تحدد موقع المحال عليه بالنظر إلى مكان التخاطب (قريب/ بعيد) أو اتجاهه (فوق/ تحت، أمام/ خلف).

ويلفت دِكْـ النظر إلى أن الإشـارة تكون إحالة حضور كما تكون إحالـة ذكـر، إحالـة علـى موقع فـي موقف التواصـل وموقع في خطاب سابق.

توضح ذلك الأمثلة الآتية:

(22) أ - ناولني هذا الكتاب (للقريب)

ب - ناولني ذاك الكتاب (للبعيد)

ج - ناولني ذلك الكتاب (للأبعد)

(23) أهدتني هند كتابها الجديد

قرأت هذا الكتاب المفيد بعناية قصوى.

ومن الإشـارة المحيلة على وارد في خطاب سـابق ما هو حاصل في البيتين الشعريين الآتيين (الفرزدق):

(24) "فواعجبا حتى كليب تسبني كأن أباها نهشل أو مجاشع

أولئك آبائي فجئني بمثلهم إذا جمعتنا يا جرير المجامع"

فـي إطـار النموذج المعيار، يقترح دِكْـ أن يمثّل للسـمات الإحالية المعرّف/ المنكـر والمطلق/ المقيـد والعام/ الخـاص والإشـارة بواسـطة مخصّص الحدّ باعتبار الحدّ في هذا النموذج، كما هو معلوم، المكوّن المحيل على الذوات المشاركة في الواقعة الدّال عليها المحمول.

من أمثلة مخصصات الحدّ ما يلي:

(25) أ - اشتريت معطفاً

0 ب - (<نكرة> س1: معطف (س1))

(26) أ - اشتريت هذا المعطف

ب - (<قريب> <معرّف> س1: معطف (س1))

(27) أ - الكتاب خير صديق

ب - (<عام> <معرّف> س1: كتاب (س1))

(28) أ - ينوي خالد أن يزور بلداً عربياً

ب - (<نكرة> <مطلق> س1: بلد عربي (س1))

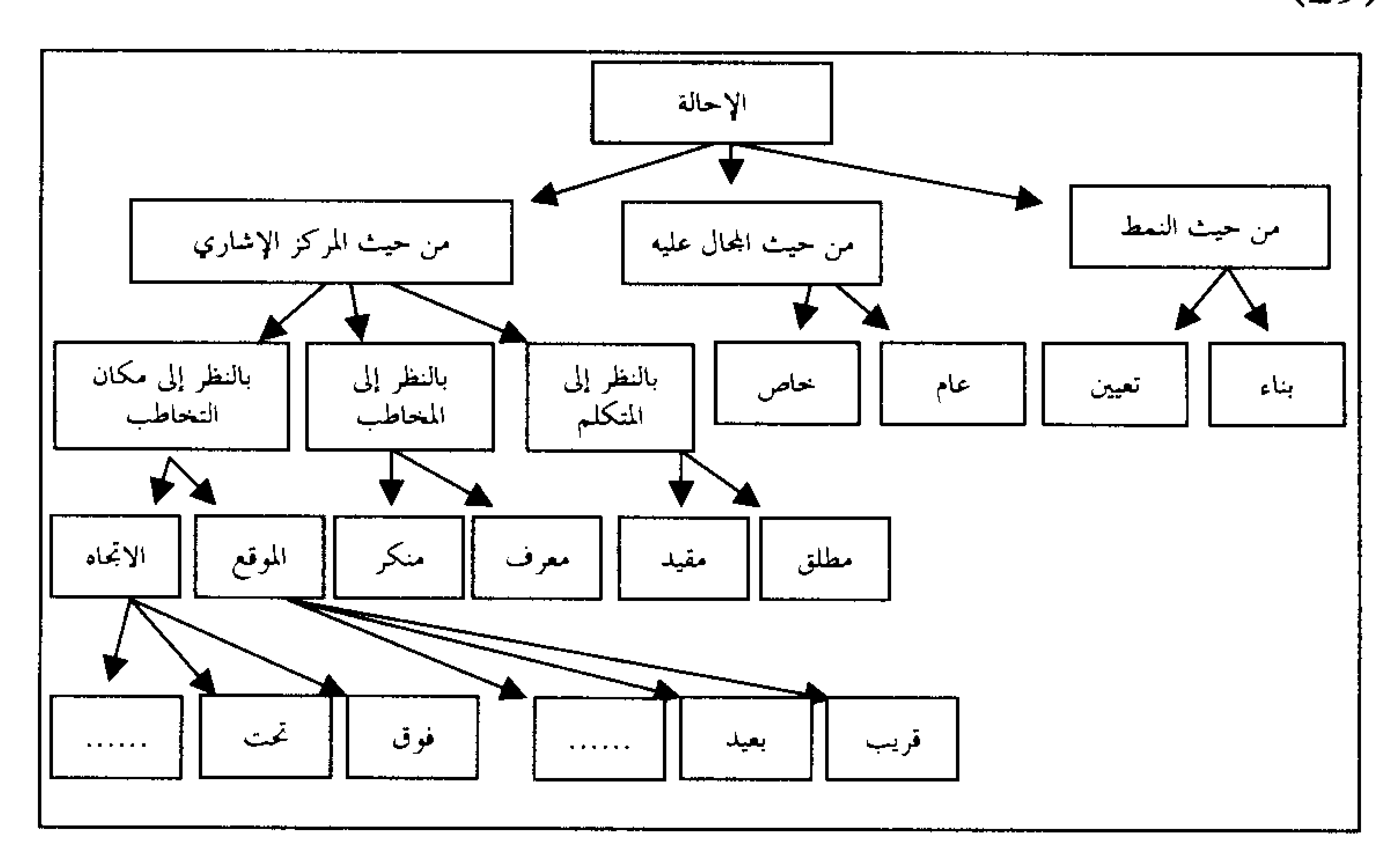
ج - (<نكرة> <مقيد> س1: بلد عربي (س1))

دعنا نختم الحديث عن الإحالة في النموذج المعيار بملاحظتين: **أولاهما** أن إحالة البناء وإحالة التعيين ليستا سمتين إحاليتين بقدر ما هما نمطان إحاليان عامان ولطبيعتهما هذه نجدهما غير مدرجين في مخصص الحد. **وثانيتهما** أن السمات الإحالية معرف/ منكر ومطلق/ مقيد وعام/ خاص تبدو لأول وهلة متقاربة لكنها عند الفحص الدقيق ينكشف ما بينهما من اختلاف فارق وإن خفي. وبيانه أن المطلق والمقيد يمكن أن يردا معرّفين أو منكّرين كما هو الشأن في المثال (17) والمثالين (18 أ، ب) على التوالي وأن العام ممكن وروده معرّفاً أو منكّراً كما هو حاصل في المثالين (19 أ، ب).

ويمكن توضيح الفرق بين هذه الثنائيات من حيث النمط والمركز الإشاري والمحال عليه بواسطة التشجيرة (29):

وتختلف السمات الإحالية الواردة في التشجيرة (29) أيضاً من حيث الوسائل الصرفية - التركيبية التي تتحقق بواسطتها في سطح العبارة اللغوية والتي تختلف نفسها من لغة إلى لغة كما سنبين في المبحث الذي نفرده لاحقاً للخصائص الإحالية في اللغة العربية.

(29)



3. 2. الإحالة في نموذج نحو الخطاب الوظيفي:

فيما يخص ظاهرة الإحالة، يوافق نموذج نحو الخطاب الوظيفي كما يقترحه هنخفلد وماكنزي (هنخفلد وماكنزي (2008)) في ثلاثة أمور أساسية:

(1) تُعدُّ الإحالة في كلا النموذجين فعلاً تداولياً يربط بين الخطاب وما يحيل عليه من جهة وبينهما والمشاركين في عملية التخاطب من جهة ثانية؛

(2) يحتفظ نموذج نحو الخطاب الوظيفي بنفس الثنائيات الإحالية المقترحة في النموذج المعيار من حيث نمطا الإحالة (بناء/ تعيين) ومن حيث السمات الإحالية المبينة في التشجيرة (29)؛

(3) يرث نموذج نحو الخطاب الوظيفي عن النموذج سابقه فكرة ومسطرة التمثيل للسمات الإحالية بواسطة المخصِّص.

ويقوم الاختلاف بين النموذجين من عدة وجوه يمكن إجمالها في ما يأتي:

(1) بفضل الفصل بين التداول والدلالة والتمثيل لهما في مستويين تحتيين مستقلين، استطاع نموذج نحو الخطاب الوظيفي أن يرصد الرصد الملائم طبيعة الفعل الإحالي التداولية حيث جعله أحد ركني طبقة فحوى الخطاب من المستوى العلاقي إلى جانب الفعل الحملي كما توضح ذلك الترسيمة (30):

(30) (حديث/ محادثة1: [نقلة1: [فعل خطابي1: [إنجاز (كـ) (ط) (فحوى خطابي1: [((فعل إحالي1) (فعل حملي1)] (فحوى خطابي1))] (فعل خطابي1))] (نقلة1))] (حديث/ محادثة1))

(2) فيما يخص ثنائية العام/ الخاص، نلاحظ لدى هنخفلد وماكنزي تردّداً بين مسطرتين اثنتين قصد التمثيل لهذه الثنائية. حسب أولى المسطرتين، يتم التمثيل لسمتي العام والخاص بواسطة مخصص طبقة الفحوى الخطابي دفعا بأن هاتين السمتين تأخذان في حيزهما هذه الطبقة. بهذا تكون الترسيمة العامة لطبقة فحوى الخطاب هي الترسيمة (31):

(31) (... [(<عام/ خاص> فحوى خطابي1)]...)

أما حسب ثانية المسطرتين، والتي يبدو أن رأي المؤلفين استقر عليها، فإن سمتي العام والخاص تنقلان إلى المستوى التمثيلي حيث ترصدان بواسطة مخصّص طبقة القضية على أساس انصبابهما على هذه الطبقة كاملة كما يتبين من الترسيمة (32):

(32) (<عام/ خاص> قضية1: [...] (قضية1))

سنعود إلى هذه المسألة في مبحث لاحق.

(3) بالنظر إلى السمات الإحالية المتقابلة في ثنائيتي المعرف/ المنكّر والمطلق/ المقيّد فإن التأشير إليها يتم بواسطة مخصّص الفعل الإحالي نفسه داخل طبقة الفحوى الخطابي في المستوى العلاقي

كما هو الشأن في الترسيمتين التاليتين:

(33) أ - (... [(فحوى خطابي1: [(فعل حملي1) (<معرف/ منكر>) فعل إحالي1)]) (فحوى خطابي1))]...)

ب - (... [(فحوى خطابي1: [(فعل حملي1) (<مطلق/ مقيّد>) فعل إحالي1)] (فحوى خطابي1))]...)

ويمكن أن تتوارد على نفس الفعل الإحالي سمتان من الثنائيتين معاً كما توضح ذلك الترسيمات (34 أ - د) مثلاً:

(34) أ - (... [(فحوى خطابي1: [(فعل حملي1) (<معرّف/ مقيّد>) فعل إحالي1)] (فحوى خطابي1))]...)

ب - (... [(فحوى خطابي1: [(فعل حملي1) (<معرّف/ مطلق>) فعل إحالي1)] (فحوى خطابي1))]...)

ج - (... [(فحوى خطابي1: [(فعل حملي1) (<منكّر/ مقيّد>) فعل إحالي1)] (فحوى خطابي1))]...)

د - (... [(فحوى خطابي1: [(فعل حملي1) (<منكّر/ مطلق>) فعل إحالي1)] (فحوى خطابي1))]...)

وتحدد سمتا هاتين الثنائيتين ومواردة بعضهما البعض خصائص البنية الصرفية - التركيبية للخطاب تحديداً يختلف نوعه ومداه باختلاف اللغات كما سنبين لاحقاً.

4. الإحالة في المنحى الوظيفي العربي

لنذكر، بدءاً، بأن المقصود بالمنحى الوظيفي العربي هو التوجه اللساني الذي يتخذ نظرية النحو الوظيفي إطاراً عاماً له والفكر اللغوي العربي نحواً وبلاغة وأصول فقه وتفسيراً أصولاً معادةٍ قراءتها طبقاً للنهج الذي اقترحناه وعدّلناه في مكان آخر (المتوكل (1982) و(2006)).

فيما يتعلق بالإحالة على الخصوص، نقارن في هذا المبحث بين

مقاربة النحاة والأصوليين الآنف بسطها ومقاربة نحو الخطاب الوظيفي المعروض لها في الفقرة السابقة لنستخلص أهم وجوه الائتلاف والاختلاف بين المقاربتين ثم نقوم بتوحيد المؤتلف من حيث فحواه وصياغته من جهة وبانتقاء الأورد من المختلف أو نحتجُّ ببعضه في الدفاع عن بعض من جهة ثانية.

(1) إن أهم ما يسوّغ مقارنة المقاربة العربية القديمة بمقاربة نموذج نحو الخطاب الوظيفي التقارب الحاصل في الأمور الآتية:

(أ) يكتسي مفهوم الإحالة في التراث طابع المفهوم الخطابي (التداولي) إذ يرتبط بالعلاقة القائمة بين العبارة وما تحيل عليه وبينها وبين وضع التخابر القائم بين المشاركين في عملية التخاطب.

لذلك نجد ظاهرة الإحالة متناولة تناولاً أشمل وأدق في البلاغة وأصول الفقه منه في كتب النحو (الصارم).

(ب) والتقارب حاصل أيضا كما هو ملحوظ في جعل السمات الإحالية ثلاث ثنائيات: معرّف/ منكّر ومطلق/ مقيّد وعام/ خاص، تهم أولاها وثانيتها علاقة المتكلم بالمخاطب أثناء التخاطب وثالثتها طبيعة المحال عليه نفسه من حيث عمومه وخصوصه، من حيث انتماؤه إلى طبقة تشمله أو تفرُّدُه داخل هذه الطبقة.

(ج) وتوافق المقاربة العربية القديمة المقاربة الوظيفية الحديثة في التمييز بين الإحالة الحضورية والإحالة الذكرية بين الإحالة على ذات خارج الخطاب والإحالة على ذات داخل الخطاب نفسه.

بناء على هذا التقارب، تفضي المقارنة بين اقتراحات النحاة والأصوليين العرب واقتراحات نموذج نحو الخطاب الوظيفي

إلى إمكان دمج الاقتراحات الأولى في الاقتراحات الثانية.

تظل مع ذلك بعض الفروق قائمة بين الفئتين من الاقتراحات يمكن أن نرصد أهمها فيما يلي:

(1) فصّل النحاة العرب، كما هو معلوم، القول في الإحالة الذِّكرية، الإحالة على ذات داخل الخطاب، لكنهم حصروها في اتجاه واحد، إحالة ضمير أو اسم إشارة على مذكور سابق وسمّوها "عوداً" ممثلين لها بالتراكيب التي من قبيل:

(35) رأيت زيداً وسلمت عليهِ

يمكن أن ترصد علاقة إحالة الذِّكر العودية طبقاً للترسيمة التالية (36):

(36) [[رأيت زيداً] و[سلمت عليهِ]]

ومن المعلوم أن الإحالة يمكن أن تقوم في الاتجاه الآخر، أي بين ضمير ومركب اسمي لاحق وهي الإحالة التي يمكن تسميتها "الإحالة التقدمية" (في مقابل الإحالة الرجعية) أو "الإحالة الاستباقية" (في مقابل الإحالة العوديّة).

مثال هذا الصنف من الإحالات التركيب (37 أ) الذي يمكن رصد بنيته الإحالية في الترسيمة (37 ب):

(37) أ - بعد أن صفقت Ø شعرها، خرجت هند إلى العمل

ب - [[بعد أن صفقت Ø شعرها] [خرجت هند إلى العمل]]

تناول هنخفلد وماكنزي (هنخفلد وماكنزي (2008)) إحالة الاستباق، وعرفاها في مقابل إحالة العود، بأنها "العلاقة التي تقوم بين سابق ولاحق، بين واقعتين داخل نفس الفعل الخطابي".

(2) في المقابل، يلاحظ حين نقارن بين اقتراحات النحاة العرب واقتراحات نحو الخطاب الوظيفي أن ثمة مقولات واردة في الاقتراحات الأولى غير واردة في الاقتراحات الثانية كما يتبين من الترسيمتين (11) و(29). هذه المقولات هي: النكرة المخصوصة/ المقصودة والاسم الموصول والمضاف إلى معرفة.

إن السؤال الذي يفرض نفسه بهذا الصدد هو السؤال التالي: هل لهذه المقولات الثلاث ما يبرر اعتمادها باعتبارها مقولات إحاليّة قائمة الذات في اللغة العربية؟ سنرجئ الجواب عن هذا السؤال إلى المبحث الموالي.

5. الإحالة في اللغة العربية

بعد أن عرضنا لظاهرة الإحالة وكيفية تناولها في الفكر اللغوي العربي القديم ثم في نظرية النحو الوظيفي بنموذجيها المعيار ونحو الخطاب الوظيفي وبعد أن رأينا كيف يمكن دمج الاقتراحات القديمة والاقتراحات الحديثة في منحى وظيفي موحّد، آن لنا أن نتطرق لخصوصيات سمات هذه الظاهرة ووسائل تحققها في اللغة العربية.

قبل ذلك نرى من اللازم أن نبدي الرأي في إشكال عالق يهم ثنائية العام/ الخاص والسمات الإشارية من حيث طبيعتها ومن حيث مكان التمثيل لها داخل النحو.

5. 1. دلالة أم تداول؟

مرّ بنا أن هنخفلد وماكنزي اختارا بعد تردّد، أن يمثّل لثنائية العام/ الخاص بواسطة مخصّص طبقة القضية عوضاً عن أن يمثّل لها عن طريق مخصّص طبقة الفحوى الخطابي من المستوى العلاقي.

في السياق نفسه وفي التوجه ذاته، ارتأى المؤلفان نقل السّمات

الإشارية من المستوى العلاقي إلى المستوى التمثيلي ورصدها بواسطة مخصّص الحدّ عوضاً عن رصدها بواسطة مخصّص الفعل الإحالي.

يكتب المؤلفان (هنخفلد وماكنزي (2008)) عن ثنائية العام/ الخاص: "يَعُدُّ نحو الخطاب الوظيفي "العموم" مقصىً من مخصّص الفعل الإحالي. ويبرّر هذا الإقصاء أن التركيب كله يحمل سمة العموم".

هذا من حيث حيّز هذه السمة أمّا من حيث طبيعتها فيذهبان إلى أن العموم سمة من السمات الدلالية الوجهيّة التي تنصب على المحتوى القضوي باعتباره "جزءاً من مجموع المعرفة المشتركة المتوافرة داخل عشيرة معينة".

أما بالنظر إلى تبرير نقل السمات الإشارية من المستوى العلاقي إلى المستوى التمثيلي فإن هنخفلد وماكنزي يكتبان: "تهم المخصّصات المكانية التقابلات القائمة داخل زمرة الوسائل الإشارية بالنظر إلى المسافة الفاصلة بين المحال عليه وبين "مرجع إحالي" يطابق عادة موقع المتكلم وبالرغم من أن الوسائل الإشارية تعكس جوانب من موقف التواصل فإن هذه التقابلات تقابلات دلالية".

تستدعي مقاربة هنخفلد وماكنزي هذه الملاحظتين التاليتين:

(1) أولى الملاحظتين أن التبرير الذي يقدمانه لدلالية ثنائية العام/ الخاص والسمات الإشارية غير مقنع الإقناع المطلوب. فكون سمتي العموم والخصوص تنصّان لا على الفعل الإحالي بمفرده بل على العبارة رمّتها لا يعني وجوب نقل هاتين السمتين من المستوى العلاقي إلى المستوى التمثيلي حيث من الممكن الإبقاء عليهما في المستوى الأول باعتبارهما قيمتين متقابلتين لمخصِّصِ طبقة فحوى الخطاب. دليل ورود هذا الإمكان أنه شكّل اقتراح المؤلفين الأوّل قبل عدولهما عنه.

(2) وثانية الملاحظتين وأهمهما أن الانطلاق من افتراض تداولية عملية الإحالة يستوجب القول بتداولية ما يتفرع عنها من سمات وإلا أفضى الأمر إلى تناقض بيّن وهو ما نراه حاصلاً في هذه المقاربة غير المنسجمة في رأينا. ومن مظاهر عدم انسجامها الملحوظ أنها تستثني من الطبيعة التداولية سمات العموم/ الخصوص والإشارة دون غيرها استثناء لا يدعمه مبرّر. فلماذا لا تنقل إلى المستوى التمثيلي على أساس دلاليتها سمات التعريف والتنكير والإطلاق والتقييد؟

ستتبنى فيما يلي، تلافياً للتناقض، أطروحة أن جميع السمات الإحالية سمات تداولية يمثل لها في المستوى العلاقي بواسطة مخصّص الفعل الإحالي أو مخصّص طبقة فحوى الخطاب ككل انسجاما مع مبدأ أن الإحالة بجميع أنماطها فعل تداولي لا مقولة تداوليّة.

5. 2. الإحالة مخصّصاً:

المخصّص الإحالي من حيث حيّزه مخصّصان: مخصّص ينطبق على الفعل الإحالي داخل طبقة فحوى الخطاب ومخصّص ينطبق على هذه الطبقة برمتها.

5. 2. 1. مخصّص الفعل الإحالي:

المقولات التي يمكن أن تشكّل فعلاً إحاليّاً في اللغة العربية، حسب النحاة القدامي، خمس مقولات: الاسم المشترك والاسم العلم واسم الإشارة والضمير والموصول.

5. 2. 1. 1. الاسم المشترك:

المقصود بالاسم المشترك هنا ما يقابل الاسم العلم كالأسماء

الواردة في الأمثلة التالية:

(38) أ - استمعت إلى أغنية

ب - استمعت إلى أغنية فأطربتني الأغنية كثيراً

ج - انظر إلى القادم علينا

السمتان الإحاليتان اللتان يمكن أن يحملهما الاسم المشترك هما سمتا التعريف والتنكير باعتبارهما سمتين تداوليتين تحددهما العلاقة القائمة بين المخاطب والمحال عليه من حيث معرفته له أو عدم معرفته وفقاً للمركز الإشاري الذي يحكم موقف التخاطب كما هو مبيّن في التشجيرة (29).

وتكون معرفة المخاطب للمُحال عليه إما مقاليّة أو مقاميّة كما في المثالين (38 ب) (38 ج) على التوالي حيث الإحالة في المثال الأوّل إحالة عود وفي المثال الثاني إحالة حضور.

يؤشر إلى سمتي التعريف والتنكير بواسطة مخصص الفعل الإحالي باعتباره أحد مكوني طبقة الفحوى الخطابي فتكون بنيتا المكونين "أغنية" و"الأغنية"، في المثالين (38 أ - ب) باعتبارهما فعلين إحاليين، البنيتين (39 أ - ب):

(39) أ - (... (فحوى خطابي1: [(فعل حملي1) (<منكّر>) فعل إحالي1: [...])] (فحوى خطابي1))...)

ب - (... (فحوى خطابي1: [(فعل حملي1) (<معرّف>) فعل إحالي1: [...])] (فحوى خطابي1))...)

يلفت النظرَ هنا أن الفعل الإحالي في كل من البنيتين (29 أ - ب) غير محدّد معجميّاً إذ إن إدماج الوحدتين المعجميتين يرجأ القيام به إلى المستوى التمثيلي حيث تكون بنية هاتين الوحدتين المعجميتين، باعتبارهما حدّين دلاليين، البنية (40):

(40) (قضية1: [(واقعة1: [(محمول) (<مفرد> حد1: أغنية)]

(واقعة1))] قضية1))

ومن اللافت للنظر، في المقابل، قصر مخصّص الحد في البنية التمثيلية (40) على سمة العدد دون السمة الإحالية (منكر/ معرف) التي سبق تحديدها بواسطة مخصص الفعل الإحالي في البنيتين العلاقيتين (39 أ - ب). ويتم تجميع السمة الإحالية والسمة العددية في المستوى الصرفي - التركيبي حيث تتحققان معاً في شكل صرفة سابقة أو صرفة لاحقة.

تشكل السمات المؤشر إليها بواسطة المخصصات بوجه عام بما في ذلك السمات الإحالية سمات مجردة يختلف تحققها صرفيّاً أو تركيبياً باختلاف اللغات وباختلاف الوسائل المسخّرة لهذا الغرض داخل كل لغة. من ذلك أن ثمة لغات تتحقق فيها السمتان الإحاليتان معرف/ منكر بواسطة رتبة المكونات كاللغة الصّينية مثلاً؛ وثمة لغات لا تتحقق فيها هاتان السمتان بنيويّاً بل يترك استكشافهما للسياق وحده.

أما في اللغة العربية فإن تحقق سمتي التعريف والتنكير بالنسبة إلى الاسم المشترك يتم على النحو الآتي:

(1) يلحق الاسم المشترك الصّرفة اللاحقة النون حين يحمل سمة التنكير والصّرفة السابقة الألف واللام إذا كان يحيل إحالة تعريف كما هو الشّأن في المثالين (38 أ) و(38 ب) على التوالي. على هذا الأساس يُمثَّل للمركبين الاسميين "أغنيـة" و"الأغنية" على الشكل التالي:

(41) أ - (... (مركب اسمي1: [([أغنية] - [ن])] (مركب اسمي1))...)

ب - (... (مركب اسمي1: [([ال] - [أغنية])] (مركب اسمي1))...)

ويروز كون النون والألف واللام صرفتين إحاليتين متقابلتين تعذر

تواردهما على نفس الاسم كما يدل على ذلك لحن التركيبة (42):

(42) * الأغنية

(2) ينصب مبدئيًّا المخصّص الإحالي تعريفاً وتنكيراً على الفعل الإحالي كله رأساً وفضلة كما يتضح من الأمثلة التالية:

(43) أ - التقيت بالزميل المصري

ب - التقيت بزميل مصري

ج - * التقيت بالزميل مصري

د - * التقيت بزميل المصري

(44) أ - التقيت بالزميل الذي يصادقني

ب - التقيت بزميل يصادقني

ج - * التقيت بالزميل يصادقني

د - * التقيت بزميل الذي يصادقني

تفيد المقارنة بين (43 أ - ب) و(43 ج - د) أنّ الصفة تطابق رأس المركّب من حيث التعريف والتنكير ويستفاد من المقارنة بين (44 أ - ب) و(44 ج - د) وجوب تصدّر الضمير الموصول للجملة الموصوليّة حين يرد الاسم الرأس معرّفاً ووجوب خلوّها منه حين يكون الاسم الرأس منكّراً.

إلا أن قاعدة شمول السمة الإحالية الرأس والفضلة، صفة كانت أم جملة موصولية، قد تخرق خرقاً لا يفضي إلى لحن، بيان ذلك أن الجملتين (45 أ - ب) المقابلتين للجملتين (44 ج - د) حيث لا تطابق إحاليّاً بين الفضلة والرأس جملتان سليمتان:

(45) أ - التقيت بزميل، المهديَّ/ المهديُّ

ب - التقيت بزميل، الذي يصادقني

تكمن سلامة هاتين الجملتين في "انقطاع" الصفة عن الرأس إحالةً

وإعرابـاً (حيـث تعـرّف وتنصب أو ترفع) وفي كـون الجملة الموصولية جملة غير مقيّدة (أو بدليّة).

بيّنا بالتفصيل في مكان آخر (المتوكل (2008)) أن الصفة المنقطعة والجملـة الموصوليـة غيـر المقيّـدة الواردتين فـي المثالين (45 أ - ب) تشكّلان من منظور نحو الخطاب الوظيفي فعلين خطابيين مستقلين عن الفعل الخطابي المتضمن للرأس طبقاً للترسيمة العامة (46):

(46) (... [(فعـل خطابـي1: [خبـر (كـ) (ط) (فحـوى خطابي1:
[(فعلي حملي1) (فعـل إحالـي1) (فعـل إحالـي2)]
(فحوى خطابي1)) (فعـل خطابـي2: [خبـر (كـ) (ط)
(فحـوى خطابـي2: [(فعـل إحالـي1)] (فحـوى خطابي2))]
(فعل خطابي2))]...)

تقابـل الترسـيمة (46) الترسـيمة (47) التـي تمثـل للبنيـة العلاقية العامة للجمل (43 أ - ب) (44 أ - ب) والتي تفيد أن الصفة والجملة الموصولية تقعان مع الاسم الرأس في نفس الفعل الخطابي.

(47) (... فعل خطابي1: [خبر (كـ) (ط) (فحوى خطابي1: [(فعل حملي1) (فعـل إحالـي1) (فعـل إحالـي2)] (فحـوى خطابي1))] (فعل خطابي1))...)

تبيـن المقارنـة بيـن الترسـيمتين (46) و(47) أن الصفـة والجملـة الموصولية في الجمل (43 أ - ب) و(44 أ - ب) تشكّلان مع الاسم الرأس فعلا إحاليّاً واحداً في نفس الفحوى الخطابي داخل نفس الفعل الخطابـي ينصـب عليهما نفس المخصّص تعريفاً وتنكيراً وأنهما يقومان في الجملتين (45 أ - ب) مقام فعل إحاليّ مستقل من حيث مخصّصه ينتمي إلى فحوى خطابيّ يتضمنه فعل خطابيّ ثان.

(3) مـن ظواهـر تطـور اللغة العربيـة كما هو معلوم سـقوط الصُّرفات اللواحـق ومـن بينهـا النون الدّالة على التنكيـر فأصبح التقابل بين

التّعريف والتنكير في العربيّات الدّوارج يتحقق بواسطة أداة التعريف الألف واللام واللاحقة الصفر (Ø).

من أمثلة ذلك في الدّارجتين المغربيّة والمصريّة ما يلي:

(48) دارجة مغربية:

أ - شريت السيارة

ب - شريت سيارة

(49) دارجة مصرية:

أ - اشتريت العربيّة

ب - اشتريت عربيّة

(4) مر بنا أن النحاة العرب يجعلون من المضاف إلى معرف بَاباً قائمَ الذاتِ من أبواب المعارف كما يُستنتج من التشجيرة (11). من الأمثلة الموردة في هذا الباب:

(50) أ - رأيت غلامَ زيد

ب - رأيت غلامَ الرجل

ج - زيد، رأيت غلامَه

ليس التعريف والتّنكير في المركّب الإضافي، في الواقع، إلا جانباً من جوانب هذا المركّب وخاصّية من مختلف خصائصه لا تتسنى معالجتها الكافية إلا بالنظر إلى مجموع خصائصه.

مثل هذه المعالجة يمكن أن تقترح في إطار نحو الخطاب الوظيفي طبقاً للمسطرة العامة التالية:

(أ) في مستوى البنية التّحتية العلاقيّة، نكون أمام إحدى حالتين: أولاهما أن يشكّل عنصر المركب الإضافي، المضاف والمضاف إليه فعلين إحاليّين اثنين قائمي الذات، وثانيتهما ألا يشكّل هذان العنصران إلا فعلاً إحاليّاً واحداً.

الذات في التراكيب التي من قبيل (50 أ - ج) مثلا؛ يأوي هذا الصنف من المركبات الإضافية إلى بنية تحتية علاقية ترسيمتها العامة الترسيمة (51):

(51) (... [(فحوى خطابي1: [فعل حملي1) (فعل إحالي1: [(فعل إحالي أ) (فعل إحالي ب)] (فعل إحالي1))] (فحوى خطابي1))]..)

تصدق الترسيمة (51) أيضاً على المضاف حين يرد اسم فاعل كما في المثال (52 أ) أو مصدراً كما في المثال (52 ب):

(52) أ - قابلت خاطب هند

ب - آلمني ضرب زيد

إلا أنها لا تسري على المضاف حين يكون صفة كما هو الشأن في المثال (53):

(53) قابلت سوداء العينين

ففي هذه الحالة يشكّل المركّب الإضافي في بنيته التحتية العلاقيّة فعلاً إحاليّاً واحداً وتكون الترسيمة العامة لبنيته الترسيمة (54):

(54) (... [(فحوى خطابي1: [(فعل حملي1)

(فعل إحالي1)] (فحوى خطابي1))]...)

من روائز التمييز بين أحادية الفعل الإحالي وتعدده إمكان العود بضمير على عنصري المركب الإضافي كليهما في الحالة الثانية وتعذره في الحالة الأولى. شاهد ذلك ما يلي:

(55) أ - قرأت كتاب هند واستفدت منه

ب - قرأت كتاب هند فهنأتها عليه

(56) أ - قابلت خاطب هند فصافحته

ب - قابلت خاطب هند فاستحسنت اختيارها

(57) أ - آلمني ضرب زيد فاستنكرته

ب - آلمني ضرب زيد فواسيته

(58) أ - قابلت سوداء العينين فسررت لمقابلتها

ب - قابلت سوداء العينين فأعجبت بهما

(ب) بالنظر إلى المخصص الإحالي، حين يشكل عنصر المخصص الإضافي فعلاً إحالياً واحداً فإن هذا الفعل الإحالي يأخذ مخصصاً واحد يشمله رمته كما في الترسيمة تامة التحديد (59):

(59) (... [(فحوى خطابي1: [(فعل حملي1) (<معرف/ منكّر> فعل إحالي1)] (فحوى خطابي1))]...)

أما حين يشكل العنصران فعلين إحاليّين داخل نفس الفعل الإحالي فإننا نكون أمام اختيارين اثنين: **أولاهما** أن يعمم مخصّص الفعل الإحالي الكلّي على الفعلين الإحاليّين اللذين يتضمّنهما باعتباره المقصود بالإحالة لا جزئيه. و**ثانيهما** أن ينفرد كل من الفعلين الإحاليين بمخصص مستقل.

في الاختيار الأول تعتمد الترسيمة (60) وفي الاختيار الثاني الترسيمات الممكنة (61 أ - د):

(60) (... [(فحوى خطابي1: [(فعل حملي1) (<معرف/ منكّر> (فعل إحالي1: [(فعل إحالي أ) (فعل إحالي ب)] (فعل إحالي1))] (فحوى خطابي1))]...)

(61) أ - (... [(فحوى خطابي1: [(فعل حملي1) (فعل إحالي1: [(<معرّف> فعل إحالي أ) (<معرّف> فعل إحالي ب)] (فعل إحالي1))] (فحوى خطابي1))]...)

ب - (... [(فحوى خطابي1: [(فعل حملي1) (فعل إحالي1: [(<منكّر> فعل إحالي ب) (<معرّف> فعل إحالي ب)] (فعل إحالي1))] (فحوى خطابي1))]...)

ج - (... [(فحوى خطابي1: [(فعل حملي1) (فعل إحالي1: [(<معرّف> فعل إحالي أ) (<منكّر> فعل إحالي ب)] (فعل إحالي1))] (فحوى خطابي1))]...)

د - (... [(فحوى خطابي1: [(فعل حملي1) (فعل إحالي1: [(<منكّر> فعل إحالي أ) (<معرّف> فعل إحالي ب)] (فعل إحالي1))] (فحوى خطابي1))]...)

(ج) في الانتقال من المستوى العلاقي إلى المستوى الصرفي - التركيبي تنتقى الأطر التركيبية (62 أ - د) في حالة توحّد المخصّص الإحالي حيث الإضافة إضافة مباشرة:

(62) أ - (... [(مركب اسمي1: [([اسم مشترك - [رفع/ نصب/ جر]]) ([اسم مشترك - [جر]-[نون]])] (مركب اسمي1))]...)

ب - (... [(مركب اسمي1: [([اسم مشترك - [رفع/ نصب/ جر]]) ([[أل]- اسم مشترك - [جر]-[نون]])] (مركب اسمي1))]...)

ج - (... [(مركب اسمي1: [([اسم مشترك - [رفع/ نصب/ جر]]) ([اسم علَم - [جر]])] (مركب اسمي1))]...)

د - (... [(مركب اسمي1: [([اسم مشترك - [رفع/ نصب/ جر]]) ([ضمير)] (مركب اسمي1))]...)

وتُنتقى، في المقابل، الأطر التركيبية (63 أ - د) في حالة استقلال عنصري المركب الإضافي من حيث المخصص الإحالي فتكون إذاك

الإضافة بواسط كحرف "اللام":

(63) أ - (... [(مركب اسمي1: [([اسم مشترك - [رفع/ نصب/ جر]]) - [جر] - [نون]]) [حرف] ([اسم مشترك - [جر] - [نون])] (مركب اسمي1))]...)

ب - (... [(مركب اسمي1: [([اسم مشترك - [رفع/ نصب/ جر]]) - [جر] - [نون]]) [حرف] ([[أل] - اسم مشترك - [جر]])] (مركب اسمي1))]...)

ج - (... [(مركب اسمي1: [([اسم مشترك - [رفع/ نصب/ جر]]) - [جر]-[نون]]) ([اسم علم - [جر]]) (مركب اسمي1))]...)

د - (... [(مركب اسمي1: [([اسم مشترك - [رفع/ نصب/ جر]]) - [جر] - [ضمير]) (مركب اسمي1))]...)

تتحقق الأطر التركيبية (62 أ - د) في الجمل التي من قبيل (64 أ - د):

(64) أ - قرأت ديوان شاعر

ب - قرأت ديوان الشاعر

ج - قرأت ديوان شوقي

د - قرأت ديوانه

في حين تتحقق الأطر التركيبية (63 أ - د) في جمل مثل الجمل (65 أ - د):

(65) أ - قرأت ديواناً لشاعر

ب - قرأت ديواناً للشاعر

ج - قرأت ديواناً لشوقي

د - قرأت ديواناً له

عند المقارنة بين الأطر التركيبية (62 أ - د) والأطر التركيبية (63 أ - د) يتضح أمران: **أوّلهما** أن المضاف إليه اسماً مشتركاً أو اسماً علماً يحمل إعراباً مستقلاً يسنده الحرف الواسط أو الإضافة المباشرة كما يحمل صرفة الإحالة (الألف واللام أو التنوين). **وثانيهما** أن المضاف يحمل إعرابه وصرفته الإحالية في استقلال عن المضاف إليه في حالة الإضافة بواسط في حين أنه يتكفل بحمل إعراب المركب الإضافي رمته تاركاً مهمة التأشير للسمة الإحالية للمركب المضاف إليه حين تتم الإضافة بغير واسط.

(د) يشكّل اختباراً المخصّص الموحّد والمخصّص المتعدد وما ينتقى في الحالتين من أطر تركيبية مخزوناً كليّاً تستقي منه اللغات ما يناسب وسائلها في هذا الباب.

وتعدّد المخصّصات مع استقلالها كما هو الشأن في اللغة الفرنسية مثلاً:

a - J'ai lu le livre de l'économiste

b - J'ai lu un livre d'un économiste

c - J'ai lu le livre d'un économiste

d - J'ai lu un livre de l'économiste

e - * J'ai lu le livre l'économiste

f - * J'ai lu un livre l'économiste

ومنها ما يتوافر فيها صنفا الإضافة معاً كاللغة الإنجليزية واللغة العربية فصحى ودوارج مع فارق أن العربيات الدّوارج تنزع نزوعاً ملحوظاً إلى تفضيل الإضافة بواسط وما تستتبعه من تعدّد المخصّص الإحالي واستقلاله.

ثمة عدّة علل يمكن أن تقوم تفسيراً لاختيار الإضافة المباشرة دون الإضافة بواسط في اللغات التي يتوافر فيها الإمكانان معاً أهمها

أن الإضافة المباشرة تمكّن من التدليل على أن المقصود بالإحالة هو العنصر المضاف كما سبق أن أشرنا إلى ذلك وأنه بالتالي العنصر بؤرة المركب الإضافي. من روائز ذلك أن المضاف المباشر أدخل في حيز النفي من المضاف إليه من جهة ومن المضاف بواسط من جهة ثانية. بيان ذلك في المقارنة بين الأمثلة التالية:

(67) أ - ما قابلت صديق خالد بل زميله

ب -؟؟؟ ما قابلت صديق خالد بل بكرٍ

(68) أ - ما قابلت صديقاً لخالد بل زميلاً له

ب - ما قابلت صديقاً لخالد بل لبكرٍ

تفيد المقارنة بين (67 أ - ب) و(68 أ - ب) أن النفي يمكن أن يأخذ في حيزه المضاف أو المضاف إليه حيث يفصل بينهما واسط الإضافة في حين يستقطب النفيَ المضافُ دون المضاف إليه في الإضافة دون واسط.

5. 2. 1. 2. الاسم العلم:

يقصد بالاسم العلم، كما هو معلوم، الأسماء الواردة في الجمل التالية:

(69) أ - قدم عمرو

ب - رأيت العربي بن أحمد

ج - رأيت سعيداً/ السعيد

يقوم التباين بين الاسم العلم ومقابله الاسم المشترك من حيث مجموعة من الخصائص يمكن ردّها إلى ثلاث فئات: خصائص إحالية وخصائص دلالية وخصائص صرفية - تركيبية.

(1) من حيث الإحالة يتميّز الاسم العلم بكونه يحيل على ذات بعينها في حين أن الاسم المشترك ينطبق على مجموعة من الذوات

تتقاسم صفات معينة. أحادية الإحالة واشتراكها يمكن أن يمثّل لهما بالاسمين "شوقي" و"شاعر" على التوالي حيث يحيل الاسم الأول على الشاعر المعروف دون غيره والاسم الثاني على كل من يقرض الشعر.

يمكن القول إن باقي السمات الإحالية تطبع الاسم المشترك على وجه الجواز في حين أنها تلزم الاسم العلم لزوم ضرورة. بيان ذلك فيما يلي:

(أ) يمكن أن يرد الاسم المشترك مُعرّفاً ومُنكّراً كما مرّ بنا. أما الاسم العلم فيُعرّف وجوباً إذ يحصل تعريفه في ذاته. رائز ذلك أنه يستغني عن التحلّي بأداة التعريف إلا في حالات خاصة سنعرض لها لاحقاً.

(ب) يحتمل الاسم المشترك الإطلاق كما يحتمل التّقييد في حين أن الاسم العلم مقيّد بالضرورة إذ يحيل على ذات معيّنة يقصدها المتكلم قصداً حين يحيل عليها.

(ج) أما بالنّظر إلى طبيعة المحال عليه من حيث عمومه وخصوصه فإن الاسم المشترك يكون عامّاً كما يكون خاصاً عُرّف أم نُكِّر بيد أن الاسم العلم واجب الخصوص.

(2) بالنظر إلى الدلالة يحمل الاسم المشترك فحوى يؤهله لأن يرصد في المعجم كمدخل من مداخله. لهذه الخاصية يقترح في نحو الخطاب الوظيفي (هنخفلد وماكنزي (2008)) و(المتوكل (2005)) أن يتم التمثيل للاسم المشترك داخل المكون النحوي وفقاً للمسطرة التالية:

يؤشر للاسم المشترك في طبقة الفحوى الخطابي من المستوى العلاقي باعتباره فعلاً إحاليّاً فارغاً حاملاً لسمات إحالية يحددها مخصصه ويدمج كوحدة معجمية في المستوى التمثيلي باعتباره حداً

مـن حـدود طبقـة الواقعة. يتضح هذا الرصد المزدوج الثنائي المسـتوى للاسـم المشـترك من البنيتين التحتيتين (71 أ - ب) للاسـم الوارد في الجملة (70) مثلاً:

(70) عاد الغائب

(71) أ - (... [(فحـوى خطابـي1: (<معـرف> فعـل إحالـي1))] (فحوى خطابي1))]...)

ب - (... [(<ماضـي> واقعـة1: [... (<مفرد><مذكـر> حد1: غائب)) منفذ] (واقعة1))]...)

أما الاسـم العلم فلا فحوى دلاليّاً راهناً له وإن كان له معنى في الأصل. على هذا الأساس، تجري نفس مسطرة الرصد معكوسة حيث يدمج الاسـم العلم بدءاً في موقع الفعل الإحالي ثم يؤشـر له في طبقة الواقعة في المستوى التمثيلي باعتباره حداً فارغاً.

بيـان ذلـك فـي البنيتيـن التحتيتيـن (73 أ - ب) للاسـم الوارد في الجملة (72):

(72) فاز عليّ ولله الحمد

(73) أ - (... [(فحـوى خطابـي1: [... (<معـرّف> <مقيـد> <خاص> فعل إحالي: عليّ))] (فحوى خطابي1))]...)

ب - (... [(<ماضـي> واقعـة1: [... (<مفـرد> <مذكـر> حد1))] (واقعة1))]...)

(3) أمّا من حيث الخصائص الصرفية - التركيبية، فإن الاسم المشترك يحتمـل، كمـا سبق أن رأينـا، التعريف والتنكير فتدخـل عليه أداة التعريف الألف واللام في الحالة الأولى ويلحقه التنوين في الحالة الثانية. أمّا الاسم العلم فلكونه معرفاً في نفسه لا يُنوّن تنوين تنكير مـن جهـة ولا تدخـل عليه أداة تعريف مـن جهة ثانية. وقد تدخل عليـه الألـف واللام لكنهـا لا تفيد التعريف. وتكون الألف واللام

هذه على ثلاثة أضرب: ألف ولام لازمة تقترن بالاسم العلم اقتران وجوب كما في "اللات" و"العزى" و"السموأل"، واختيارية يسوغ حذفها كما هو الشأن في أسماء الأعلام المنقولة عن صفات ("سعيد"/ "السعيد") أو عن مصادر ("فضل"/ "الفضل") أو ألف ولام ناقلة تخرج الاسم من الاشتراك إلى العلمية كما هو حاصل في اسم "الكتاب" حين يحيل على مؤلَّف سيبويه.

من غير النادر في اللغة العربية (وفي اللغات الطبيعية بوجه عام) أن يحصل النقل المقولي في الاتجاه العكسي فيخرج الاسم من العلمية إلى الاشتراك فيكتسب خصائص الاسم المشترك التالية:

(أ) يصبح من الممكن تعداد العلم المنقول:

(74) قابلت اليوم ثلاث هندات

(ب) يتأتى له أن يتحلى بالألف واللام المعرفة:

(75) قابلت الهندات جميعهن

(ج) يصبح من السائغ أن يرد مضافاً:

(76) قابلت هند خالدٍ

(د) خلافاً للقاعدة التي تقتضي ألا يرد الاسم العلم رأساً للجملة الموصولية إلا إذا كان الضمير الموصول من فئة "مَنْ"، يصبح من الممكن أن يشكل العلم المنقول إلى الاشتراك رأساً لجملة موصولية موصولها أحد عناصر فئة "الذي".

(77) أ - قابلت هنداً، مَنْ كانت تسكن حَيَّنَا

ب - * قابلت هنداً التي كانت تسكن حيّنا

(78) قابلت الهند التي كانت تسكن حيّنا

بل يصبح من المتأتي للاسم الفاقد للعلمية أن يتصرف إزاء الجملة الموصولية تصرف الاسم المشترك النكرة فَيَرْئِس جملة دون

ضمير موصول:

(79) أ - قابلت فتاة كانت تسكن حيّنا

ب - قابلت هنداً كانت تسكن حيّنا

من نتائج الخروج من العلمية إلى الاشتراك بالنظر إلى مسطرة الرصد داخل المكون النحوي أن العلم المنقول يعامل معاملة الاسم المشترك فيؤشر له في المستوى العلاقي باعتباره فعلاً إحاليّاً فارغاً ويدمج في المستوى التمثيلي بوصفه وحدة معجمية تشكل أحد حدود طبقة الواقعة. توضيح ذلك في البنيتين التحتيتين (80) و(81) للاسم الوارد في المثال (75):

(80) (... [(فحوى خطابي1: [... (<معرف> فعل إحالي1))] (فحوى خطابي1))]...)

(81) (... [(<ماض> واقعة1: [... (<جمع> <مؤنث> حد1: هند)) متقبل] (واقعة1))]...)

5. 2. 1. 3. الإشارة:

تناول النحاة العرب خصائص ألفاظ الإشارة الصرفية - التركيبية باعتبارها أسماء. لكن هذا لا يشكل إلا جانباً من جوانب ظاهرة الإشارة المتعددة.

5. 2. 1. 3. 1. الإشارة اسماً:

يمكن إرجاع التناول الذي أُفرد للإشارة في كتب النحو العربي إلى المنطلقات الرئيسة التالية:

(1) يعدّ لفظ الإشارة اسماً ويعني ذلك أنه بالنظر إلى تصرفاته التركيبية، إمّا مركب اسمي قائم الذات مشيراً إلى ذات أو مكان:

(82) أ - قابلت هذا

ب - قابلت خالداً هذا

أو رأساً لمركب اسمي فضلته نعت أو بدل:

(83) أ - عاتبت هذا الرجل

ب - عاتبت هذا، الرجل

أو فضلة نعت في مركب اسمي يرئسه اسم معرف:

(84) عاتبت الرجل هذا

(2) يتكون لفظ الإشارة من اسم الإشارة نفسه ("ذا"، "أولى"، "هنا"...) يمكن أن يسبقه حرف تنبيه ("هذا"، "هؤلاء"، "ها هنا"...) وأن يتلوه كاف خطاب ("ذاك"، "ها ذاك"، "هناك"...) كما يمكن أن تتوسط بينه وبين كاف الخطاب لام ("ذالك"، "هنالك"...).

(3) يجمع جمهور النحاة على أن المشار إليه ذاتاً كان أم مكاناً ثلاث رتب بالنظر إلى نقطة التّخاطب: قُربى ("ذا"، "هنا"...) ووُسطى ("ذات"، "هناك"...) وبُعدى ("ذلك"، "هنالك").

(4) لا يسوغ أن يواكب اسم الإشارة إلا معرفاً بالألف واللام حيث يمتنع أن يواكب نكرة وإن تأخر عنها أو مضافاً إلى معرف إلا إذا ولي المركب الإضافي:

(85) أ - تصفحت هذا الكتاب

ب - تصفحت الكتاب هذا

ج - تصفحت كتاب هند هذا

د - * تصفحت هذا كتاباً

هـ - * تصفحت كتاباً هذا

و - * تصفحت هذا كتاب هند

تستدعي مقاربة النحاة لظاهرة الإشارة الملاحظات التالية:

أولاها أن الانتقال من العربية الفصحى موضوع درس النحاة إلى

العربية الفصيحة والعربيات الدوارج أفضى إلى تلازم ما يسمونه "حرف التنبيه" ("ها") والإشارة حيث أصبحا يشكلان لفظاً إشاريّاً واحداً؛

وثانيتها أن نفس الانتقال نتج عنه تحييد اللام التي كانت مرصودة للرتبة البعدي فأصبحت رتبة المشار إليه رتبتين فقط: رتبة قريبة ("هذا"...) ورتبة بعيدة ("هذاك"، "هناك"...)؛

أما **ثالثتها** فإن تحليل النحاة للتراكيب التي يواكب فيها لفظ الإشارة اسماً معرّفاً أو منكّراً أهل لأن يعاد النظر فيه على أساس أنه يتخذ أوضاعاً مختلفة بالنسبة إلى ما يواكبه فيكون تارةً مخصّصاً وتارةً فعلاً إحالياً وتارةً أخرى فعلاً خطابيّاً قائم الذات.

5. 2. 1. 3. 2. الإشارة مخصصاً:

تشكّل العبارة "هذا الرجل" في المثال (83 أ) المعاد سوقه هنا للتذكير:

(83 أ) عاتبت هذا الرجل

مركباً اسميّاً يحقق في المستوى الصرفي - التركيبي فعلاً إحالياً يقوم فيه لفظ الإشارة "هذا" مخصصاً إحالياً يأخذ القيمة "قريب" كما يتبين من البنية التحتية العلاقية التالية:

(86) (... [(فحوى خطابي1: [... (<قريب> فعل إحالي))] (فحوى خطابي1))]...)

تثير هذه المقاربة مسألتين أساسيتين مسألة التوارد ومسألة الرتبة.

(1) وضع رايكوف (رايكوف (1992)) تصنيفاً للغات الطبيعية انطلاقاً من حصيلة شملت خمسين لغة خلص فيه إلى أن اللغات بالنظر إلى توارد مخصّص الإشارة ومخصّص التعريف لغات تجمع بين المخصّصين ولغات يترافع فيها المخصّصان حيث إن وجد التعريف ارتفعت الإشارة وإن وجدت الإشارة ارتفع التعريف وأن

المجموعة الأولى من اللغات فئتان: لغات تقدم المخصّصين معاً على الاسم الرأس ولغات تفرق بينهما مجالياً حيث تقدم أحدهما وتؤخر الآخر.

يستنتج من هذا التصنيف أن بنية المركبات الاسمية في اللغات موضوع التصنيف تؤول إلى إحدى الترسيمات التالية:

(87) أ - [[إشارة] [تعريف] [اسم]]

ب - [[إشارة] [اسم] [تعريف]]

ج - [[تعريف] [اسم] [إشارة]]

د - [[Ø] [اسم] [إشارة]]

هـ - [[إشارة] [اسم] [Ø]]

و - [[إشارة] [Ø] [اسم]]

لم يدرج رايكوف في تصنيفه اللغة العربية لكنه من الممكن إدراجها في زمرة اللغات الجامعة بين الإشارة والتعريف على أساس تقديمها معاً على الاسم الرأس (كلغة الأبخاز) فتكون بنية المركب الاسمي فيها خاضعة للترسيمة (87 أ).

(2) يفيد تصنيف رايكوف نفسه بالنظر إلى موقع لفظ الإشارة بوصفه مخصّصاً أن من اللغات ما يتقدم فيها هذا المخصص على الاسم الرأس ومنها ما يتأخر فيها عنه وفقاً للترسيمتين التاليتين:

(88) أ - [[إشارة] [اسم]]

ب - [[اسم] [إشارة]]

فيما يخص اللغة العربية فصحى وفصيحة يمكن أن يتخذ المخصّص الإشاري من الرأس موقع التقدم أو موقع التأخر كما هو الشأن في المثالين (89 أ - ب):

(89) أ - عشقت هذه الفتاة

ب - عشقت الفتاة هذه

أمّا العربيّات الدّوارج فمنها ما يقدم المخصّص الإحالي كالدّارجة المغربيـة ومنهـا مـا يؤخـره كالدّارجـات المصريّـة والشـاميّة والتونسـيّة مثلاً:

(90) **دارجة مغربية**

أ - شفت هذا الراجل

ب -؟؟؟ شفت الراجل هذا

(91) **دارجة مصرية**

أ - شفت الراجل ده

ب - *شفت ده الراجل

(92) **دارجة سورية**

أ - شفت الشباب هادول

ب - *شفت هادول الشباب

(93) **دارجة تونسية**

أ - قريت المجلة هادية

ب - *قريت هادية المجلة

تستدعي التراكيب التي من قبيل (89 - 93) الملاحظات التالية:

(أ) لا يتساوى موقعا المخصّص الإشاري من الرأس في اللغات التي تبيـح تقديمـه وتأخيره حيث يكون أحد الموقعين موقعاً موسـوماً. ففي اللغة العربية فصحى وفصيحة يؤخر المخصّص الإشاري إذا كان المقصود تبئير الفعل الإحالي:

(94) أ - عشقت الفتاة هذه لا تلك

ب -؟؟ عشقت هذه الفتاة لا تلك

فـي نفـس السـياق، قـد يتقـدم المخصّص الإشـاري فـي الدّارجة

المصرية لكنه يكون مؤشراً آنذاك لسمة من السمات الوجهية (مدح أو ذم):

(95) أ - "القلب تاه في دي الجمال"

ب - اخس على دي الواد!

(ب) يتيح تأخير المخصّص الإشاري من المجال البعدي (ما بعد الرأس) ما لا يتيحه تقديمه:

(96) أ - عشقت الفتاة الجميلة التي تسكن أمام بيتنا هذه

ب - عشقت هذه الجميلة التي... الفتاة

(ج) ثمة لغات تستخدم "إستراتيجية الازدواج" طبقاً للترسيمة (97):

(97) [[إشارة] [اسم] [إشارة]]

حيث يواكب المخصّص الإشاري الاسم الرأس متقدماً عليه ومتأخراً عنه في نفس المركب الاسمي.

وتخدم "إستراتيجية الازدواج" هذه تبئير المقابلة بوجه عام. من هذه اللغات دارجة المغرب كما يتبين من المثال التالي الذي يرادف المثال الفصيح (94 ب):

(98) حبّيت هد البنت هادي ماشي هاديك

5. 2. 1. 3. 3. الإشارة فعلاً إحاليّاً:

من استعمالات لفظ الإشارة أن يرد محقّقاً في ذاته فعلاً إحالياً قائم الذات فيأخذ بذلك وضع الضمير الإشاري.

من الأمثلة الوارد فيها لفظ الإشارة ضميرا المثالان (82 أ - ب) المكرّران هنا للتذكير:

(82) أ - قابلت هذا

ب - قابلت خالداً هنا

يتضح الفرق بين استعمالي لفظ الإشارة ضميراً ومخصّصاً من المقارنة بين البنيتين التحتيتين العلاقيتين الآنف سوقهما (86):

(99) أ - (... [فحوى خطابي1 [... (<قريب> فعل إحالي1: هذا))] (فحوى خطابي1))]...)

ب - (... [فحوى خطابي1 [... (<قريب> فعل إحالي1: هنا))] (فحوى خطابي1))]...)

بالنظر إلى خصائصه الإحالية، يرد الضمير الإشاري (كباقي الضمائر) محيلاً إحالة حضور كما في المثالين (82 أ - ب) أو إحالة عود أو إحالة استباق كما في المثالين التاليين:

(100)أ - "لا تعادي من لا يعاديك". هذا ما قلته لهند

ب - ما قلته لهند هذا: "لا تعادي من لا يعاديك".

5. 2. 1. 3. 4. الإشارة فعلاً خطابياً:

من مقومات تحليل النحاة لظاهرة الإشارة أن لفظ الإشارة اسم مستقل بإحالته على ذات ما وأن الاسم المحلى بالألف واللام الذي يليه بدل منه.

نقترح هنا مقاربة تماشي تحليل النحاة في نفس توجه البدلية لكنها تحصرها في التراكيب التي من قبيل (83 ب) دون التراكيب التي من قبيل (83 أ). قوام هذه المقاربة ما يلي:

(1) في عملية إنتاج التراكيب التي من قبيل المثال (83 ب) المعاد سوقه هنا للتذكير:

(83 ب) عاتبت هذا، الرجل

يحيل المتكلم بدءاً على ذات ما بواسطة لفظ الإشارة "هذا" ثم يضيف المعلومة التي يحملها الاسم "الرجل" بعد أن يكون قد استشعر من المخاطب أنه في حاجة لها كي يتأتى له التعرف على الذات

المقصود الإحالة عليها.

ينعكس شِقًّا عملية الإحالة هـذه في بنية الخطاب التنغيمية حيث يفصل بين لفظ الإشارة والاسم الذي يليه وقفٌ (يؤشر له خطاً بفاصلة).

(2) يشكل لفظ الإشارة في هذا الضرب من التراكيب ضميراً إشاريّاً يحقق فعلاً إحاليّاً في حد ذاته في حين يقوم الاسم الذي يليه مقام فعل خطابي قائم الذات مستقل عن الفعل الخطابي الذي يتضمن الضمير الإشاري.

يتضح هذا الوضع من البنية التحتية العلاقية التالية:

(101)(... [(فعل خطابي1: [خبر (كـ) (ط)

(فحوى خطابي1: [... (<قريب> فعل إحالي1: هذا))] (فحوى خطابي1))]

(فعل خطابي2: [خب (كـ) (ط)

(فحوى خطابي2: [... (<معرف> فعل إحالي2))] (فحوى خطابي2))] (فعل خطابي2))]...)

(3) يستقل الفعل الخطابي الثاني عن الفعل الخطابي الأول (المتضمن لضمير الإشارة) إمّا استقلال تبعية فيكون حاملاً لوظيفة بلاغية كالتبيين أو التعديل أو التعيين وإمّا استقلال تكافؤ.

في الحالة الأولى يأخذ الاسم إعراب تبعية كالنصب بينما يأخذ في الحالة الثانية إعراب الاستقلال التام وهو الرفع كما هو الشأن في المثال (102) المقابل للمثال (83 ب):

(102)عاتبت هذا، الرجلُ (برفع "الرجل")

(4) من الممكن أن يعكس ترتيب ضمير الإشارة والاسم المعرف بالألف واللام فيتأخر الأول عن الثاني كما في المثال (103):

(103)عاتبت الرجل، هذا

إذاك يعامل ضمير الإشارة على أنه يحقق فعلاً خطابياً مستقلاً عن الفعل الخطابي المتضمن للاسم "الرجل" فتنطبق نفس البنية التحتية العلاقية (101) مع فارق نقل ضمير الإشارة إلى الفعل الخطابي الثاني وإدراج الاسم في الفعل الخطابي الأول.

من اللافت للنظر في هذا الباب أن الاستقلال الخطابي يتيح ارتفاع شرط التعريف حيث يصبح من السائغ أن يرد الاسم منكّراً دون مساس بسلامة التركيب:

(104)عاتبت رجلاً، هذا

وذلك ما لا يتاح في غياب هذا الاستقلال أي حين يكون لفظ الإشارة مجرد مخصّص ورد بعد الاسم الرأس:

(105)* عاتبت رجلاً هذا

5. 2. 1. 4. الضمير:

سنح لنا أن نتعرض في الفقرات السابقة لأهم خصائص الضمير من حيث إحالته إحالة حضور أو إحالة عود أو إحالة استباق سواء أكان الضمير ضمير شخص أم كان ضمير إشارة.

لذلك سنقصر الحديث هنا ونركزه، تلافياً للتكرار، على قضيتين اثنتين: **أولاهما** الرصد التحتي العلاقي لضمير الشخص **وثانيتهما** العلاقات التي تقوم داخل الجملة الموصوليّة.

5. 2. 1. 4. 1. ضمير الشخص فعلاً إحاليّاً:

يتبنّى هنخفلد وماكنزي (هنخفلد وماكنزي (2008: 118- 121)) تصنيف ضمائر الشخص صنفين: الضمائر التي تحيل على المتخاطبين (المتكلم والمخاطب) والضمائر التي تحيل إحالة عود أو إحالة استباق على غير المتخاطبين.

(1) بالنظـر إلـى الصنـف الأول مـن الضمائـر، يعدها المؤلفـان بدائل لأسـماء أعـلام تقـوم مقامهـا محتجيـن لذلـك بلغات يحيـل فيها المتكلم على نفسه أو على مخاطبه باسمه أو اسم المخاطب.

فيما يخص التمثيل التحتي لضمير الشخص يقترحان أن يتم ذلك بواسطة سمات مجردة تتضافر وفقاً للترسيمات العامة التالية:

(106)مستوى علاقي مستوى تمثيلي

أ - المتكلم المفرد: (م ف ح 1: [+ كـ، - ط])
(1 س 1)

ب - المتكلم الجمع الاشراكي: (م ف ح 1:[+ كـ، + ط])
(ن س 1)

ج - المتكلم الجمع الإقصائي: (م ف ح 1:[+ كـ، - ط])
(ن س 1)

د - المخاطب المفرد: (م ف ح 1:[- كـ، + ط])
(1 س 1)

هـ - المخاطب الجمع: (م ف ح 1:[- كـ، + ط])
(ن س 1)

حيـث: كـ = متكلـم، ط = مخاطـب، م = معـرف، ف ح = فعل إحالي، س = حد، 1 = مفرد، ن = جمع.

تشـكل الترسـيمات (106 أ - هـ) مخزوناً كليّاً تنتقي منه اللغات ما يناسب صرفها وتركيبها. فيما يخص اللغة العربية تحقق البنية التحتية لمؤشرات التخاطب في شكل ضمائر منفصلة أو متصلة تحكمها سمات الشـخص والعـدد والجنـس والإعراب كما هو معلـوم كما تحكمها في حالـة النصـب الوظيفـة التداوليـة المسـندة إليها. في هـذا الباب بالذات يفصل ضمير النصب حين يكون مبأراً كما يتبين من التقابل بين المثالين

التاليين:

(107)أ - هند، عشقتها

ب - هند، إياها عشقتُ

يشير هنخفلد وماكنزي إلى أنه ثمة سلمية تحكم ترتيب الضمائر يمكن صوغها كالتالي:

(108)متكلم > مخاطب> غيرهما

ويوردان مثالاً لذلك الجملة الفرنسية (109) حيث يتقدم ضمير المخاطب على الاسم:

(109) Toi et Jacques, quand allez-vous vous marier?

نفس الفكرة نجدها عند النحاة العرب في حديثهم عن مفهوم "الأخصيّة". يقول ابن عقيل في شرحه على الألفية في هذا الباب: "ضمير المتكلم أخصّ من ضمير الغائب، وضمير المخاطب أخصّ من ضمير الغائب. فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخصّ من الآخر، فإن كانا متصلين وجب تقديم الأخص منهما فتقول: "الدرهم أعطيتكه" ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال فلا تقول: "أعطيتهوك" ولا "أعطيتهوني"".

وتحكم السلميّة (108) الترتيب في التراكيب العطفية. قارن:

(109)أ - سنذهب أنا وخالد إلى المسرح

ب - * سنذهب خالد وأنا إلى المسرح

(110)أ - سنذهب أنا وأنت إلى المسرح

ب - * سنذهب أنت وأنا إلى المسرح

(2) يقترح هنخفلد وماكنزي رصد ضمير غير المتكلم وغير المخاطب وفقاً للمسطرة التالية:

(أ) حين يكون الضمير محيلاً إحالة حضور، يمثل له طبقاً

لترسيمة السمات المجردة التالية:

(111)(م ف ح 1: [- ك، - ط])

(ب) أمّا حين يرد الضمير محيلاً إحالة عَوْد (أو استباق) فإنه يربط إحالياً بالاسم سابقه كما في المثال التالي:

(112)رأيت عليّاً (ف ح 1، س 1) فعانقته (ف ح 1، س 1)

5. 2. 1. 4. 2. الإحالة في الجمل الموصولية:

أفردنا في مكان آخر (المتوكل (2008)) مبحثاً خاصّاً للجملة الموصولية تناولنا فيه بالتفصيل أهم خصائصها التداولية والدلالية والصرفية - التركيبية وكيفية رصد هذه الخصائص في نموذج نحو الخطاب الوظيفي.

ونورد هنا بإيجاز المعالم الكبرى للمقاربة التي اقترحناها مركّزين بالخصوص على خصائص الضمير الموصول:

(1) يعدّ ما يسميه النحاة "اسماً موصولاً" ضميراً كباقي الضمائر التي عرضنا لها سواء أكانت من زمرة "الذي" أو زمرة "من، ما".

(2) بخلاف ما يذهب إليه النحاة، يشكل الضمير الموصول مع جملة الصلة مكوناً واحداً. دليل ذلك التلاحم عدم إمكان ورود الضمير دون جملة صلة من جهة:

(113)* قدم الذي/ من

وإمكان غيابه في سياق التنكير من جهة ثانية:

(114)قابلت صديقاً كان غائباً عن البلد

(3) ترد الجملة الموصولية "حرة" دون رأس سابق أو "مرؤوسة". مثالاً الحالتين هما (115 أ - ب):

(115)أ - قدم الذي/ من كنا ننتظره

ب - قدم الضيف الذي كنا ننتظره

لنلاحظ أن الجملة الموصولية الحرة تقبل الضمير الموصول من الزمرتين ("الذي"/ "من") كما هو حاصل في المثال (115 أ) في حين أن الجملة الموصولية المرؤوسة تقصي ضمائر زمرة "من":

(116)* قدم الضيف من كنا ننتظره

(4) تحيل الجملة الموصولية الحرة (ضميراً وجملة صلة) على ذات في الخارج بيد أن الجملة الموصولية المرؤوسة تحيل إحالة عود على الاسم رأسها كما يتبين من الترسيمة الإحالية التالية:

(117)(... [رأس [جملة موصولية]]...)

(5) في الجملة الموصولية المرؤوسة يطابق الضمير الموصول الاسم الرأس من حيث سمات الإعراب (بالإضافة إلى سمات الجنس والعدد).

في هذا الباب تخالف اللغة العربية لغات أخرى (كاللغة الفرنسية) يأخذ فيها الضمير الموصول إعرابه بحكم وظيفته داخل الجملة الموصولية في استقلال عند إعراب الرأس. لنقارن:

(118)أ - صافحت الفتاتين اللتين نجحتا

ب - * صافحت الفتاتين اللتان نجحتا

(119) a- J'ai rencontré les jeunes filles qui ont réussi

b- * J'ai rencontré les jeunes filles qu'ont réussi

(6) تصنّف الجملة الموصولية من حيث ارتباطها بالاسم الرأس صنفين كما هو معلوم: جملة موصولية "مقيّدة" وجملة موصولية "غير مقيّدة". تنعكس هذه الثنائية في خصائص الضمير الموصول من وجوه أهمها ما يلي:

(أ) يتصدر الجملة الموصولية غير المقيدة ضميرٌ من إحدى الزمرتين:

(120)قدم الضيف، من/ الذي كنا ننتظره

لكنه لا يسوغ تصدر الجملة الموصولية المقيدة إلا بضمير من زمرة "الذي" كما يدل على ذلك لحن الجملة (116).

(ب) يتحتم مطابقة الضمير الموصول للاسم الرأس من حيث إعرابه في الجملة الموصولية المقيدة كما يتبين من المقارنة بين الجملتين (118 أ - ب) ويسوغ ألا يطابقه إعراباً في الجملة الموصولية غير المقيدة حيث تستعيد الجملة (118 ب) سلامتها على هذا الأساس:

(121)صافحت الفتاتين، اللتان نجحتا

(ج) يشترط في توارد الضمير مع الاسم الرأس أن يكون الاسم الرأس معرّفاً كما هو الشأن في الجملة (122 أ) في مقابل الجملة اللاحنة (122 ب):

(122)أ - قابلت الفتاة التي كانت تدرس معي

ب - * قابلت فتاة التي كانت تدرس معي

ويجوز توارد الضمير مع اسم رأس منكّر إذا ما كانت الجملة الموصولية غير مقيدة:

(123)قابلت فتاة، التي كانت تدرس معي.

تجد هذه الخصائص تفسيرها في كون الجملة الموصوليّة المقيّدة جزءاً من الفعل الخطابي الذي يتضمّن الاسم الرأس في حين أن الجملة الموصوليّة غير المقيّدة تشكّل فعلاً خطابيّاً قائم الذات مستقلاً استقلال تبعية (بدلاً) أو استقلال تكافؤ.

5. 2. 2. مخصص الطبقة:

ثمة سمات إحالية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، تشكل مخصصاً إحالياً لا ينصب على فعل إحالي بعينه بل يأخذ في حيزه طبقة كاملة من طبقات المستوى العلاقي. من هذه السمات الإحالية ثنائيتا العام/

الخاص والمطلق/ المقيد.

(1) يسم العموم أو الإطلاق في رأي الأصوليين لفظاً مفرداً كما يمكن أن يطبعا قطعة من خطاب أو خطاباً بكامله حيث ميزوا بين "العموم اللفظي" و"العموم الكلامي" كما مر بنا.

على هذا الأساس، يمكن أن يعامل مخصّصا العموم والإطلاق في نموذج نحو الخطاب الوظيفي باعتبارهما مخصصين لطبقة الفحوى الخطابي أو طبقة الفعل الخطابي أو طبقة النقلة أو طبقة الحديث فتكون الترسيمات العامة في هذا الباب الترسيمات التالية:

(124)أ - (... [<عام/ مطلق> فحوى خطابي1))]...)

ب - (... [<عام/ مطلق> فعل خطابي1))]...)

ج - (... [<عام/ مطلق> نقلة1))]...)

د - (... [<عام/ مطلق> حديث1))]...)

(2) يمكن القول إن سمتي العموم والإطلاق ترتبطان، بوجه عام، باختلاف أنماط الخطاب حيث إنهما تردان، أكثر ما تردان، في ما يسمى "خطاب الحقائق الثابتة" والخطاب العلمي والخطاب الديني خاصة في الجانب المتعلق بالأحكام والأوامر والنواهي وغيرها.

(3) تتحقق سمتا العموم والإطلاق في عبارات مخصوصة وفي الصرف والتركيب:

(أ) من العبارات اللواحق التي نجدها واردة في الخطاب العام العبارات التي من قبيل "عموماً" و"بوجه عام" ومن العبارات المفيدة للعموم كذلك ضمائر الاستفهام مثل "من" و"ماذا" و"أين" و"متى". أما عبارات الإطلاق فهي العبارات التي من قبيل "إطلاقاً" و"بدون استثناء" مثلاً؛

(ب) تسهم سمتا العموم والإطلاق في تحديد سمات المحمول

الجهيّة والزمنية حيث إن المحمول الوارد في خطاب عام أو مطلق يأخذ صيغة غير التام غير المزمّن بدلاً من صيغة التام أو صيغة غير التام المزمّن:

(125)أ - الجو حار في الصيف

ب - يكون الجو حاراً في الصيف

(126)أ - كان الجو حاراً في الصيف

ب - سيكون الجو حاراً في الصيف

وفي الخصائص الصرفية التي تحكمها سمة التقييد (في مقابل الإطلاق) يمكن أن ندرج ما سماه النحاة العرب "النكرة المخصوصة" و"النكرة المقصودة" التي تحدد إعراب المنادى في بعض سياقات "النداء".

(ج) من اللغات ما تحكم فيها سمة العموم رتبة المكونات. من أمثلة ذلك ما نجده في اللغة الهلندية كما يتبين من الفرق الرتبي بين الجملتين (127 أ - ب):

(127) a- Een hond blaft (عام)

b- Er blaft een hond (خاص)

ومن الخصائص التركيبية المحكومة بسمة العام ما أشار إليه النحاة من أن النفي يفيد العموم إذا ما انصب على نكرة كما هو الشأن في المثال التالي:

(128)لن أقرأ كتاباً

خلاصة:

الإحالة فعل تداولي كباقي "الأفعال اللغوية" يقصد به وَسمُ ذاتٍ ما في الخارج أو داخل الخطاب نفسه على العود أو الاستباق من حيث

معرفيتها أو تنكيرها وعمومها أو خصوصها وإطلاقها أو تقييدها.

تتخذ الإحالة أحد أوضاع ثلاثة فتكون فعلاً إحاليّاً أو مخصّصاً ينصب على فعل إحالي بعينه أو طبقة برمّتها كما تكون فعلاً خطابيّاً قائم الذات مستقلاً استقلال التابع أو استقلال المتكافئ.

تحكم السّمات الإحاليّة خصائص الخطاب المعجميّة كما تسهم في تحديد خصائصه الصرفية - التركيبية.

يتيح دمج تحليل النحاة العرب القدامى لظاهرة الإحالة في نموذج نحو الخطاب الوظيفي تدقيق تعريف مفهوم الإحالة وضبط السّمات الإحاليّة المتفرّعة عنها والعلائق التي تقوم بين هذه السّمات كما يتيح إعادة النظر في صرف وتركيب أقسام الخطاب ومختلف مقولاتها الفرعية على أساس خصائصها الإحالية.

الفَصْلُ الرَّابع

البؤرة
الوظيفة والحيز

البؤرة

الوظيفة والحيز

0. مدخل

ظاهرة التبئير من الظواهر التي أوليناها عناية خاصة في جل بحوثنا السابقة (المتوكل (1982) و(1985) و(1988) و(1989) و(1996) و(2005) و(2006)) حيث أسهمنا في تدقيق المفهوم وتفريعاته وإمكانات انطباقه.

ما نرمي إليه في هذا البحث على الخصوص تناول ثلاث قضايا أساسية هي: **أولاً** إعادة النظر في تنميط البؤر من منظور نحو الخطاب الوظيفي؛ **وثانياً** تمييز مفهوم البؤرة عن مفهوم "التقوية"؛ **وثالثاً** ورود هذين المفهومين وتحققاتهما في نسق اللغة العربية.

1. التبئير

اقتُرحت على مراحل تطور نظرية النحو الوظيفي تعريفاتٌ وتنميطات للبؤرة آخرها ما استجد في نموذج نحو الخطاب الوظيفي (هنخفلد وماكنزي (2008)).

وللبؤرة من منظور المنحى الوظيفي العربي (المتوكل (2006)) أصول في التراث اللغوي العربي نحوه وبلاغته يمكن أن تعاد قراءتها قصد دمجها في هذا المنحى.

1 .1. التبئير في النحو الوظيفي المعيار:

لم يتم الحديث في نشأة نظرية النحو الوظيفي (دِكْـ (1978)) إلا عن وظيفة بؤرية واحدة (في مقابل وظيفة المحور) تسند إلى المكون "الأبرز" في الجملة.

تبين سريعاً أن الاقتصار على هذه الوظيفة الوحيدة مُخلٌّ وصفاً وتفسيراً من حيث إنه لا يُمكّن من الرصد الكافي والملائم لخصائص العبارات اللغوية البؤرية في مختلف اللغات.

قصد تدقيق مقاربة ظاهرة التبئير في اللغة العربية (وفي غيرها من اللغات) قدمنا اقتراحاً (المتوكل (1984) و(1985) و(1993 ب)) يميّز بين بؤرتين رئيسيتين أسميناهما "بؤرة الجديد" و"بؤرة المقابلة" وحددناهما كالتالي:

(1) بؤرة الجديد

"تسند الوظيفة التداولية بؤرة الجديد إلى المكون الحامل للمعلومة التي يملكها المتكلم ويجهلها المخاطب".

(2) بؤرة المقابلة

"تسند الوظيفة التداولية بؤرة المقابلة إلى المكون الحامل للمعلومة التي يختلف المتكلم والمخاطب في ورودها".

دعنا نمثّل للبؤرتين بما هو وارد في الحوارين التاليين:

(3) أ - <u>من</u> قابلت هذا الصباح؟

ب - (قابلت) <u>هنداً</u>

(4) أ - لقد قابلت <u>زينب</u> هذا الصباح

ب - لا، <u>هنداً</u> قابلت هذا الصباح

ج - لا، التي قابلتها هذا الصباح <u>هند</u>

د - لا، ما قابلت إلا هنداً هذا الصباح

هـ - لا، إنما قابلت هذا الصباح هنداً

واقترحنا أن نميّز داخل بؤرة الجديد نفسها بين بؤرتين فرعيتين: "بؤرة الطلب" و"بؤرة التتميم" باعتبار أن البؤرة الأولى تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يطلب المتكلم إضافتها إلى مخزونه وأن البؤرة الثانية تسند إلى المكون الحامل للمعلومة المضافة. مثال ذلك ضمير الاستفهام "مَنْ" والمكون "هنداً" في الحوار (3 أ - ب).

وبعد أن تبين أن بؤرة المقابلة لا تكفل رصد الفرق بين التراكيب البؤرية التي من قبيل (4 أ - هـ) انطلق دِكْـ (دِكْـ (1997 أ)) مما اقترحناه وفرّع هذه البؤرة على أساس التمييز بين خمس بؤر هي: "بؤرة التعويض" و"بؤرة الحصر" الواردتان في المثالين (4 ب - ج) وفي المثالين (4 د - هـ) على التوالي، و"بؤرة التوسيع" و"بؤرة الإبطال" و"بؤرة الانتقاء" التي يمكن التمثيل لها بالتراكيب التي من قبيل (5 أ) و(5 ب) و(6 ب) على التوالي:

(5) أ - لم أقابل زينب فحسب بل كذلك هنداً

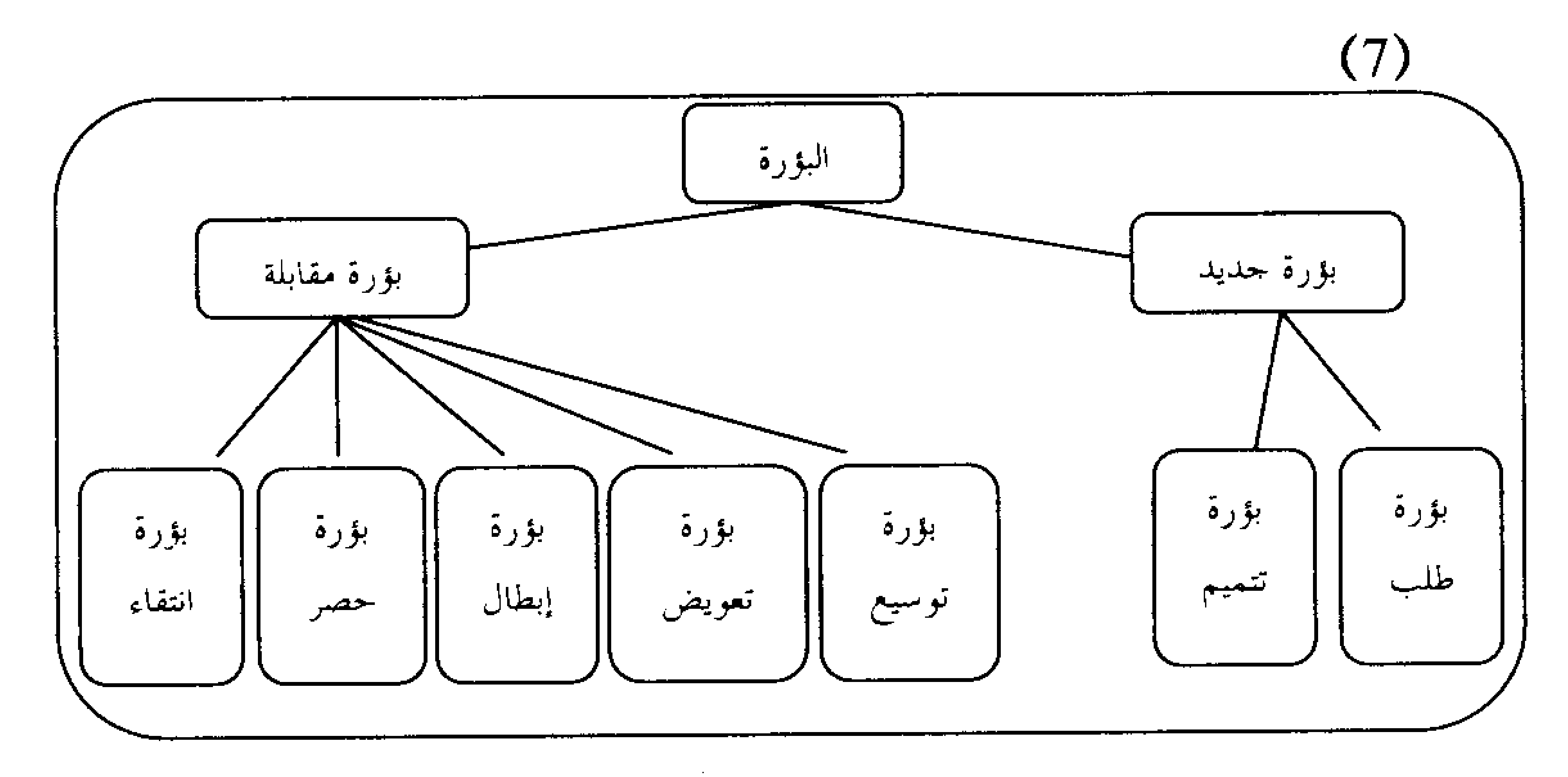
ب - لا، لم أقابل زينب

(6) أ - أتشرب شاياً أم لبناً؟

ب - لبناً، من فضلك.

توضح التشجيرة (7) حصيلة تنميط البؤر في النحو الوظيفي المعيار:

(7)



أما من حيث مجال التبئير فيمكن أن يكون مكوناً بعينه كما في الأمثلة (3 أ - ب) و(4 أ - هـ) و(5 أ - ب) و(6 ب) أو العبارة اللغوية رمتها كما هو الشأن في التراكيب التي من قبيل (8 ب):

(8) أ - ما الخبر؟

ب - نحتفل بعودة ابني!

1 . 2. التبئير في نحو الخطاب الوظيفي:

المستجد في نحو الخطاب الوظيفي (هنخفلد وماكنزي (2008)) في باب الوظائف التداولية يهم جانبين: **أولاً** جانب التمثيل لها داخل المكون النحوي؛ **وثانياً** جانب إعادة النظر في عددها وتنميطها.

(1) اعتيد في النحو الوظيفي المعيار، كما هو معلوم، على رصد الوظائف التداولية محاور وبؤراً في البنية التحتية الدلالية - التداولية الموحّدة حيث لا فصل بين الدلالة والتداول.

أما في نموذج نحو الخطاب الوظيفي الذي يجعل من البنية التحتية بنيتين اثنتين منفصلتين، بنية علاقية وبنية تمثيلية، فإن المقترح أن يمثل للوظائف التداولية (إلى جانب الوظائف البلاغية) في البنية الأولى (على أن يتم رصد الوظائف الدلالية في البنية الثانية).

بيان ذلك في الترسيمة (9) العامة التالية:

(9) (... [(فعل خطابي1: [... (فحوى خطابي1: [(فعل إحالي1) ظ د (فعـل حملـي1) ظ د] (فحـوى خطابي1)) (ظ د)/ (ظ غ)] (فعل خطابي1)) (ظ غ)]...)

حيث: ظ د = وظيفة تداولية، ظ غ = وظيفة بلاغية

(2) تنتظـم الوظائـفَ التداوليـةَ فـي نمـوذج نحـو الخطـاب الوظيفـي فـي ثـلاث ثنائيـات هـي: "المحور/ التعليـق" و"البؤرة/ الهامـش" و"المقابلة/ التساوي".

يعرّف هنخفلد وماكنزي الثنائيات الثلاث كالتالي:

(10) **المحور/ التعليق**

"تسـند الوظيفـة المحـور إلى فعـل إحالي/ فعل حملي داخل طبقة الفحـوى الخطابـي مـن فعـل خطابي للتأشـير إلى كيفيـة تعالق الفحوى الخطابي المتدرج بالمكون السياقي".

(11) **البؤرة/ الهامش**

"تؤشـر الوظيفـة البـؤرة إلـى إسـتراتيجية انتقاء المعلومـة الجديدة قصـد: (أ) مـلء فـراغ فـي مخزون المخاطـب أو (ب) تصحيح معلومة من معلومات مخزون المخاطب".

(12) **المقابلة/ التساوي**

"تؤشـر الوظيفـة المقابلـة إلـى رغبـة المتكلـم فـي إبـراز التبايـن الإخباري بين (أ) فحويين خطابيين (أو أكثر) أو (ب) بين فحوى خطابي والمعلومات المتوافرة في المكون السياقي".

أمّـا التسـاوي فيؤشـر إلى رغبـة المتكلم في التدليـل على التماثل الإخباري بين (أ) فحويين خطابيين (أو أكثر) أو (ب) بين فحوى خطابي والمعلومات المتوافرة في المكون السياقي".

مـا يهمّنـا هنا هما ثنائيتا البؤرة/ الهامش والمقابلة/ التسـاوي اللتان تستدعيان التعليق التالي:

(أ) يلفت هنخفلد وماكنزي الانتباه إلى أنهما لا يعدّان (بخلاف دِكْـ) المقابلة فرعاً عن البؤرة بل يعدّانها وظيفة قائمة الذات مستقلة عن البؤرة وعن المحور يروز استقلالها عنهما إمكان تضافرها مع إحداهما على نفس المكون.

من أمثلة تضافرها مع المحور ما يحصل في التراكيب "التفصيلية" التي من قبيل (13):

(13) قابلـت خالـداً وإبراهيـم. أمّـا خالد فكان فرحـاً وأمّا إبراهيم فكان حزيناً

ومن الأمثلة التي يسوقها هنخفلد وماكنزي لتضافر المقابلة والبؤرة التراكيب التي من قبيل (14):

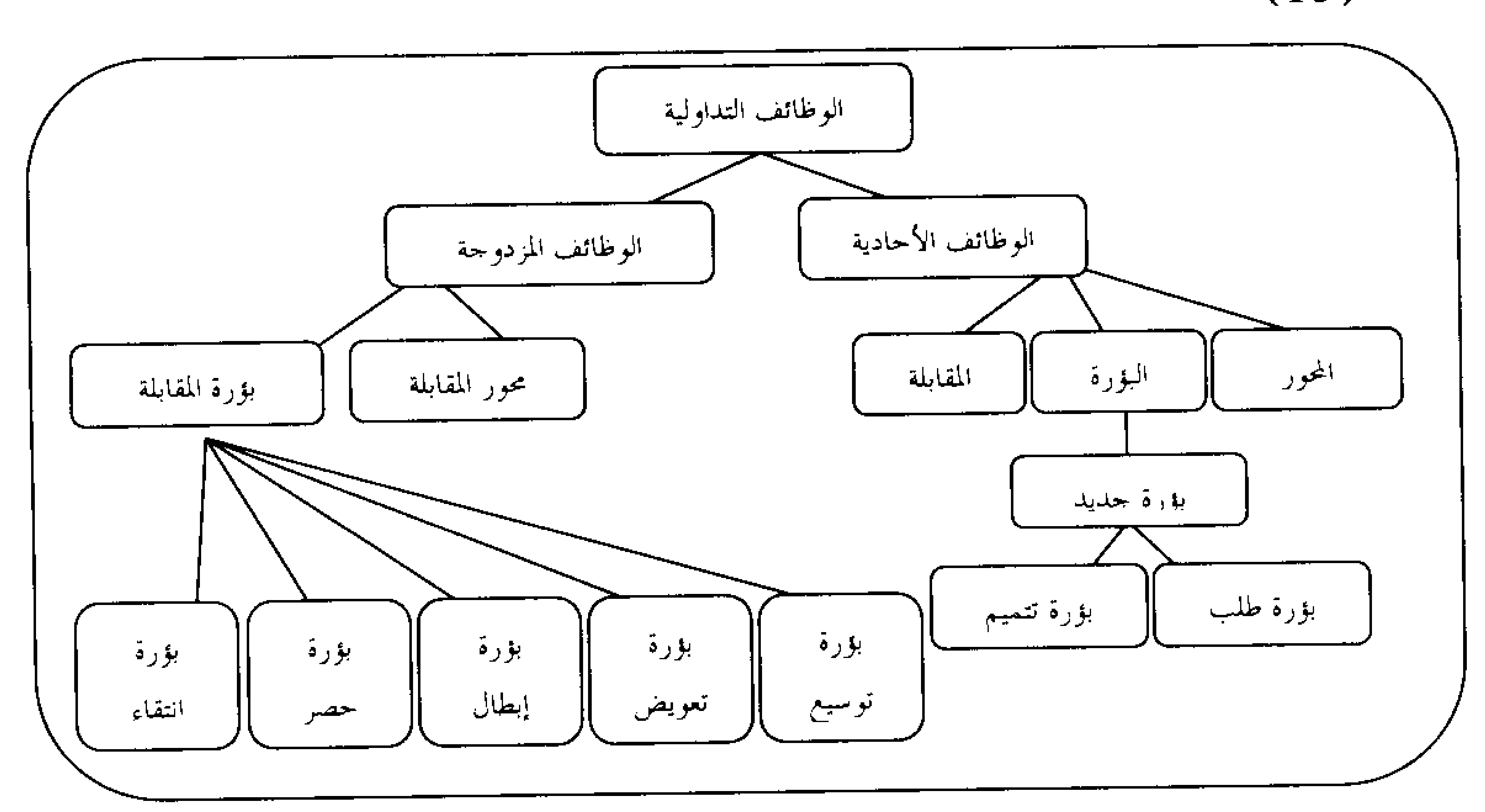
(14) الذي فاز (هو) عليٌّ

(ب) بنـاء علـى هذا، يمكـن الاحتفاظ ببـؤرة المقابلـة وتفريعاتها المقترحة في نموذج نحو الخطاب الوظيفي باعتبارها ناتجة عن تضافر الوظيفتين البؤرة والمقابلة وعلى أساس أن الوظيفة الثانية تظل وظيفة مستقلة قائمة الذات يمكن أن تزاوج البؤرة كما يمكن أن تزاوج المحور في نفس المكون.

يمكّـن هـذا الأمـر من وضع تنميط جديـد للوظائف التداولية بيانه في التشجيرة (15):

(ج) يشـير هنخفلـد وماكنـزي إلـى أن ما يؤثر فـي البنية الصرفية - التركيبيـة والبنيـة التنغيمية (النبريـة على وجه الخصوص) للعبـارة اللغويـة هـو العنصر الأول من الثنائيات الثلاث (أي المحـور والبـؤرة والمقابلـة). أمّـا العنصـر الثانـي مـن هـذه الثنائيـات (التعليـق والهامش والتسـاوي) فينـدر أن يكون له تأثير خاصة إذا كان مجرد معلومة من المعلومات السياقية.

(15)



2 . ما يلابس التبئير: التقوية

2 . 1 . مفهوم التقوية:

من الظواهر التي يمكن أن تلتبس بالتبئير (تبئير المقابلة خاصة) ظاهرة ما يسميه هنخفلد وماكنزي (هنخفلد وماكنزي (2008)) "التقوية".

لتوضيح هذا المفهوم، كما ورد عند المؤلفين، يمكن القول إن المتكلم يمكن أن يرسل خطابه على أحد وجوه ثلاثة: **أولها** على الحياد، و**ثانيها** على التقوية، و**ثالثها** على "التقليل أو "التحقيق". كما يتبين من المقارنة بين الأمثلة التالية:

(16) خالد آتٍ

(17) أ - إن خالداً آتٍ

ب - إن خالداً لـآتٍ

(18) أ - قد يكون خالدٌ آتياً

ب - ربما يكون خالدٌ آتياً

مـن حيـث مجـال التقويـة، يشـير هنخفلـد وماكنزي اعتمـاداً على معطيات من لغات مختلفة إلى أنها يمكن أن تنصب على فعل خطابي كامل أيّاً كانت قوته الإنجازية (إخباراً أو استفهاماً أو أمراً) أو على القوة نفسـها أو علـى طبقـة الفحـوى الخطابي أو على أحـد فعلي هذه الطبقة الإحالي والحملي طبقاً للترسيمات العامة التالية:

(19) أ - (... [(<تقوية> فعل خطابي$_1$)]...)

ب - (... [(فعـل خطابـي$_1$: [<تقويـة> قـوة إنجازيـة (كــ) (ط) (فحوى خطابي$_1$)] (فعل خطابي$_1$))]...)

ج - (... [... (<تقوية> فحوى خطابي$_1$)]...)

د - (... [... (فحوى خطابي$_1$: [(<تقوية> فعل إحالي$_1$)](فحوى خطابي$_1$))...]...)

هـ - (... [... (فحـوى خطابـي$_1$: [(<تقوية> فعل حملي$_1$)...] (فحوى خطابي$_1$)]...)

أمّا من حيث تحقق سـمة التقوية فإنه يتم حسـب اللغات بواسـطة التنغيم بوجه عام وقد يتم إضافة إلى ذلك بالصرف أو التركيب أو بهما معاً.

سـنعود إلى آليات تحقق هذه السـمة في اللغة العربية في مبحث لاحق.

2 . 2. التقوية/التبئير:

تلابـس التقويـة تبئيـر المقابلة من حيث إنهما معاً عمليتان تفضيان إلى تراكيب موسومة تداوليّاً بالنظر إلى التراكيب الأخرى لكنهما تخدمان إستراتيجيتين مختلفتين يمكن ضبطهما كالتالي:

(1) يسـتخدم المتكلم إسـتراتيجية تبئير المقابلة حين يسـتهدف تغييراً مـا فـي المعلومـات المتوافـرة في مخزون المخاطب بالتوسـيع أو

التعويض أو الإبطال أو الحصر أو الانتقاء؛

(2) ويلجأ المتكلم إلى استخدام إستراتيجية التقوية حيث يكون قصده دعم خطابه (أو أحد مكونات خطابه) بما يكفل دفع شك المخاطب أو تردده أو إنكاره. ومما يروز الفرق بين هاتين الإستراتيجيتين واستقلالهما إمكان تواردهما معاً في نفس الخطاب كما هو الشأن في العبارة (20 ب):

(20) أ - لم يخرج خالد بل مكث في البيت

ب - فعلاً، إن خالداً لم يخرج بل مكث في البيت

بالنظر إلى تقنية التمثيل داخل نموذج نحو الخطاب الوظيفي ينبني على الفرق بين طبيعتي التقوية وبؤرة المقابلة أن الأولى ترصد على أساس أنها مخصص يواكب فعلاً خطابياً (أو أحد مكوناته) وأن الثانية يتم رصدها في نفس المستوى العلاقي لكن على أساس أنها وظيفة من الوظائف التداولية.

بيان ذلك في المقارنة بين ترسيمات الفحوى الخطابي العامة التالية:

(21) أ - (... [(<تقوية> فحوى خطابي1)]...)

ب - (... [(فحوى خطابي1) بؤرة مقابلة]...)

ج - (... [(<تقوية> فحوى خطابي1) بؤرة مقابلة]...)

2. 3. التقوية/التبئير وأنماط الخطاب:

يمكن أن نعدّ مخصّص التقوية والوظيفة البؤرة، كباقي المفاهيم النظرية، عناصر من مخزون كليّ تنتقي منه مختلف أنماط الخطاب ما يناسب طبيعتها وما يخدم مقاصدها.

لضبط الكيفيّة التي يتم بها هذا الانتقاء، يتعين القيام بجرد واسع لمتون من أصناف خطابية تتسم بطابع التمثيلية. في انتظار إجراء عملية

جرد كهذه، نرى أن للتوقعات العامة التالية قدراً معقولاً من الورود:

(1) تستخدم إستراتيجيتا التقوية وتبئير المقابلة بالأساس في الخطابات التي تشغّل إن قليلاً أو كثيراً آليات الحجاج كالخطاب العلمي والخطاب الديني والمرافعة والمناظرة ومختلف أصناف الجدل.

(2) يمكن أن ترد في الخطاب الحجاجي فروع بؤرة المقابلة الخمسة لكن أوردها في هذا النمط من الخطابات بؤرتا الإبطال والتعويض اللتان تتساوقان غالباً في نفس الخطاب كما هو الشأن في المثال (20 أ) المكرر هنا للتذكير:

(20) أ - لم يخرج خالد بل مكث في البيت

ويمكن أن يرد التساوق بين بؤرة الإبطال وبؤرة التعويض بتقديم الأولى كما في المثال نفسه أو تقديم الثانية كالحاصل في المثال المعكوس (22):

(22) مكث خالد في البيت ولم يخرج

إلا أن الترتيب الأول أغلب لكونه أقرب إلى منطق الآلية الحجاجية التي تبني الدعوى المدافع عنها على إبطال دعوى منافسة سابقة.

(3) تستخدم إستراتيجية التقوية في الخطاب الحجاجي بتفاوت بواسطة تدرج آلية الحجاج طبقاً لردود فعل المخاطب لتوضيح هذا التدرج وما يستتبعه من وسائل التقوية، دعنا نعيد فحص العبارات (16) و(17 أ - ب) المكررة هنا للتذكير:

(16) خالد آتٍ

(17) أ - إن خالداً آتٍ

ب - إن خالداً لـآتٍ

لنذكّر بما سبق أن بيّناه أن آلية الحجاج في عمومها مجموعة دفوع وأن هذه الدفوع دفعان: دفع ابتدائي ودفع إبطالي.

على هذا الأساس، يمكن أن تعد العبارة (16) دفعاً ابتدائياً خالياً،

لطبيعته هذه، من التقوية ومتضمناً لبؤرة جديدة وأن تعد العبارة (17 أ) دفعاً إبطالياً من الدرجة الأولى متضمناً لبؤرة مقابلة ملقى إلى مخاطب شاكٍّ أو متردّد. أمّا العبارة (17 ب) فهي دفع إبطالي من درجة أعلى ملقى إلى مخاطب منكر.

ومن الممكن أن ترفع درجة التقوية في نفس السياق إذا أصر المخاطب على إنكاره فتكون العبارتان (23 أ- ب) أنسب:

(23) أ - ألا إن زيداً لآت

ب - والله إن زيداً لآت

(4) لرصد التواردات الممكن قيامها داخل الخطاب الحجاجي بناء على ما سبق يمكن اقتراح الترسيمات العامة التالية:

(24) أ - (<حجا> محادثة1:[<دفع ابتدائي> نقلة1: [...
[<Ø>... (بؤرة جديد)]...] (نقلة1))](محادثة1))

ب - (<حجا> محادثة1: [<دفع إبطالي> نقلة1: [...
[<تقوية>... (بؤرة تعويض)]...] (نقلة1))](محادثة1))

ج - (<حجا> محادثة1: [<دفع إبطالي> نقلة1: [...
[<تقوية>... (بؤرة إبطال)]...] (نقلة1))] (محادثة1))

د - (<حجا> محادثة1: [<دفع إبطالي> نقلة1:[...
[<تقوية>... (بؤرة إبطال)... (بؤرة تعويض)] (نقلة1))]
(محادثة1))

تضاف التواردات التي ترصدها الترسيمات التي من هذا القبيل إلى ثوابت بنية الخطاب الحجاجي على مختلف أشكاله.

2. 4. مقابل التقوية: التقليل:

لم يعن هنخفلد وماكنزي بسمة التقليل عنايتهما بسمة التقوية حيث اكتفيا بتعريفها في معرض تعريف التقوية على أساس أنها عكسها، مع

إيراد أمثلة لها من اللغة الصينية كالمثال التالي:

(25) شي - فان أَ

كل - الأكل تقليل

كُلِ الأكلَ

"هلاّ أكلت!"

والواقع أن المعطيات توحي بأن دور التقليل في تنظيم الخطاب لا يقل أهمية عن دور التقوية. بيان ذلك فيما يلي:

(1) يستخدم المتكلم إستراتيجية التقليل (في مقابل إستراتيجية التقوية) حين يكون قصده رفع مسؤولية فحوى خطابه عن نفسه أو التخفيف منها على الأقل. ويتأتى له ذلك بإحدى الطرق الأربع التالية: **أولاً**، نسبة فحوى الخطاب إلى غيره؛ **وثانياً**، تنسيبه (في مقابل إطلاقه) **وثالثاً**، إلقاؤه ملقى مجرد الإمكان والاحتمال؛ **ورابعاً**، استبعاد تحققه.

من أمثلة التقليل بواسطة الطرق الأربعة:

(26) أ - يقال إن خالداً سيتزوج هنداً

ب - سيتزوج خالد هنداً، كما يقال

(27) أ - في رأيي، سيتزوج خالد هنداً

ب - سيتزوج خالد هنداً، حسب توقعاتي

(28) أ - ربما يتزوج خالد هنداً

ب - قد يتزوج خالد هنداً

(29) أ - يستبعد أن يتزوج خالد هنداً

ب - لا أظن أن خالداً سيتزوج هنداً

(2) بالنظر إلى علاقة التقليل بأنماط الخطاب، يمكن أن تبدى الملاحظات الأولية التالية:

(أ) تحكم سمة التقليل الخطاب الصحافي منطوقه ومكتوبه حيث يحرص مبدئياً على "ترجيح" الخبر بنسبته إلى مصدر استقائه (شخصية من الشخصيات، وكالة أخبار، صحيفة من الصحف).

(ب) يتقاسم التقليل والتقوية الخطاب العلمي حيث تستخدم الآلية الأولى في الشق الافتراضي من هذا الخطاب في حين تخص الآلية الثانية شقي البرهان والاستنتاج.

(ج) نفس التوزيع التكاملي لهاتين الآليتين يسم الخطاب الحجاجي (مناظرة كان أم مرافعة أو إشهاراً) حيث ينزع المتكلم إلى تقوية دفوعه وينزع في المقابل إلى التقليل من الدفوع المنافسة.

لنلاحظ في هذا الباب أن ترجيح الخطاب بنسبة فحواه إلى الغير ليس دائماً طريقة من طرق التقليل حيث يمكن أن يلجأ إليه باعتباره وسيلة من وسائل التقوية كما هو الشأن في الخطابات التي من قبيل (30):

(30) في رأي شومسكي، التركيب مستقل عن الدلالة.

3. خصائص التبئير والتقوية في اللغة العربية

تشكّل سمات التبئير والتقوية/ التقليل، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، مخزوناً نظرياً كليّاً تختلف تحقّقاته ووسائل التعبير عنه باختلاف أنماط اللغات واختلاف أنماط الخطاب داخل كل نمط لغوي.

فيما يخص اللغة العربية الفصحى، قوربت ظواهر التبئير والتقوية في النحو والبلاغة العربيين داخل أبواب "التقديم" و"التخصيص" و"القصر" و"التوكيد" باعتبارها تراكيب مخصوصة تسخّر لتأدية أغراض ومقاصد مخصوصة (المتوكل (1982) و(2006)).

فـي هـذا المبحث، نروم دراسـة تحقّقات هـذه الظواهر بالنظر إلى خصائص اللغة العربية في إطار مقاربة تتخذ إطاراً عاماً لها نموذج نحو الخطـاب الوظيفـي وتأخـذ بعيـن الاعتبار ما ورد عـن نفس الظواهر في النحو والبلاغة.

3. 1. التبئير:

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، تتخذ البؤرة مجالاً لها طبقة الفحوى الخطابـي فـي المسـتوى العلاقـي بكاملها أو أحد مكونيهـا وهما الفعل الإحالي والفعل الحملي.

3. 1. 1. تبئير الفحوى الخطابي:

يمكـن أن تكـون البـؤرة المنصبَّة على فحـوى الخطاب رمته بؤرة جديد كما يمكن أن تكون بؤرة مقابلة.

(1) تنصـبّ بـؤرة الجديد على فحـوى الخطاب فتكون إما بؤرة طلب أو بؤرة تتميم كما هو الشأن في الحوار التالي:

(31) أ - هل سيتزوج خالد؟

ب - نعم

ج - سيتزوج خالد

د - نعم، سيتزوج خالد

تسـخّر اللغة العربية للدلالة على بؤرة الطلب المتخذة مجالاً لها فحوى الخطاب إحدى أداتي الاسـتفهام "هل" و"الهمزة" مع فارق في توزيع هاتين الأداتين سنعرض له مفصّلاً في مبحث لاحق.

(1) ويُبَأَّر فحوى الخطاب تبئير مقابلة فتسند إليه بؤرة التوسيع أو بؤرة الإبطال أو بؤرة التعويض أو بؤرة الحصر أو بؤرة الانتقاء كما هو الشأن في الأمثلة التالية:

(32) أ - نجح علي في الامتحان

ب - لم ينجح علي في الامتحان فحسب بل نال جائزة تقدير كذلك/ فوق ذلك/ أيضاً

(33) أ - يقام حفل زفاف في حيّنا

ب - لا يقام حفل زفاف في حيّنا بل يحتفل جيراننا بنجاح ابنهم

(34) أ - آلمك انتقادُ العواذل

ب - لم يؤلمني إلا أنني اتُّهمت بما ليس فيّ

(35) أ - أسافر إبراهيم إلى الخارج أم فضّل الدراسة في بلده؟

ب - فضّل الدراسة في بلده بعد أن فكّر مليّاً

(2) ويتم التحقق الصوري لتبئير فحوى الخطاب انطلاقاً من المبدأ العام الذي يحكم تنظيم المكون البنيوي في نموذج نحو الخطاب الوظيفي عن طريق انتقاء الأطر الصرفية - التركيبية أو التنغيمية الملائمة حسب نوع البؤرة المسندة.

(أ) تتحقق بؤرتا الجديد الطلبية والتتميمية بواسطة الإطار الصرفي - التركيبي (36) المتصدِّر بإحدى أدواتي الاستفهام:

(36) (... ([جملة1: [هل/أ] [...]] (جملة1)]...)

أما بؤرة التتميم فإنها تتحقق بواسطة الإطار التنغيمي (37) باعتبار التنغيم المتنازل الوسيلة المرصودة لهذا الغرض:

(37) (... ([مركب تنغيمي1: [...] (مركب تنغيمي1)]...)

(ب) ويتم تحقق بؤرة المقابلة وبؤرة الانتقاء بواسطة التنغيم وحده فينتقى لذلك الإطار التنغيمي (37) نفسه مع تشديد إضافي.

أما بؤر التوسيع والإبطال والتعويض والحصر فترصد لها الأطر الصرفية - التركيبية (38 أ) و(38 ب) و(38 ج) الواردة في التراكيب

التي من قبيل (32 ب) و(33 ب) و(34 ب):

(38) أ - [... [(جملة1: [[ما/ لم/ لن/ لا...] [...] [فحسب]] [جملة1))] [جملة2: [بل] [...] [كذلك/ أيضا]] (جملة2))]...[

ب - [... [(جملة1: [[ما/ لم/ لن/ لا...] [...]][(جملة1))] [جملة2: [بل] [...] جملة2))]...]

ج - [... [(جملة1: [[ما/ لم/ لن/ لا...] [...]][(جملة1))] [جملة2: [إلا] [...] جملة2))]...]

3. 1. 2. تبئير الفعل الإحالي:

تُسند بؤرتا الجديد الطلبية والتتميمية وبؤر المقابلة الخمس إلى الفعل الإحالي داخل الفحوى الخطابي. من أمثلة ذلك ما نجده حاصلا في العبارات (3 أ - ب) و(4 أ - هـ) المكرر سوقها هنا للتذكير:

(3) أ - من قابلت هذا الصباح؟

ب - (قابلت) هنداً

(4) أ - لقد قابلت زينب هذا الصباح

ب - لا، هنداً قابلت هذا الصباح

ج - لا، التي قابلتها هذا الصباح هندُ

د - لا، ما قابلت إلا هنداً هذا الصباح

هـ - لا، إنما قابلت هذا الصباح هند

وتستخدم في تحقيق البؤر نفس الوسائل فتنتقي نفس الأطر الصرفية - التركيبية والتنغيمية مع اختلاف في تنظيمها على أساس أن البؤر مسندة إلى مكون من مكونات الفحوى الخطابي لا إلى الفحوى الخطاب رمته. بيان ذلك في ما يلي:

(39) أ - (... [(فحوى خطابي1: [... (فعل إحالي1) بؤرة طلب] (فحوى خطابي1)]...)

ب - (... [(مركب اسمي1: [(ضمير استفهام)] (مركب اسمي1)]...)

(40) أ - (... [(فحوى خطابي1: [... (فعل إحالي1) بؤرة تتميم] (فحوى خطابي1)]...)

ب - (... [(مركب تنغيمي1: [(...)] (مركب تنغيمي1)]...)

(41) أ - (... [(فحوى خطابي1: [... (فعل إحالي1) بؤرة توسيع] (فحوى خطابي1)]...)

ب - (... [(جملة1: [... (ما/ لم/ لن/ لا...)] (مركب اسمي1)] [فحسب]] [بل] [(مركب اسمي2)] [كذلك]] (جملة1)]...)

(42) أ - (... [(فحوى خطابي1: [... (فعل إحالي1) بؤرة إبطال (فعل إحالي2) بؤرة تعويض] (فحوى خطابي1)]...)

ب - (... [(جملة1: [... (ما/ لم/ لن/ لا...)] (مركب اسمي1)] [بل] [(مركب اسمي2)] (جملة1)]...)

(43) أ - (... [(فحوى خطابي1: [... (فعل إحالي1) بؤرة حصر] (فحوى خطابي1)]...)

ب - (... [(جملة1: [... (ما/ لم/ لن/ لا...)] [إلاّ] (مركب اسمي1)] (جملة1)]...)

ج - (... [(جملة1: [[إنما]... (مركب اسمي1)]] (جملة1)]...)

(44) أ - (... [(فحوى خطابي1: [... (فعل إحالي1) بؤرة انتقاء]

(فحوى خطابي1))]...)

ب - (...](مركب تنغيمي1: [(...)] (مركب تنغيمي1))]...)

تعدّ الأطر الواردة في القائمة (39 - 44) الأطر المنتقاة المسؤولة عن تحقيق البنيات البؤرية الطلبية والتتميمية والتوسيعية والإبطالية/ التعويضية والحصرية والانتقائية على التوالي، بنقل مستواها العلاقي إلى مستوى صرفي - تركيبي أو تنغيمي.

تستوقفنا ونحن بصدد تبئير الفعل الإحالي ثلاث مسائل يثيرها النحاة والبلاغيون العرب وهي: **أولاً**، "القصر" وأداتاه "إنما" و"ما... إلا"؛ **وثانياً**، "التقديم والتأخير"؛ **وثالثاً**، "التوكيد".

(1) القصر عند البلاغيين العرب من حيث معناه صنفان: "قصر إفراد" و"قصر قلب" ومن حيث حيّزه إمّا قصر صفة على موصوف أو قصر موصوف على صفة.

ولنأخذ عينة للتعريف البلاغي للقصر النص التالي من "مفتاح العلوم" للسكّاكي:

"وحاصل معنى القصر راجع إلى تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثانٍ كقولك:

(45) زيدٌ شاعرٌ لا منجّمٌ

لمن يعتقده شاعراً ومنجماً... ويسمّى هذا قصر إفراد بمعنى أنه يزيل شركة الثاني... وكقولك:

(46) ما زيدٌ منجمٌ بل شاعرٌ

لمن يعتقد زيداً منجماً لا شاعراً ويسمّى هذا قصر قلب بمعنى أن المتكلم يقلب فيه حكم السامع... وللقصر طرق أربعة **أحدها** طريق العطف...، **وثانيها** طريق النفي والاستثناء:

(47) ما زيدٌ إلاّ شاعراً

وثالثها استعمال "إنما" كما تقول في قصر الموصوف على الصفة قصر إفراد:

(48) إنّما زيدٌ يجيء

لمن يردده بين المجيء والذهاب من غير ترجيح لأحدهما، أو قصر قلب لمن يقول: "زيد ذاهب لا جاءٍ"...، **ورابعها** التقديم كما تقول في قصر الموصوف على الصفة:

(49) تميميٌّ أنا

قصر إفراد لمن يرددك بين قيس وتميم، أو قصر قلب لمن ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس".

السؤال الذي يثار هنا هو الآتي: كيف يمكن أن تؤطّر مقاربة البلاغيين لظاهرة القصر داخل نموذج نحو الخطاب الوظيفي؟

من عناصر الإجابة عن هذا السؤال ما يلي:

(أ) تطابق التراكيب التي من قبيل (46) التراكيب التي صنفناها على أساس تضمنها لبؤرتي الإبطال والتعويض متواردتين في نفس العبارة داخل خطاب ذي طابع حجاجي.

(ب) الفرق المقام بين قصر الإفراد وقصر القلب فرق وارد لتباين المفهومين يمكن أن ينبني عليه التمييز داخل بؤرة الحصر بين بؤرتين فرعيتين: بؤرة حصر الإفراد وبؤرة حصر القلب.

(ج) أفرد الجرجاني (دلائل الإعجاز) وبعده السكاكي (مفتاح العلوم) عرضاً مفصّلاً للفروق القائمة بين أداتي الحصر "ما"... "ألا" و"إنما".

ويمكن، في رأينا، أن تُردَّ هذه الفروق إلى فرق رئيس وهو أن استعمال "إنما" دون "ما"..."ألا" يلزم حين يكون المراد لا الحصر فحسب بل كذلك تأكيده وإثباته. يقول الجرجاني: "اعلم أن موضوع "إنما" على أن تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته أو

لما ينزل هذه المنزلة. تفسير ذلك أنك تقول للرجل: "إنّما هو أخوك" و"إنّما هو صاحبك القديم" لا تقوله لمن يجهل ذلك ويدفع صحته ولكن لمن يعلمه ويقربه إلا أنك تريد أن تنبّه للذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب". ويقول السكاكي في نفس التوجه: "... كلمة "إنّ" لما كانت لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه ثم اتصلت بها "ما" المؤكّدة ضاعف تأكيدها فناسب أن يضمن معنى القصر لأن قصر الصفة على الموصوف وبالعكس ليس إلا تأكيداً للحكم على تأكيد".

إذا صحَّ فهمنا لما يكتبه هذان البلاغيّان أمكننا أن نؤوله داخل نموذج نحو الخطاب الوظيفي على أساس أن الأداة "إنما" تُنتقى دون الأداة "ما"..."ألا" حين ترد بؤرة الحصر إفرادية كانت أم قلبية محكومة بمخصص التقوية وأمكننا بالتالي إقامة الربط بين البنيتين العلاقية والصرفية - التركيبية للتراكيب التي من قبيل (48) بالشكل التالي:

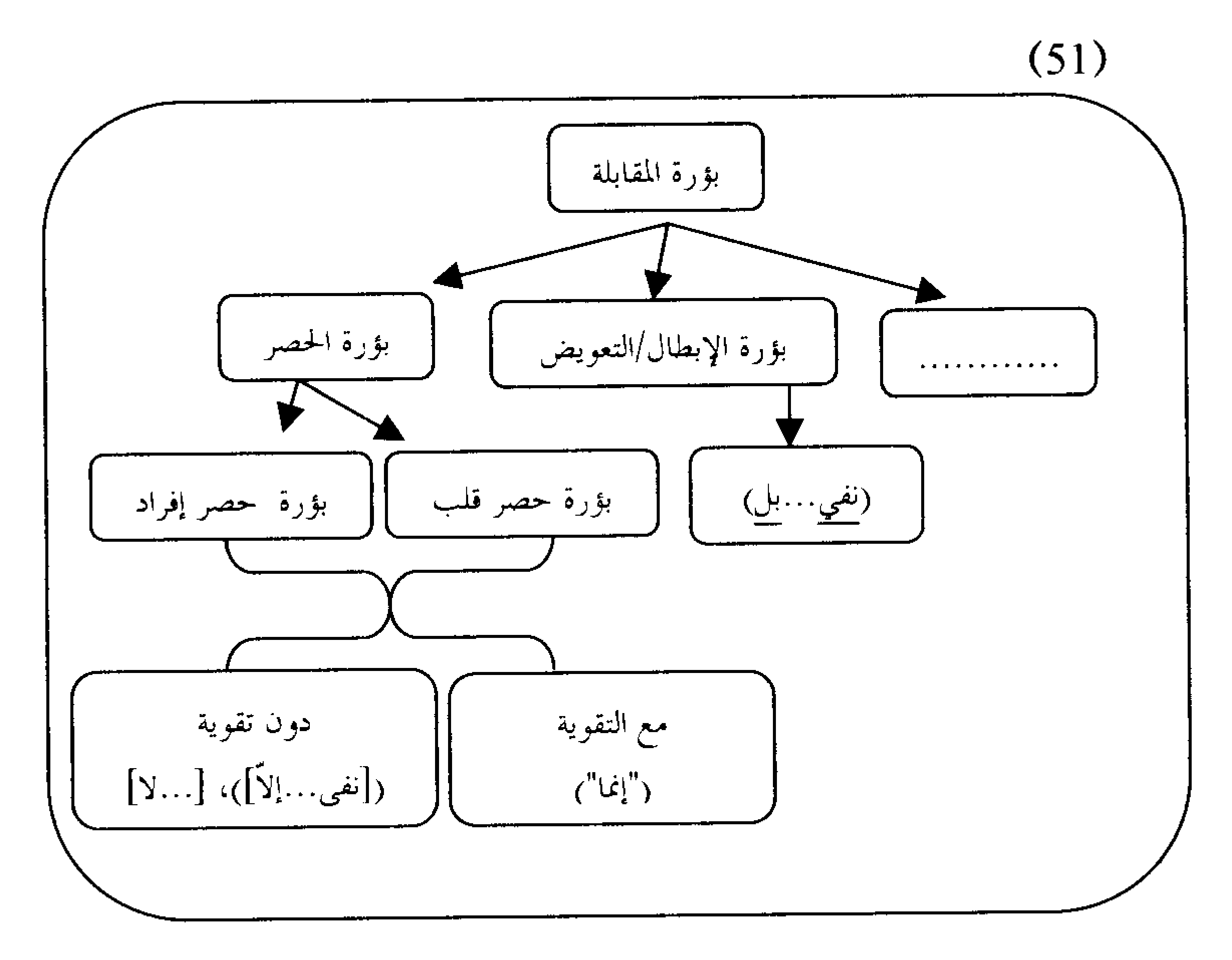
(50) أ - (... [(<تقوية> فحوى خطابي1: [... (فعل إحالي1)
حصر إفراد/ حصر قلب...] (فحوى خطابي1))]...)

ب - (... [(جملة1: [[إنما]... [محمول1] (جملة1))]...)

لنلاحظ أننا نستعيض هنا بالزوج البنيوي (50 أ - ب) عن الزوج البنيوي الآنف إيراده (43 أ - ج) الذي لا يفي بضبط انتقاء الأداة "إنما" في مقابل الأداة "ما"..."ألا".

لتوضيح نتيجة قراءتنا لمقاربة البلاغيين لظاهرة القصر بواسطة التشجيرة (51) التي تمثل لتفريع بؤرة الحصر (بعد نقل التراكيب التي من قبيل (46) من الحصر إلى الإبطال والتعويض):

(51)



(2) من طرق الحصر التي أحصاها السكاكي، كما سبق الإشارة إلى ذلك، التقديم ومثاله السالف إيراده المثال (49).

التقديم عند النحاة والبلاغيين تقديمان: تقديم "لا على نية التأخير" أو تقديم أصلٌ كأن يتقدم المبتدأ على خبره أو الفاعل على المفعول وتقديم "على نية التأخير" كأن يحصل العكس فيقدَّم الخبر على المبتدأ كما هو الشأن في المثال (49) أو يقدم المفعول على الفاعل كما في المثالين (52 ب - ج):

(52) أ - قتل زيد الخارجيّ

ب - قتل الخارجيَّ زيدٌ

ج - الخارجيَّ قتل زيدٌ

يتبين من المثالين (52 ب - ج) أن تقديم المفعول على الفاعل درجتان: تقديم توسيط يحتل فيه المفعول الموقع الوسط بين الفعل والفاعل وتقديم تصدير يحتل فيه هذا المكون الموقع الصدر في الجملة.

بيان الفرق بين تقديم التوسيط وتقديم التصدير في ما يلي:

(أ) يقول الجرجاني عن التقديم الأول: "قال النحويون إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما يقع بإنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه كمثل ما تعلم من رجالهم في حال "الخارجي" يخرج فيعيث ويفسد ويكثر منه الأذى أنهم يريدون قتله ولا يبالون من كان القتل منه ولا يعنيهم منه شيء فإذا قتل وأراد مريد الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجيّ فيقول (قتل الخارجيّ زيدٌ) ولا يقول (قتل زيدٌ الخارجيَّ)".

سبق أن أوّلنا فحوى هذا النص في مكان آخر (المتوكل (1986) و(2006)) على أساس أن توسيط المفعول في التراكيب التي من قبيل (52 ب) راجع إلى أن هذا المكون يشكّل محطّ الحديث فاقترحنا أن تُسند إليه الوظيفة التداولية المحور باعتبار المثال (52 ب) جواباً طبيعياً عن السؤال (53 أ) لا عن السؤال (53 ب):

(53) أ - من قتل الخارجيَّ؟

ب - من قتل زيدُ؟

(ب) أمّا تقديم التّصدير فيصفه السّكّاكي كالتالي: "إذا قلت: (بزيدٍ مررت) أفاد أن سامعك كان يعتقد مرورك بغير "زيد" فأزلت عنه الخطأ **مخصّصاً** مرورك بـ "زيد" دون غيره. **والتخصيص لازم التقديم** ولذلك تسمع أئمة علم المعاني في معنى (إيّاك نَعبدُ وإيّاك نَستعينُ) يقولون نخصُّك بالعبادة لا نعبد غيرك ونخصّك بالاستعانة بك لا نستعين أحداً سواك".

المفاد من هذا النّص حين نقارنه بالنّص السابق إيراده أن مقاربة السكاكي للتراكيب التي من قبيل (49) و(52 ج) مقاربة واحدة قوامها أن التخصيص أهم سمات الحصر وأن التقديم ليس إلا إحدى طرقه (إضافة إلى العطف والاستثناء واستعمال الأداة "إنما") على هذا

الأسـاس، يصبح من الممكن أن نعد المكوّن الخارجي في المثال (52 ج) حاملاً لبؤرة الحصر إما إفراداً باعتبار المثال جواباً عن السؤال (54 أ) أو قلباً باعتباره ردّاً على الجملة (54 ب):

(54) أ - آلخارجيَّ قتل زيدٌ أم السارق؟

ب - قتل زيدٌ السارقَ

(3) مصطلح "التوكيد" (أو "التأكيد") من المصطلحات الكثير ورودها فـي الفكـر اللغـوي العربـي القديم كما هو معلـوم، وهو إلى ذلك مصطلـح يطلـق على عدة مفاهيم تلابس تـارة التّبئير وتارة التّقوية وإن كان جلّهـا أدخـل فـي التقويـة منهـا فـي التبئير. لهذا السـبب نستحسـن إرجـاء الحديـث عن هذا المصطلـح إلى المبحث الذي نفرده لخصائص التقوية في اللغة العربية.

3. 1. 3. تبئير الفعل الحملي:

يشـكّل فعـلاً حملياً، كمـا رأينا، داخل الفحـوى الخطابي محمولُ العبارة. ومحمول العبارة في نظرية النحو الوظيفي إما دالّ على عمل/ حـدث أو وضـع أو حالـة. وتكـون في هذه الحالات الأربع إما فعلاً أو صفة. من أمثلة ذلك:

(55) أ - قدمت هند (عمل - فعل)

ب - دوّى الرعد (حدث - فعل)

(56) عليٌّ جالس (وضع - صفة)

(57) عليٌّ سعيد (حالة - صفة)

يسـتقطب الفعل الحملي، بوجه عام، ما يسـتقطب الفعل الإحالي مـن بـؤر حيـث يمكن أن تسـند إليه بؤرتا الجديد الطلبيـة والتتميمية أو إحدى بؤر المقابلة الخمس مع فارق في وسائل التبئير تختلف باختلاف اللغات.

بالنظر إلى اللغة العربية، يستفهم عن المحمول بضمير استفهام ("ما"، "كيف"...) إذا كان صفة:

(58) أ - كيف خالد؟

ب - (خالد) فرحٌ

(59) أ - ما عليّ؟

ب - (عليّ) مدير تسويق

أمّا إذا كان المحمول فعلاً فالاستفهام عنه يتم بواسطة ضمير استفهام يضافره ما يعرف بالفعل المساعد وما تقترح تسميته بكيفية أدق "ضمير الفعل":

(60) أ - ما (ذا) فعلت هندُ؟

ب - اغتسلت

ويُلجأ إلى آلية ضمير الفعل، ولو على ندرة، في تكوين الجمل "شبه المفصولة" المبأر فيها المحمول القائمُ المصدرُ مقامه:

(61) الذي/ما فعلت هندُ الاغتسال

لنلاحظ هنا أن التراكيب التي من قبيل (61) تكتسي طبيعتها تامة حين ترد "جواباً - صدى" لسؤال يستخدم نفس الآلية معنى ذلك أن الجملة (61) جواب للسؤال (62) أكثر منها جواباً للسؤال 60 أ):

(62) ما الذي فعلت هند؟

ويُبأّر الفعل الحملي تبئير توسيع وتبئير إبطال وتعويض وتبئير حصر وتبئير انتقاء بالوسائل المستخدمة في تبئير الفعل الإحالي فعلاً كان أم صفة. بيان ذلك في الأمثلة التالية:

(63) أ - ليس خالد شاعراً فحسب بل فيلسوفاً كذلك

ب - لم ينجح عليّ فحسب بل تفوق كذلك

(64) أ - ليس خالد فيلسوفاً بل شاعراً

ب - لم يرسب عليّ بل نجح

(65) أ - خالد فيلسوف لا شاعر

ب - ما خالد إلا فيلسوف

ج - إنما خالد فيلسوف

د - فيلسوف خالد

(66) أ - أخالد شاعر أم فيلسوف؟

ب - (خالد) فيلسوف

(67) أ - أرسب عليّ أم نجح؟

ب - نجح (عليّ)

يقيّد تماثلَ الوسائل في تبئير الصفة والفعل ملاحظتان: **أولاهما** أن حصر الفعل يتأتّى بواسطة الأداة "إنما" دون الأداة "ما"..."ألا":

(68) أ - إنما إبراهيم يرطن

ب - * ما إبراهيم إلا يرطن

وثانيتهما أن تبئير الحصر وتبئير الانتقاء بواسطة التقديم غير فارق إذا كان المحمول فعلاً إذ إن التقديم حكمه أصلاً فيتحقق هذان التبئيران بواسطة النبر المشدّد كما هو الشأن في المثال (67 ب).

إذا صحَّ ما قلناه عن إسناد مختلف أصناف البؤرة وعن كيفية تحققه في اللغة العربية، أمكننا أن نصوغ ذلك على النحو التالي:

(69) أ - (... [(فحوى خطابي1: [... (فعل حملي1) بؤرة طلب] (فحوى خطابي1))]...)

ب - (... [(جملة1: [[كيف/ ما] [صفة]] (جملة1))]...)

ج - (... [جملة1: [[ماذا - فَعَل] [مركب اسمي1] (جملة1))]...)

(70) أ - (... [(فحوى خطابي1: [... (فعل حملي1) بؤرة تتميم]

(فحوى خطابي1))]...)

ب - (... [(مركب تنغيمي1: [صفة] (مركب تنغيمي1))]...)

ج - (... [جملة1: [[ما/الذي - فَعَل] [مصدر] (جملة1))]...)

(71) أ - (... [(فحوى خطابي1: [... (فعل حملي1) بؤرة توسيع] (فحوى خطابي1))]...)

ب - (... [(جملة1: [[نفي] [صفة/ فِعْل]... [فحسب] [بل] [صفة/ فِعْل]] (جملة1))]...)

(72) أ - (... [(فحوى خطابي1: [... (فعل حملي1) بؤرة حصر] (فحوى خطابي1))]...)

ب - (... [جملة1: [[نفي]... [إلا] [صفة]]] (جملة1))]...)

ج - (... [جملة1: [[إنما]... [صفة]]] (جملة1))]...)

د - (... [جملة1: [[صفة]...] (جملة1))]...)

هـ - (... [جملة1: [[إنما]... [فِعْل] (جملة1))]...)

(73) أ - (... [(فحوى خطابي1: [... (فعل حملي1) بؤرة انتقاء] (فحوى خطابي1))]...)

ب - (... [(مركب تنغيمي1: [صفة/ فعل]...] (مركب تنغيمي1))]...)

3. 1. 4. التبئير الأحادي/التبئير المتعدّد:

يلفت هنخفلد وماكنزي النظر إلى وجود تراكيب تتضمن أكثر من ضمير استفهام واحد كما هو الشأن في الجملة (74) مثلاً:

(74) من أعطى من ماذا؟

عُنينا بهذا الضرب من التراكيب منذ زمن (المتوكل (1986)) وأفضى بنا فحص المعطيات (من اللغة العربية ومن غيرها) إلى أنها تشكّل استثناء لقيد أحادية الإسناد القاضي بألاّ تسند نفس الوظيفة إلى أكثر من مكون واحد في نفس المجال (الجملة مثلاً) وفرّعنا عن هذا القيد العام قيداً يخصّ إسناد البؤرة يمكن أن نعيد صوغه في إطار نموذج نحو الخطاب الوظيفي بالشكل التالي:

(75) **قيد أحادية إسناد الوظيفة البؤرة**

"لا تسند الوظيفة البؤرة:

(أ) إلى طبقة فحوى الخطاب وإلى أحد مكوناتها؛

(ب) إلى أكثر من فعل إحالي ولا إلى أكثر من فعل حملي واحد داخل طبقة فحوى الخطاب الواحدة".

بيان انطباقية القيد (75) في ما يلي:

(1) يتعذر إسناد البؤرة إلى فحوى الخطاب رمته وإلى أحد مكوناته سواء أكانت البؤرة بؤرة جديد أم كانت بؤرة مقابلة كما يدل على ذلك لحن العبارات (76 ج – و) والعبارات (77 ب) و(78 ب):

(76) أ – هل شربت رغدة لبناً؟

ب – أشربت رغدة لبناً؟

ج – * هل ماذا شربت رغدة؟

د – * أماذا شربت رغدة؟

هـ – * هل شربت رغدة ماذا؟

و – * أشربت رغدة ماذا؟

(77) أ – ما الخبر؟

ب – نحتفل بعيد ميلاد غادة (بنبر كل المكونات)

ج – * نحتفل بعيد ميلاد غادة (بنبر "غادة" فقط)

(78) أ – ما شربت رغدة لبناً بل أكلت عنباً

ب – * ما شربت رغدة لبناً بل عنباً أكلت

لنلاحظ بهذا الصدد أن التراكيب التي من قبيل (76 ج – د) رُدَّ لحنها في منظور اللسانيات الصورية (التوليدية التحويلية خاصة) إلى توارد "مصدريّين" (أداة استفهام وضمير استفهام) في نفس الموقع الصدر (الذي لا يتحمل إيواء أكثر من مكون واحد). والواقع أن مكمن اللحن في هذه التراكيب إسناد بؤرتين إحداهما إلى الفحوى الخطابي والثانية إلى أحد مكوناته. دليل صحة ما نذهب إليه عدم سلامة المثالين (76 هـ – و) حيث احتل ضمير الاستفهام وأداة الاستفهام موقعين مختلفين متباعدين دون أن يرفع اللحنَ اختلافُهما وتباعدُهما.

(2) ولا يسوغ بحكم الشق الأول من القيد (75) أن تسند أكثر من بؤرة واحدة داخل نفس الفحوى الخطابي سواء أكان المسند إليه فعلاً إحاليّاً أم كان فعلاً حمليّاً:

(79) أ – ما قابل خالد إلا رغدة

ب – * ما قابل خالد إلا رغدة إلا غادة

ج – * ما قابل خالد إلا رغدة لا غادة

(80) أ – ما أعطى خالد الهدية إلا رغدة

ب – ما أعطى خالد رغدة إلا الهدية

ج – * الهدية ما أعطى خالد إلا رغدة

د – * رغدة ما أعطى خالد إلا الهدية

(81) أ – خالد فرح لا حزين

ب – ما خالد إلا فرح

ج - * ما خالد إلا فرح إلا سعيد

د - * ما خالد إلا فرح لا حزين

بناء على فحص هذه المعطيات في اللغة العربية (التي يمكن تعميمها دون إشكال) يتأتّى لنا الدفع بأن القيد (75) بشقيه ينطبق انطباقاً مطرداً إذا استثنينا شذوذ التراكيب الاستفهامية التي من قبيل (74) وجوابها (82) والتراكيب المتضمنة لبؤرتي الإبطال والتعويض الممثل لها بالعبارتين (83 أ - ب):

(82) أعطت هند زينب سواراً

(83) أ - ما عانقتُ إبراهيم بل عليّاً

ب - عانقت عليّاً لا إبراهيم

يمكن أن يعد هذا الاستثناء، في الواقع، استثناء غير حقيقي استناداً إلى الملاحظتين التاليتين:

(أ) يشير هنخفلد وماكنزي إلى أن التراكيب التي من قبيل (74) لا تشكّل قاسماً من القواسم المشتركة بين اللغات إذ إن عدداً من اللغات لا تستخدم آلية الاستفهام المتعدّد وعدداً منها لا تستخدمها إلا نادراً. ويمكن القول، إضافة إلى ذلك، إن هذه الآلية ذات "إنتاجية محدودة" حيث لا يسوغ أن يتوارد في نفس العبارة أكثر من ثلاثة ضمائر استفهام:

(84) * من أعطى من ماذا متى

كما يُلاحظ أن الاستفهام المتعدّد يمتنع حين تكون ضمائر الاستفهام حدوداً لواحق لا حدوداً موضوعات:

(85) أ - متى سافر إبراهيم؟

ب - أين سافر إبراهيم؟

ج - * متى سافر إبراهيم أين؟

(ب) أمّا التراكيب المتضمنة لبؤرتي الإبطال والتعويض مثل التركيبين (83 أ - ب) فيمكن تأويلها على أن البؤرتين تشكلان عنصرين متلازمين لسلسلة بؤرية واحدة بل يمكن عدّهما عنصرَي بؤرة واحدة يمكن تسميتها "بؤرة الدحض" مثلاً؛

بهذا التأويل يرتفع شذوذ هذا الضرب من العبارات عن الخضوع للقيد (75).

إن ما قلناه هنا عن امتناع التبئير المتعدّد والقيد الذي وضعناه على إسناد البؤرة لا يعدو أن يكون مجرّد وصف يستوجب أن يُردف بتفسير ملائم لهذه الظاهرة.

يقول الجرجاني وهو يعلّل امتناع الجمع بين الأداة "ما"..."ألا" و"لا" النافية: "ليس من كلام العرب أن يقولوا "ما زيد إلا قائم لا قاعد" فإن ذلك إنما لم يجز من حيث إنك إذا قلت "ما زيد إلا قائم" فقد نفيت عنه كل صفة تنافي القيام وصرت كأنك قلت "ليس هو بقاعد ولا مضطجع ولا متكئ وهكذا حتى لا تدع صفة يخرج بها من القيام. فإذا قلت من بعد ذلك "لا قاعد" كنت نفيت بـ "لا" العاطفة شيئاً قد بدأت فنفيته وهي موضوعة لأن تنفى بها ما بدأت فأوجبته لا لأن تفيد بها النفي في شيء قد نفيته".

هذا الضرب من التعليلات لا شك وارد لكنه يظل تعليلاً محليّاً يخصّ تراكيب بعينها ولا يرقى إلى مستوى التفسير الشمولي لظاهرة امتناع التبئير المتعدّد بمختلف تجليّاته.

في اتجاه السعي نحو رصد وتفسير هذه الظاهرة بما يكفي من الشمول، قد يكون من المُسعف اللجوء إلى أدبيات "التداوليات الحديثة" وبالخصوص "قواعد الحوار" كما سطرها جرايس (جرايس (1975)) حيث يمكن إرجاع لحن التراكيب المتعدّدة البؤر إلى خرق قاعدتين معاً: "قاعدة الوضوح" التي توجب ضمن ما توجبه أن يخلو

الخطاب من أي تشويش أو إبهام وخاصة "قاعدة الكم" التي تقضي بألاّ يفوق كمُّ المعلومات المتواترة في الخطاب القدر الذي يحدّده المقام ويحتاج إليه المخاطب.

إلا أن ما نطلبه هو التفسير الشامل النابع من نموذج نحو الخطاب الوظيفي نفسه مماشاةً لمبدأ التجانس النظري.

في هذا الإطار نرى أنه من الممكن اقتراح التعليل المعرفي العام المؤقت التالي الذي نستوحيه من تصوّر نظرية النحو الوظيفي بوجه عام لقيد ما يسمى "الكفاية النفسية": إذا كان من شروط نجاح إنتاج الخطاب وضمان استمراره وتطوره أن تتضمن كل نقلة من نقلاته إحدى البؤر فإن من شروط نجاح تلقّيه وضمان فهمه وتأويله ألا تتعدد بؤر فحوى الخطاب داخل نفس الفعل الخطابي من نفس النقلة.

أمّا منع إنتاج العبارات متعدّدة البؤر طبقاً للقيد (75) فلا ينتظر أن يجرى في المستوى الصرفي - التركيبي (بالنظر إلى عدم إمكان توارد صرفات ورتب معيّنة) بل إنه يتم بدءاً في المستوى العلاقي نفسه حيث تعد البنيتان العلاقيّتان (86 أ - ب) من البنيات العلاقية غير الممكنة:

(86) أ - *(... [(فحوى خطابي[1]: [... (بؤرة)...] (فحوى خطابي[1])) بؤرة]...)

ب - *(... [(فحوى خطابي[1]: [... (بؤرة[1])... (بؤرة[ن])...] (فحوى خطابي[1]))]...)

3. 2. التقوية:

عرضنا في مبحث سابق لمفهوم التقوية في مقابل مفهوم التبئير. ولنذكر هنا بأهم خصائص هذا المفهوم:

(أ) التقوية إستراتيجية خطابية يروم المتكلم باستعمالها دعم خطابه في مقام التشكك أو التشكيك أو الإنكار.

وتقابلها إستراتيجية التقليل التي تستخدم لرفع المسؤولية عن المتكلم أو التخفيف منها بنسبة الخطاب إلى الغير أو تنسيبه أو استبعاد تحققه أو إلقائه ملقى مجرد الاحتمال.

(ب) خلافاً للتبئير، ليست التقوية/التقليل وظيفة تداولية بل هي سمة ترصد داخل خانة مخصّص إحدى طبقات المستوى العلاقي أو مخصّص أحد مكونات طبقة من طبقاته.

(ج) بخلاف التبئير كذلك، تتسم التقوية/التقليل بطابع التدرُّج حيث يمكن القول إن ثمة سلمية تقوية (وسلمية تقليل) تنعكس في الوسائل المعجمية والصرفية - التركيبية والتنغيمية المرصودة لها في كل لغة.

(د) ليست التقوية/التقليل حكراً على مكوّن بعينه مقصورة عليه بل إنما يمكن أن تنصبّ، باعتبارها مخصّصاً، على أي طبقة من طبقات الخطاب حيث تكون مخصّصاً للفعل الخطابي وللفحوى الخطابي أو للفعل الإحالي أو للفعل الحملي.

3. 2. 1. التقوية في الفعل الخطابي:

يمكن أن تنصب التقوية على الفحوى الخطابي باعتباره طبقة لكن خاصيتها (في مقابل التبئير) إمكان انصبابها على القوة الإنجازية أيضاً.

3. 2. 1. 1. تقوية الإنجاز:

يشير هنخفلد وماكنزي إلى أن التقوية والتقليل سمتان يمكن أن تأخذا في مجالهما القوة الإنجازية داخل نفس الفعل الخطابي سواء أكان إخباراً أم استفهاماً أم أمراً أم غير ذلك.

كما يشيران إلى أن اللغات تسخر لهذا الغرض وسائل معجمية أو صرفية - تركيبية إلى جانب الوسائل التنغيمية.

1 - تستخدم اللغة العربية لتقوية الإنجاز معجمياً فعلاً إنجازيّاً (من زمرة أفعال القول) يؤكده، كما يتبين من المقارنة بين طرفي الأزواج التالية:

(87) أ - أنهى عليّ تدريبه بتفوق

ب - أخبرك أن عليّاً أنهى تدريبه بتفوق

(88) أ - هل زرت قريبك؟

ب - أسألك هل زرت قريبك

(89) أ - اذهب!

ب - آمرك أن تذهب

ومن اللواحق (الظروف) ما يؤدّي الغرض نفسه كاللاحق "قطعاً" الذي لا يقوّي فحوى العبارة بقدر ما يقوّي الإخبار نفسه كما هو الشأن في الجملة (90) المرادفة للجملة (91):

(90) قطعاً، أنهى عليّ تدريبه بتفوق

(91) أقول قاطعاً/ أقول قولاً قاطعاً إن عليّاً أنهى تدريبه بتفوق

بصدد هذا الضرب من اللواحق بينّا في مكان آخر (المتوكل (2003)) أن اللاحق "جداً" لاحق إنجازي في الأصل (قبل أن ينتقل إلى طبقات سفلى) يُكَمِّم في اتجاه التقوية القوة الإنجازية نفسها لا فحوى الخطاب أو أحد عناصره. بيان ذلك في الأمثلة التالية:

(92) أ - أنهى عليّ تدريبه بتفوق، جداً

ب - أقول جادّاً إن عليّاً أنهى تدريبه بتفوق

ومن الوسائل المعجمية التي تكاد اللغة العربية تختص بها في تقوية التحذير والإغراء بوصفهما قوتين إنجازيتين كما سبق أن بيّنا تكرار لفظ المحذر منه والمغرى به:

(93) أ - الأسد!

ب - الأسد الأسد!

(94) أ - أخاك!

ب - أخاك أخاك!

2 - أمّا التقليل من القوة الإنجازية فيُعمد فيه إلى إحدى وسيلتين: **أولاهما**، دمج الفعل الإنجازي ("أخبر"، "سأل"، "أمر"...) في تراكيب مخصوصة المقصود بها "التلطيف"؛ و**ثانيتهما**، إضافة ظرف لاحق من قبيل ("من فضلك"، "رجاء"، "لو سمحت"...). من أمثلة ذلك ما يلي:

(95) أ - أريد أن أسألك متى سيأتي دوري؟

ب - هل من الممكن أن أسألك متى سيأتي دوري؟

(96) ناولني الملح، من فضلك!

لنلاحظ أن العبارات التي من قبيل (95 أ - ب) ليست جملاً مركبة بالمعنى المعروف حيث إن "أريد أن" و"هل من الممكن" ألفاظ متحجرة فارغة دلالياً ترصد بالتالي في المستوى العلاقي بدءاً دون أن يكون لها وجود في المستوى التمثيلي شأنها في ذلك شأن ألفاظ التهاني والشكر التي مر بنا فحصها ومناقشة كيفية التمثيل لها.

وقد تتضافر الوسيلتان زيادة في التقليل فنحصل على عبارات من قبيل (97) مثلاً:

(97) أريد أن أسألك متى سيأتي دوري، من فضلك

يغلب ورود التراكيب التي من قبيل (95 أ - ب) و(96) و(97) في المقامات "الرسمية" حيث تقتضي علاقة المتخاطبين أن ينطبع الحوار باللياقة والتأدّب.

3. 2. 1. 2. تقوية الفحوى الخطابي:

(1) لتقوية الفحوى الخطابي بوصفه طبقة من طبقات الفعل الخطابي

وسائل معجمية أو صرفية - تركيبية معززة بالتنغيم.

(أ) يُقوّي الفحوى الخطابي معجمياً بفعل من أفعال التوكيد (مستعملاً استعمالاً إنجازيّاً) أو بلاحق من اللواحق التي تفيده، منها على سبيل المثال "بكلّ تأكيد" و"بدون شك" و"فعلاً" و"حقّاً":

(98) أؤكد لك أن عليّاً فاز بما يبتغيه

(99) فاز عليٌّ بما يبتغيه، بكل تأكيد/ فعلاً، حقاً، دون شك

(ب) الغالب في تقوية الفحوى الخطابي صرفيّاً أن يكون بواسطة الأداة "إنّ":

(100)أ - إن عليّاً سينجح

ب - إن عليّاً ظافر إن شاء الله!

ويلجأ في تقوية الفحوى الخطابي كذلك إلى "اللام" (لام الابتداء/ لام التوكيد في المصطلح النحوي) كما هو الشأن في المثالين التاليين:

(101)أ - لـعليٌّ ظافر

ب - لـقد نجح عليّ

(102)أ - لَـظافر عليّ

ب - لـسوف ينجح عليّ

كما تستدعي الأداتان "إنّ" و"اللام" ملاحظتان نجملهما في ما يلي:

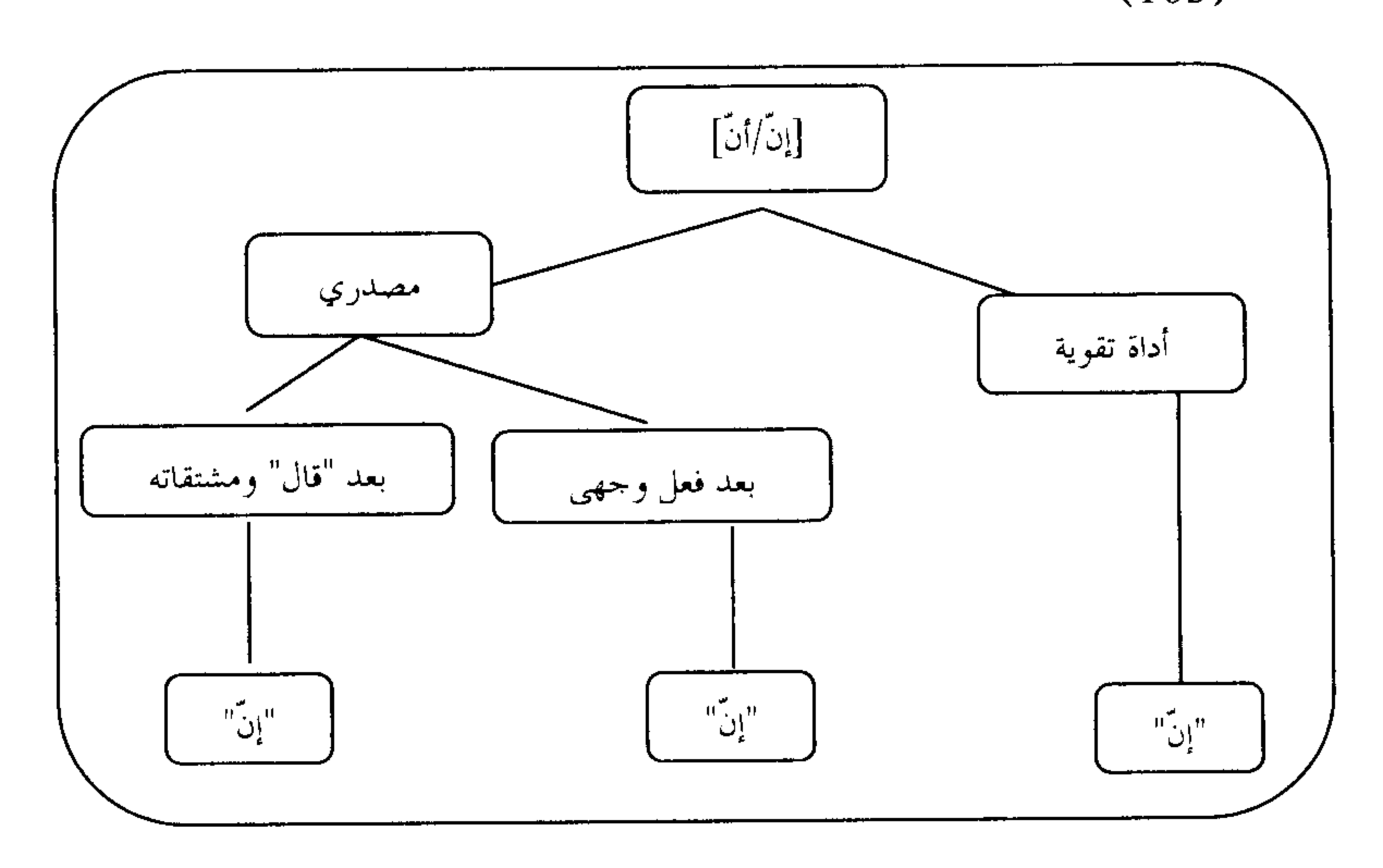
أولاً، تقوم "إنّ" (بالفتح) بدور "المصدري" حيث تستخدم وسيلة لإدماج جملة في جملة أخرى وإلى هذا يذهب بعض النحاة الذين يعدُّونها "حرفاً موصولاً" وترد مفتوحة الأول إذا كان الفعل الرئيس الذي يحكمها فعلاً وجهيّاً من قبيل "ظنّ" و"اعتقد" وغيرهما ومكسورة الأول إذا كان الفعل الرئيس الفعل "قال" أو أحد مشتقاته.

في هذه الحالة لا تفيد التوكيد بالضرورة خلافاً لما يذهب إليه النحاة إذ إنها لازمة الوجود سواء أقصد بها التوكيد أم لم يقصد.

أمّا "إنّ" (بالكسر) الواردة ابتداء فهي للتقوية كما هو الشأن في المثالين (100 أ - ب).

يتلخص لدينا من هذا، إذن، أن "إنّ" (بالكسر) إمّا أداة قائمة الذات تقوم بدور تقوية الفحوى الخطابي أو مجرد بديل سياقي لأداة ثانية هي "إنّ" بالفتح كما يتضح من التشجيرة (103):

(103)



من البيّن أن هذه المقاربة تسير في اتجاه يخالف تماماً اتجاه النحاة الذين يعدّون "إنّ" (بالفتح) فرعاً عن "إنّ" (بالكسر) إذ إن العكس هو الحاصل بين "إنّ" المفتوحة وبديلها السياقي المكسور.

ثانيا، ترد اللام للتقوية بمفردها كما في المثالين (101 أ) و(102 أ) كما يمكن أن توارد أداة تقوية أخرى كما في المثالين (101 ب) و(102 ب) وكذلك في المثال (104):

(104)إنّ علياً لظافر إن شاء الله

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هنا يخصّ مدى حيّز اللام ويمكن صوغه كالتالي: هل تَنصبُّ اللام على فحوى العبارة كلها أم ينحصر حيزها في المكون الذي تقترن به؟

الأصح، في رأينا، هو الافتراض الأول اعتماداً لحدس النحاة ومقاربتهم لاستعمال اللام الذي يلخّصها ابن هشام (المغني) كالتالي: "(فائدة لام الابتداء) توكيد مضمون الجملة ولهذا زحلقوها في باب "إنّ" عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين... وذلك لأن أصلَ (إن زيداً لقائم) (لإن زيداً قائم)".

على هذا الأساس، تكون اللام أداة لتقوية طبقة فحوى الخطاب رمتها سواء أدّت هذا الدور بمفردها أم بتضافر مع أدوات أخرى وأيّاً كان موقعها في الجملة.

ثمة بقية حديث عن اللام في المبحث الذي نفرده لتقوية الفعل الحملي.

(2) عني النحاة بما أسموه "حروف الجواب" مثل "نعم" و"لا" و"بلى" و"أجل" و"كلاّ" (ذكراً للمعروف منها والأشهر) فأحصوا معانيها واستعمالاتها.

بناءً على أن هذه الألفاظ تقوم مقام جُمل، نقترح أن نسميها "ضمائر الجملة" على غرار "ضمائر الاسم" و"ضمائر الفعل" ونقترح أن نحصرها في زمرتين اثنتين: زمرة الأجوبة وزمرة الردود باعتبار الردود أجوبة مقوّاة.

تدرج في الزمرة الأولى "نعم" و"لا" باعتبار ورودهما جوابين لاستفهام موجب وفي الزمرة الثانية كل من "بلى" و"أجل" و"كلاّ" على أساس ورودها ردوداً مقوّاة على نفي أو استفهام منفي وخبر يقصد تصديقه وخبر/استفهام يقصد إبطاله على التوالي.

بيان هذه الفروق في المعطيات التالية:

(105)أ - هل سيطعمنا صاحب البيت؟

ب - نعم

ج - لا

(106)أ - لن يطعمنا صاحب البيت

ب - بلى!

(107)أ - ألن يطعمنا صاحب البيت؟

ب - بلى!

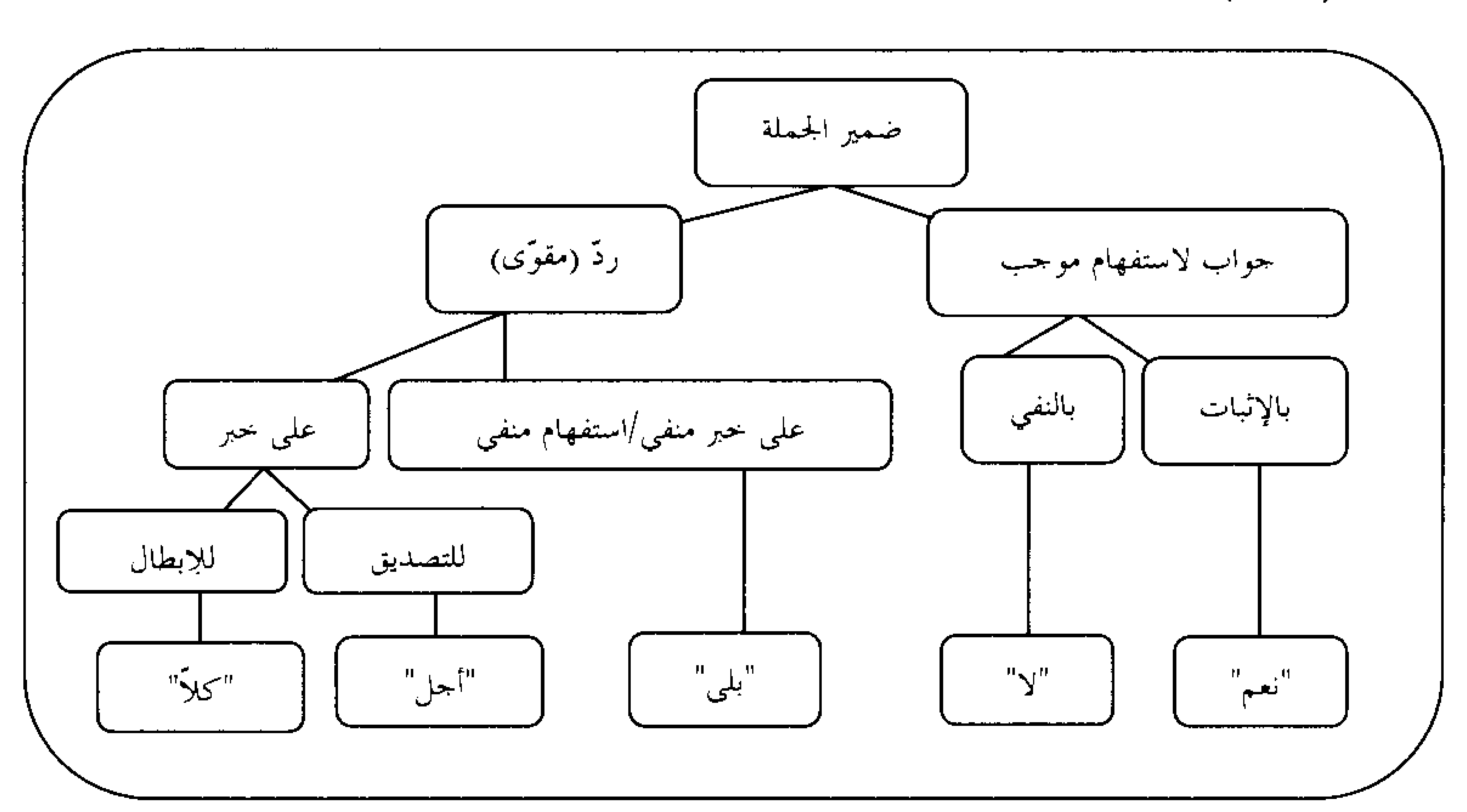
(108)أ - سيطعمنا صاحب البيت/ هل سيطعمنا صاحب البيت؟

ب - أجل

ج - كلاّ

إذا صحّ هذا كان من الممكن رصد التوزيع التكاملي لضمائر الجملة بواسطة التشجيرة (109):

(109)



(3) كما يمكن تقوية الفحوى الخطابي يمكن كذلك التقليل منه. وقد فصّلنا القول، في مبحث سابق، في استعمال هذه الإستراتيجية وطرقها الأربعة (الترجيع والتنسيب وإلقاء الفحوى ملقى الإمكان

والاحتمال واستبعاد تحققه) والأنماط الخطابية التي تستخدمها.

نكتفي هنا إذن بإعادة سوق الأمثلة:

(25) **الترجيع**

أ - يقال إن خالداً سيتزوج هنداً

ب - سيتزوج خالد هنداً، كما يقال

(26) **التنسيب**

أ - في رأيي، سيتزوج خالد هنداً

ب - سيتزوج خالد هنداً، حسب توقعاتي

(27) **ملقى الاحتمال**

أ - ربما يتزوج خالد هنداً

ب - قد يتزوج خالد هنداً

(28) **الاستبعاد**

أ - يستبعد أن يتزوج خالد هنداً

ب - لا أظن أن خالداً سيتزوج هنداً

3. 2. 2. تقوية الفعل الإحالي:

يمكن أن تلج التقوية طبقة الفحوى الخطابي فتنصبّ على أحد الأفعال الإحالية التي تتضمنها. وتستخدم لهذا الغرض وسائل معجمية أو صرفية - تركيبية.

(1) يقوّى الفعل الإحالي معجميّاً بتكرار لفظه ("التوكيد اللفظي" في اصطلاح النحاة) أو بواسطة أحد ضمائر الانعكاس كما هو الشأن في المثال (110) و(111) على التوالي:

(110) قابلت هنداً هنداً

(11) قابلت هنداً نفسها/ عينها

(2) أورد النحاة في باب "التوكيد" - وفي شق "التوكيد المعنوي" خاصة - التراكيب التالية:

(112)أ - جاء الركب كله

ب - جاء الركب جميعه

(113)جاء الركب كله أجمع

يثير لدينا هذا الضرب من التراكيب مجموعة من التساؤلات أهمها ما يلي:

التساؤل الأول (وقد ألمحنا إليه آنفاً) هو: ما هي طبيعة الآلية المستخدمة؟ أهي تبئير أم تقوية؟

يذهب النحاة إلى أنها توكيد إلا أنه من الممكن أن تعد تبئيراً وتبئير قلبٍ على الخصوص إذا أوّلت العبارات التي من قبيل (112 أ - ب) على أساس ترادفها والعبارات التي من قبيل (114 أ - ب):

(114)أ - جاء الركب كله لا بعضه

ب - جاء الركب جميعه لا أفراد منه

أمّا في التركيب (113) فالعبارة "أجمع" توكيد للعبارة "كله" باعتبار هذه العبارة بؤرة قلب أو دعماً لتوكيدها.

وقد يصدق نفس التحليل على ضمير الانعكاس حيث يمكن أن نفهم العبارة (111) مثلاً على أنها مرادفة للعبارة (115):

(115)قابلت هنداً نفسها/ عينها لا غيرها

التساؤل الثاني: هل التوكيد/ التبئير مقصور على السور إذا تأخر كما في المثالين (112 أ - ب) أم هل يشمل التسوير بوجه عام سواء أورد السور فضلة أم رأساً كما هو الشأن في المثال (116):

(116)جاء كل/ جميع الركب

يُستشف من أقوال النحاة ومن الأمثلة التي يوردونها أن التوكيد

لازم التأخير لكننا لا نرى فرقا جوهرياً من حيث التوكيد (أو التبئير) بين أن يرد السور رأساً للمركب وبين أن يكون فضلةً له، بين المثال (112 أ) والمثال (116). يبروز عدم الفرق هذا أن المثال (116) يمكن أن يقرأ كذلك على أساس أنه مرادف للمثالين (117 أ - ب):

(117)أ - جاء كل الركب لا بعضه

ب - جاء جميع الركب لا أفراد منه

ويبروزه أيضاً أن النفي ينصبّ على السور وارداً رأساً انصبابه عليه وارداً فضلة:

(118)أ - ما جاء كل الركب بل بعضه

ب - ما جاء الركب كله بل بعضه

لنا عودة بمزيد من التفصيل إلى قضية النفي والتسوير في مبحث لاحق.

التساؤل الثالث: ما هو حيّز التوكيد (أو التبئير) في العبارات المسوّرة؟ أهو الفعل الإحالي كله أم بعضه؟

ما هو بيّنٌ هنا هو أن التوكيد/ التبئير منصبّ على السور وحده باعتباره تحققاً لمخصص العموم لا على الفعل الإحالي (المركّب) رمته.

نحن إذن أمام دخول مخصّص على مخصّص آخر يقوّيه أو يبئره وهي ظاهرة غير شاذة إذ إنها تحصل في تقوية مخصّص القوة الإنجازية كما مرّ بنا وتحصل أيضاً مع مخصّص الجنس ومخصّص العدد كما يتبين من المقارنة بين المثالين التاليين:

(119)أ - قابلت رجلاً لا امرأة

ب - قابلت رجلاً لا رجلين

التساؤل الرابع (الذي نتساءل عن مدى وروده): هل من الضروري

أن تقرأ العبارات المسوّرة على أساس أنها عبارات مقوّاة أو مبأّرة؟ ألا يمكن أن يعدّ السور مجرّد تحقق لمخصّص العموم دون قصد تقوية أو تبئير فتكون العبارات التي من قبيل (112 أ - ب) و(116) مجرّد إخبار محض يلقى إلى مخاطب "خالي الذهن" لا شاكّ ولا منكر؟ أليس من السائغ أن يتسلط النفي في العبارات المسوّرة على الفحوى الخطابي رمته دون السور بمفرده كما هو الشأن في المثال التالي:

(120) ما تغيب كل الضيوف/ الضيوف كلهم بل كانت قاعة الحفل مغلقة.

من هذه التساؤلات ومن إجابتنا الجزئية عنها يمكن أن نستخلص مؤقتاً أموراً ثلاثة: **أولها** أن لا فرق يُرى بين السور رأساً وبينه وارداً فضلة، و**ثانيها** أنه تحقق لمخصّص العموم، و**ثالثها** أنه يمكن أن يرد تقوية أو تبئيراً لهذا المخصص كما يمكن أن يرد لمجرد التسوير المحض.

(3) يمكن أن يخضع الفعل الإحالي لآلية التقليل إمكانَ خضوعه لآلية التقوية.

ثمة ملاحظة بادئ ذي بدء وهي أن التقليل من الفعل الإحالي ينحصر، بخلاف التقليل من الفحوى الخطابي، في طريقين اثنين: طريق الترجيع وطريق التنسيب دون طريقي الاحتمال واستبعاد التحقق. ولعل من تفسير ذلك أن ما يمكن أن نسميه "الفعل الإحالي النموذجي" هو ما يحيل على ذات لا على واقعة يمكن أن توصف بالاحتمال والإمكان أو الاستبعاد.

(أ) يُتوسط في ترجيع الفعل الإحالي بعبارات مثل "ما يسمي" و"ما يقال عنه" و"ما يدعى". من أمثلة ذلك:

(121)قدم لنا صاحب البيت ما أسماه طعاماً

ويُلجأ لتحقيق نفس الغرض وضع المركب الاسمي بين مزدوجتين

في الخطاب المكتوب:

(121)قدّم لنا صاحب البيت "طعاماً"

(ب) أمّا تنسيب الفعل الإحالي فيتم بواسطة عبارات من قبيل "شبه" أو بواسطة سور بعضي على أن يدل السور لا على تكميم المحال عليه بل على موقف وجهي يتخذه المتكلم منه.

مثال الوسيلة الأولى التراكيب التي من قبيل (123) ومثال الوسيلة الثانية التراكيب التي من قبيل (124 أ - ج):

(123)قدّم لنا صاحب البيت شبه طعام

(124)أ - تطرق العارض إلى الموضوع ببعض من العمق

ب - تطرق العارض إلى الموضوع بشيء من العمق

ج - تطرق العارض إلى الموضوع بنوع من العمق

ملحوظة:

من المعلوم أن "رُبّ" ترد للتكثير تارة وللتقليل تارة أخرى لكنها في استعماليها هذين تقوم بدور التكميم العددي المحض. لهذا السبب لم نوردها في حديثنا عن تقوية الفعل الإحالي ولا في حديثنا عن التقليل منه حيث إن التقليل الذي يعنينا هنا مغاير للتقليل الذي يقابل التكثير.

3. 2. 3. تقوية الفعل الحملي:

يمكن أن تلج التقوية (والتقليل) طبقة الفحوى الخطابي فتنصبّ أيضاً على الفعل الحملي بمفرده.

ولتقوية الفعل الحملي في اللغة العربية وسائلها المعجمية والصرفية بيان أهمها في ما يلي:

(1) يُقوّى الفعل الحملي معجمياً بلاحق من قبيل "فعلاً" و"حقاً" كما في المثالين (125 أ - ب):

(125)أ - إبراهيم مريض <u>فعلاً</u>

ب - خالد ذكي <u>حقّاً</u>

إلا أن من الملاحظ أن التراكيب التي من هذا القبيل تراكيب ملتبسة يكمن التباسها في إمكان ورود عبارة التقوية منصبّة على المحمول وحده وورودها مقوية للعبارة رمتها.

ويرتفع هذا الالتباس حين يُلجأ إلى وسيلة ما يمكن أن نسميه "استنساخ المحمول".

واستنساخ المحمول استنساخان: "استنساخ تام" يتم بواسطته تكرار المحمول لفظا ومقولة و"استنساخ جزئي" يكمن في "تزويج" المحمول (فعلاً أو اسم فاعل) بمصدره وهو ما ينعت عند النحاة بالمفعول المطلق.

من أمثلة الاستنساخ التام:

(126)اخرج اخرج!

ومن أمثلة الاستنساخ الجزئي الواردة في كتب النحو:

(127) أ - ضربت زيداً <u>ضرباً</u>

ب - أنا ضارب زيداً <u>ضرباً</u>

يكاد يكون الاستنساخ الجزئي من خصائص اللغة العربية فصحى ودوارج وبعض لغات غرب أفريقيا.

عني دِكْ (دِكْ (1997)) باستنساخ المحمول وعدّه من آليات تبئير الفعل. إلا أن فحص المعطيات ومقاربة النحاة العرب لهذه الظاهرة تؤشر إلى أنها أدخل في التقوية منها في التبئير ولعل ما جعل دِكْ يدرجها في وسائل تبئير المحمول أن نظرية النحو الوظيفي المعيار لم يكن يميز فيها بين ما هو تبئير حقيقي وبين ما هو مجرد تقوية.

(2) وتستخدم لتقوية الفعل الحملي وسائل صرفية تتوزع حسب مقولة

المحمول على الشكل التالي:

(أ) يقوّى الفعل الماضي بالأداة "قد" الموصوفة لدى النحاة بحرف "التحقيق" كما هو الشأن في المثال (128):

(128) قد حظي طلب عليّ بالقبول

(ب) أما غير الفعل الماضي، كالفعل المضارع المفيد للطلب وفعل الأمر فيتوسط في تقويته باللاحقة "نون التوكيد" (ثقيلة أو خفيفة) كما في المعطيات التالية المستقاة من كتب النحو.

(129)أ - لتضربنّ زيداً

ب - لا تضربنّ زيداً

ج - هل تضربنّ زيداً؟

(130)اضربنْ زيداً

ملحوظة:

لم يهتم النحاة العرب بالعلاقة التي يمكن إقامتها بين الأداة "إنّ" ونون التوكيد.

في رأينا، لن نكون مجانبين للصواب إذا ما نحن اقترحنا، على سبيل الافتراض، أن تُعدّ هاتان الصرفتان تحقيقين سياقيين لصرفة واحدة على أساس أن النون مجرد بديل توزيعي يلحق بالفعل في المواقع التي يمتنع فيها دخول "إنّ" عليه.

(ج) يمكن، بناء على سمة التدرج التي تطبع التقوية، أن يتوارد على نفس المحمول أكثر من وسيلة تقوية واحدة كما هو الشأن في التراكيب الممكنة التالية:

(131)أ - لقد حظي طلب عليّ بالقبول

ب - لقد عشق خالد هنداً عشقاً

ج - والله ليضربن زيد عمراً ضرباً

(3) باعتبار المحمول دالاً على واقعة فإن التقليل منه يمكن أن يتم بإحدى طرق التقليل الأربعة.

تسخر اللغة العربية لترجيع المحمول وضعه بين مزدوجتين:

(132)أ - "فاز" إبراهيم

(133)ب - إبراهيم "شاعر"

ولتنسيبه صيغة التصغير:

(134)زارني شويعر

أمّا إلقاؤه ملقى الاحتمال أو استبعاد تحقق ما يحيل عليه فتستخدم فيهما الأداة "قد" مواكبة لفعل مضارع أو فعل مضارع مسبوق بفعل رابط من زمرة "كان":

(135)قد تعود هند بعد العصر

(136)أ - قد يكون خالد شاعراً

ب - قد يصبح بكر فيلسوفاً

3. 3. التحييز:

كان حديثنا في ما تقدم من مباحث حديثاً عن عناصر البنية التحتية العلاقية، عن سماتهما ووظائف تنتظمها طبقات تعلو بعضها بعضاً.

أصبح الآن من الوارد أن نبحث في كيفية انتقال هذه السمات والعلاقات المجردة إلى مكونات محققة داخل بنية صرفية - تركيبية - تنغيمية. في إطار دراسة هذا الانتقال سنناقش قضيتين أساسيتين اثنتين: **أولاهما** تموقع العناصر الوافدة من البنية العلاقية في حيّز موقعي معين ترصده اللغات "شفافة التركيب" كاللغة العربية والقيود التي تخضع لها. **وثانيتهما** علاقة التطابق أو التفاوت بين حيزين مختلفين متجاذبين: الحيز العاملي، والحيز الخطابي.

3. 3. 1. التركيب الشفاف:

اقترحنا في مكان آخر (المتوكل (2005)) إقامة تنميط اللغات على أساس شفافية التركيب في مقابل كتومه خلصنا فيه إلى ما يمكن إيجازه في ما يلي:

(1) نقصد بالتركيب "الشفاف" (في مقابل التركيب "الكاتم") التركيب الذي يفصل (فصلاً تاماً) أو (فصلاً جزئياً) في مستوى البنية الصرفية - التركيبية بين العناصر الوافدة من البنية العلاقية (التداولية) والعناصر الوافدة من البنية التمثيلية (الدلالية).

(2) على أساس شفافية التركيب أو كتومه، يمكن التمييز بين نمطين كبيرين من اللغات: اللغات التي ترصد للعناصر العلاقية حيزاً موقعياً في البنية الصرفية - التركيبية مفصولاً على درجات عن الحيز الذي تعده لإيواء العناصر التمثيلية وبين اللغات التي يمتزج فيها (على درجات كذلك) هذان الصنفان من العناصر.
ترتبط شفافية التركيب بالإعراب حيث إن اللغات شفافة التركيب غالباً ما تكون لغات معربة كاللغة العربية.

(3) يرد الحيز المرصود للعناصر العلاقية (مخصصات ووظائف تداولية (محور/ بؤرة)) متقدماً في البنية الصرفية - التركيبية على الحيز المعد للعناصر التمثيلية (المحمول وحدوده) أو حاضناً له كما يتضح من الترسيمة العامة التالية الواردة بالنظر إلى اللغة العربية:

(137)(... [(جملة1: [[صدر] [بؤرة/ محور/ وجه]] [محمول] [[...] ..[...]] [[...] [(جملة1))]...)

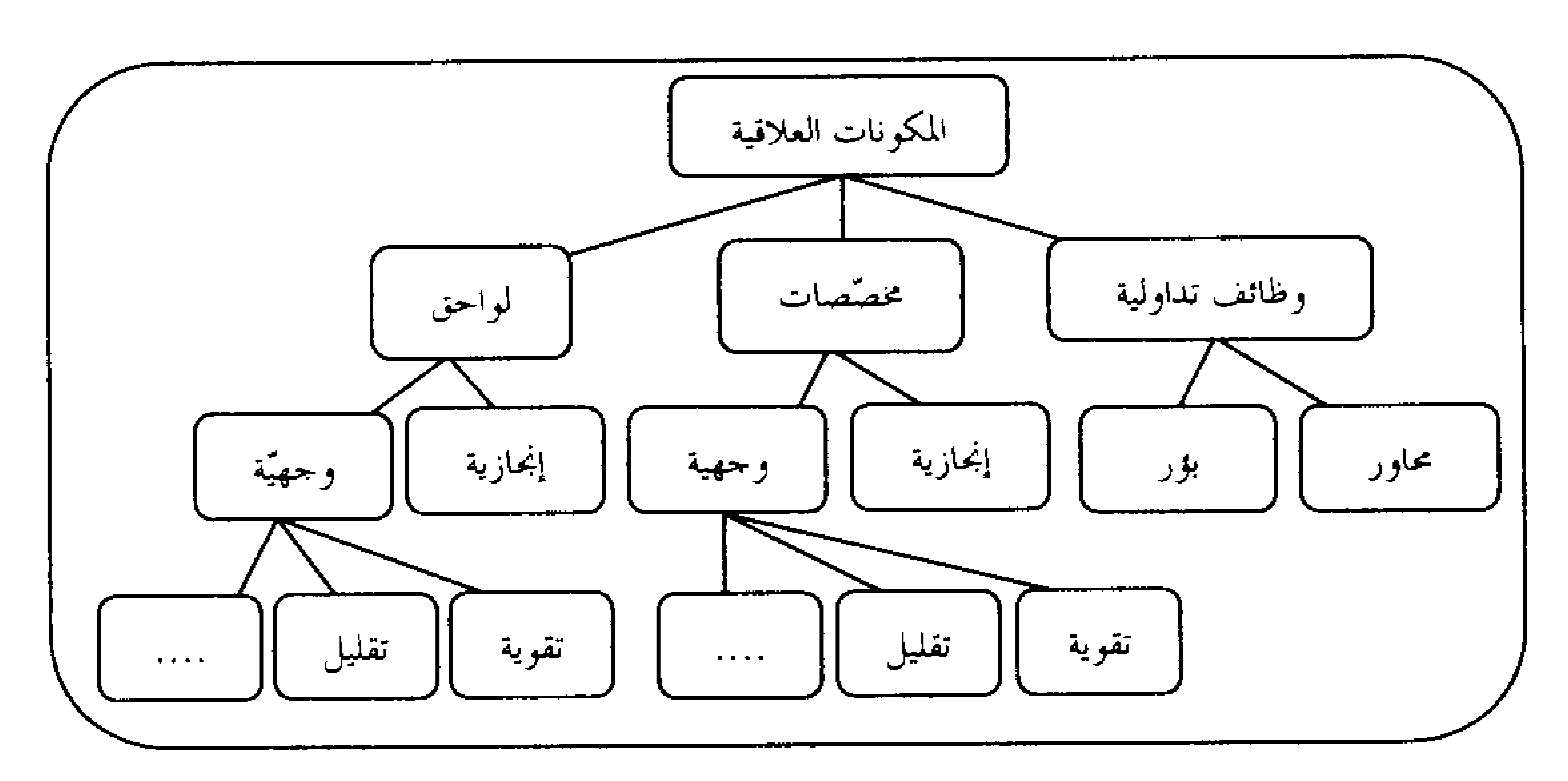
(4) لا يتسع الحيز المرصود للمكونات العلاقية (أدوات صدور ومحاور وبؤر ووجوه) كلها لذلك تخضع الموقعة فيه بقيود سيأتي تفصيلها.

(5) غالباً ما يفضي تطور اللغات إلى الانتقال من النمط الشفاف إلى النمط الكاتم والأغلب أن يتم ذلك بسبب فقدان الإعراب كما حصل في الانتقال من العربية الفصحى إلى دوارجها.

3. 3. 2. المكونات العلاقية:

1) المقصود بالمكونات العلاقية المكونات الوافدة من البنية العلاقية باعتبارها وظائف تداولية (كالمحور والبؤرة) أو مخصصات تؤشر إلى القوة الإنجازية أو الوجه (كمخصصي التقوية/ التقليل) أو لواحق إنجازية أو وجهية كما يتضح من التشجيرة (138):

(138)



تتحقق الوظائف التداولية في مركبات اسمية أو صفيّة في حين تتحقق السمات في صرفات/ أدوات أو ظروف لواحق.

2) استيفاء لما اقترحناه في مكان آخر (المتوكل (2008)) نقسّم بنية العبارة اللغوية باعتبارها قسماً من أقسام الخطاب تعلو الجملة إلى ثلاثة حيوز: حيز مركزي (جملة أو مركب) وحيزين ربضين حيز الربض القبلي وحيز الربض البعدي كما في الترسيمة التالية:

(139)العبارة اللغوية: [[ربض قبلي] [مركز] [ربض بعدي]]

إلى هذه الترسيمة تؤول بنية العبارة اللغوية في المثال (140):

(140)هند، يعشقها خالد، أليس كذلك؟

وبناء على افتراض التماثل الذي دافعنا عنه (المتوكل (2003)) وما زلنا نؤمن بوروده يمكن أن نقسم بنية الجملة المركز نفسها إلى ثلاثة حيوز: الحيز الوسط والحيز الصدر والحيز العجز. بهذا تصبح ترسيمة بنية العبارة اللغوية التامة المفصلة هي الترسيمة (141):

(141)

العبارة اللغوية: [[ربض قبلي] [مركز] [ربض بعدي]]
الجملة المركز: [[الحيز الصدر] [الحيز الوسط] [الحيز العجز]]

3) يوفّر كل من الحيّز الصدر والحيز الوسط والحيز العجز عدداً من المواقع ترصد لإيواء المكونات الوافدة من البنيتين التحتيتين العلاقية والتمثيلية تختلف باختلاف اللغات ومدى شفافية تركيبها خاصة. بالنظر إلى اللغة العربية وفيما يتعلق بالحيّز الصدر على الخصوص يتعين الإجابة عن سؤالين أساسيين اثنين:

أولهما: ما هو سقف عدد المواقع المتوافرة في هذا الحيّز؟

وثانيهما: ما هي المسطرة التي يخضع لها ملء المواقع المتاحة وما هي القيود التي تحكمه؟

(أ) توحي معطيات اللغة العربية بأن عدد المواقع في الحيز الصدر من الجملة لا يربو عن ثلاثة مواقع كما في الترسيمة (142):

(142)الجملة المركز: [[م^{1} م^{2} م^{3}] [الحيز الوسط] [الحيز العجز]]

حيث م = موقع

من أمثلة ذلك، أن اللاحق الإنجازي "بصراحة" وأداة الاستفهام "الهمزة" والمركب الاسمي المبأّر "هنداً" في الجملة التالية مكونات

تحتل الموقع م[1] والموقع م[2] والموقع م[3] على التوالي:

(143)بصراحة أ هنداً يعشق بكرٌ (أم غير هند)؟

رائز امتلاء الحيز الصدر في هذا الضرب من التراكيب عدم إمكان إضافة مكون آخر:

(144)* بصراحة أ هنداً حقّاً يعشق بكرٌ؟

في هذه الحالة "يزحلق" المكون المضاف إلى الحيّز العجز كما في التركيب السليم (145):

(145)بصراحة أ هنداً يعشق بكرٌ حقّاً؟

(ب) لا إشكال حين يرشّح مكون واحد لاحتلال الحيّز الصدر إذ يأخذ الموقع م[1] دون منازع كما في المثال التالي (146):

(146) هنداً يعشق بكرٌ

أمّا حين تتعدد المكونات المرشحة لاحتلال هذا الحيّز فإن موقعتها فيه تخضع لقيدين: أولهما قيد أحادية الموقعة وثانيهما قيد السلميّة الطبقية.

اقترحنا صوغ القيد الأول في مكان آخر (المتوكل (1989)) كالتالي:

(147)**قيد أحادية الموقعة**

"لا يحتل الموقع الواحد أكثر من مكون واحد"

بحكم هذا القيد تكون الجملة (143) جملة لاحنة إذا ما أُوّلت على أساس أن المكونات المصدّرة الثلاثة محتلة لموقع واحد.

من التراكيب التي يمكن أن تعدّ أمثلة مضادة للقيد (147) التركيب (148) المتضمن لأكثر من ثلاثة مكونات مصدّرة:

(148)بصراحة هل إن بكراً يعشق هنداً؟

الواقع أن أداة التقوية "إنّ" والمركب الاسمي الذي يليها يشكلاّن

في الحقيقة مكوناً واحداً يحتلّ موقعاً واحداً هو الموقع م3.

يدعم هذا الافتراض أمران: **أولهما** أن تصدير المركب الاسمي ونصبه (عوضاً عن رفعه) غيرُ ناتجين عن وظيفته وإنما هما من فعل اقتران "إنّ" به ليس إلا. **وثانيهما** عدم إمكان الفصل بينهما. قارن:

(149)أ - أ حقّاً هنداً يعشق بكر؟

ب - * إنّ حقاً بكراً يعشق هند

أمّا القيد الثاني فيمكن صوغه بالشكل التالي:

(150)قيد السلمية الطبقية

"مكون الطبقة العليا أولاً"

يعكس القيد (150) مبدأ شفافية التركيب ويمكن أن يعدّ فرعاً عنه إذ إنه يقضي بأن تنعكس سلميّة طبقات البنية التحتية العلاقية في البنية الصرفية - التركيبية كلما أمكن ذلك.

مفاد هذا القيد أن المكونات المرشحة لاحتلال الحيز الصدر من الجملة تتموقع في هذا الحيز طبقاً للأسبقية العلاقية إذ يحتل الموقع م1 المكون الإنجازي (أداة أو ظرف لاحق) والموقع م2 المكون الوجهي (مكون تقوية أو مكون تقليل) الوافد من مخصّص طبقة الفحوى الخطابي في حين يحتل الموقع م3 أحد ركني هذه الطبقة (فعل إحالي أو فعل حملي) في حالة وروده بؤرة حصر أو بؤرة انتقاء.

ناتج الخضوع إلى هذا القيد سلامةُ الجمل التي من قبيل (149 أ) مثلاً وناتج خرقه لحن تقاليب الترتيب المتوقع:

(151)أ -* حقّاً أ هنداً يعشق بكر؟

ب -* هنداً أ حقّاً يعشق بكر؟

ج -* أ هنداً حقّاً يعشق بكر؟

وممّا يمكن ردّه إلى الخضوع للقيد (150) أو خرقه الأمثلة التالية التـي تبيّـن أن صـدارة مـا يسـمّى "الأدوات الصـدور" في اللغـة العربية صدارة نسبية:

(152)أ - هل إنّ بكراً يعشق هنداً؟

ب -* إنّ هل بكراً يعشق هنداً؟

(153)أ - ألا إنّ بكراً ليعشق هنداً

ب -* إنّ ألا بكر ليعشق هنداً

(154)أ - ألا ليت الشباب يعود يوماً"!

ب -* ليت ألا يعود الشباب يوماً!

دعنـا نختـم هـذا المبحـث بفحـص الفـرق بيـن أداتي الاسـتفهام "الهمزة" و"هل" الذي أعلنّا عنه آنفاً.

"الهمـزة" و"هـل" أداتـان إنجازيتـان تحققـان نفـس المخصّـص الإنجازي بدليل عدم إمكان اجتماعهما:

(155)* هل أ جاء الضيف صباحاً؟

لكنهمـا تختلفـان توزيعيـاً مـن حيـث إن "هل" تنصـبّ على فعل خطابي كامل في حين أن "الهمزة" يمكن أن تأخذ في حيزها إما فحوى خطابياً أو أحد ركنيه.

دليـل اختصـاص "هـل" يتصدّر فعل خطابي برمتـه لحن التراكيب التـي مـن قبيـل (156 ب) و(157 ب) في مقابل التراكيب التي من قبيل (156 أ) و(157 أ):

(156)أ - أجاء الضيف صباحاً أم تغيّب؟

ب - *هل جاء الضيف صباحاً أم تغيّب؟

(157)أ - أصباحاً جاء الضيف أم ظهراً؟

ب - *هل صباحاً جاء الضيف أم ظهراً؟

لنلاحظ أن لحن الجملة (156 ب) لا يزاولها إلا إذا كررت "هل" مما يقوم دليلاً على أن العطف قائم بين فعلين خطابيين اثنين لا بين فحويين خطابيين داخل فعل خطابي واحد كما هو الشأن في الجملة (156 أ):

(158)هل جاء الضيف صباحاً أم هل تغيب؟

هذه المقاربة للتوزيع التكاملي بين الأداتين يمكن أن تُعدّ في رأينا مجاوَزَةً لتحليل النحاة القائم على مجرد الفرق بين "استفهام التصديق" و"استفهام التصور" تؤطّره وتغنيه من حيث العموم والدقة معاً.

3. 3. 3. الحيز العاملي/الحيز الخطابي:

المقصود بالحيّز العاملي المجال الذي ينصبّ عامل من العوامل النحوية (كالنفي) عليه أو على أحد عناصره.

من الأمثلة التي تتبادر إلى الذهن في هذا الباب مثال النفي المتصدّر لجملة متضمنة لأحد الأسوار (الكليّة أو البعضيّة).

عُني اللغويون العرب القدماء والبلاغيون خاصة بعلاقة العاملية القائمة بين النفي والسور في حالتي تقدم الثاني على الأول وتأخره عنه. كما أنه من المعلوم أن كتابات كثيرة من أدبيات نظرية النحو التوليدي التحويلي أفردت للفرق الدلالي بين التراكيب الواقع فيها السور خارجاً عن حيّز النفي. واعْتُمِدَت هذه الظاهرة في نموذج "النظرية المعيار الموسعّة" (تشومسكي (1970)) حجّة من حجج الدفاع عن أطروحة "الدخول المتعددة" المذهوب فيها إلى أن "التأويل الدلالي" ليس وارداً بالنظر إلى "البنية العميقة" وحدها وإنما يتعين القيام به أيضاً في مستوى "البنية السطحية" بعد إجراء "التحويلات المؤثرة في المعنى".

عقد الجرجاني في "دلائل الإعجاز" فصلاً خاصاً لحيز النفي مع

التسوير استنتج فيه أن السور يقع في حيز أداة النفي إن ورد متأخراً عنها ويخرج عن حيزها إن هو تقدم عليها. وأورد دعماً لتحليله صدر بيت المتنبي المعروف وتقليبه:

(159)أ - "ما كل ما يتمنى المرء يدركه"

ب - كل ما يتمنى المرء لا يدركه

على أساس أن المعنى في الأوّل أن المرء يدرك بعض ما يتمناه لا كلّه وفي الثاني أن لا شيء مما يتمناه المرء يدركه كلاً أو بعضاً.

تعليقنا على هذا النوع من التحليل، قديماً كان أم حديثاً، تعليقان:

أولاً، ليس من الضرورة، كما سبق أن بيّنا، أن ينصبّ النفي على السور وحده إذ يمكن أن يتسلط على فحوى الجملة رمته كما هو الشأن في التراكيب التي من قبيل (160):

(160)ما رسب الطلبة كلهم بل أُلغي الامتحان

ثانياً، يمكن أن يخرج السور عن حيز النفي وإن أتى بعده كما هو الشأن في المثال (161) حيث يشكّل السور فعلاً خطابياً قائم الذات مستقلاً عمّا تقدمه (مستأنفاً في اصطلاح النحاة) يروز استقلاله عدم تبعيته من حيث الإعراب:

(161)ما قابلت الزملاء، كلهم

خاصيّة التراكيب التي من قبيل (161) أنها تؤشّر إلى أن الحيّز العاملي وما يمكن أن نسمّيه "الحيز الخطابي" قد يتطابقان كما في مثال الجرجاني وقد يتدافعان كما في الخطاب ثنائي التكوين (161).

ما يجعل من تحييد الحيّز العاملي لصالح الحيّز الخطابي ظاهرة غير معزولة أننا نجدها قائمة في تراكيب أخرى تأتّى لنا دراستها في مكان آخر (المتوكل (2008)) كتراكيب تبئير الإبطال والتعويض التي من قبيل (162):

(162)أ - لم أقابل إبراهيمَ بل بكراً

ب - لم أقابل إبراهيم، بل بكرٌ

حيث يشكل المركب الاسمي المعطوفُ "بكرٌ" في الجملة الثانية فعلاً خطابياً مستقلاً ينم عن استقلاله أخذُه إعراباً غير خاضع لعامل الجملة التي قبله.

خلاصة:

يُشَغّل الخطاب آليتين متمايزتين وإن تلابستا: آلية التبئير وآلية التقوية (أو التقليل).

التبئير تبئيران: تبئير جديد بالطلب أو التتميم وتبئير مقابلة يشمل في تفرّعه مفهومي "التخصيص" و"الحصر" عند البلاغيين العرب إضافة إلى مفاهيم التوسيع والإبطال والتعويض والانتقاء.

تقابل إستراتيجية التقوية إستراتيجية التقليل المراد بها رفع المسؤولية عن منتج الخطاب بالنظر إلى محتواه أو التخفيف منها عن طريق الترجيع الغَيْري أو التنسيب أو الاستبعاد أو الاحتمال.

ينصب التبئير والتقوية على طبقة فحوى الخطاب رمتها كما يمكن أن يلجاها فينصبّا على الفعل الإحالي أو الفعل الحملي شريطة ألا ينصبا على الطبقة وأحد عناصرها في نفس الوقت وألا ينصبا على أكثر من عنصر واحد من هذه العناصر.

تشكّل البؤر وسمات التقوية مخزوناً كلياً تنتقي منه اللغات ما يلائم نمط الخطاب المروم إنتاجه وما يخدمه معجماً وصرفاً وتركيباً. فلإنتاج الخطاب الحجاجي تنتقى بؤرتا الإبطال والتعويض بالأساس كما تنتقى سمات التقوية بتفاوت درجاتها دون سمات التقليل التي يحتفظ بها لإنتاج أنماط خطابية أخرى كخطاب الإعلام وخطاب "الرسميات".

تســخّر اللغة العربية لتحقيق الوظائف والسـمات العلاقية وسـائل معجمية وصرفية - تركيبية ترصد لإيوائها مواقع الحيز الصدر أو مواقع الحيّز العجز حين تربو المكونات المرشـحة للتصدير عن العدد المتاح تصديـره أو تُفـرد لها حيزاً خطابياً مسـتقلاً بوصفهـا أفعالاً خطابية قائمة الذات.

خاتمة

للخطاب أنماط تتباين من حيث المضمون ومن حيث الشكل لكنها على تباينها مضموناً وشكلاً آيلة إلى بنية خطابية عامة واحدة ثوابتها في التداول والدلالة والتركيب.

وتنتظم وحدات هذه البنية سلمية أعلاها طبقة الحديث/ المحادثة وأدناها طبقة الفعل الخطابي القائم على قصد إنجازي وإحالة مرجعيتها في المقام أو المقال وفحوى يطلب إثباته أو يحصر أو يبطل ليعوض أو يوسّع أو يُلقى إلى خالي الذهن أو إلى المنكر فيقوَّى بقدر الإنكار.

للغات ولأنماط الخطاب داخل اللغات خصائصها في "توسيط" البنية العامة كما أن لها خصائصها في انتقاء السمات الإنجازية والإحالية وسمات التبئير والتقوية (أو التقليل) ووسائل تحقيقها معجماً وصرفاً وتركيباً.

إن إمكان إرجاع أنماط الخطاب المختلفة إلى بنية عامة واحدة يفرض مجاوزة المقاربات القطاعية والتخلي عن تعديد "النظريات" بعدد الأنماط الخطابية نحو وضع مقاربة للخطاب في اللغات الطبيعية ترصد ثوابت بنيته ومتغيراتها باعتبارها جزءاً من القدرة الخطابية لمستعملي اللغة وتصدر في رصدها لذلك عن نظرية لسانية تعلوها وتكفل إمدادها بما تقتضيه من مفاهيم وآليات وضبط تكوينها وكيفية اشتغالها وتأطير تقويمها والمفاضلة بينها وبين ما ينافسها.

نرجو أن نكون قد أفلحنا في تحديد ثوابت بنية الخطاب ومتغيراتها النمطية في اللغة العربية كما نأمل أن نكون قد قدمنا عيّنة دالّة لما يمكن أن تكون عليه تلك المقاربة في المنحى الوظيفي العربي باعتباره وصلاً للنحو والبلاغة العربيين بالبحث اللساني الوظيفي الحديث.

ما نتمناه فوق هذا وذاك أن يتصدّى زملاؤنا اللســانيون الوظيفيون لتمحيـص مـدى ورود الخطاطـة النظرية التي نقترحهـا ومدى انطباقيتها على أنماط خطابية متباينة في اللغة العربية (ولغات غيرها).

المراجع

المراجع بالعربية

- **الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد**، تهذيب اللغة. المؤسسة العامة للتأليف والترجمة، دار الطباعة القومية، بدون تاريخ.
- **إسماعيلي علوي، حافظ**، (2004) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية. عالم الفكر، العدد 2، المجلد 33.
- ——— (2009) اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقّي وإشكالاته. دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط 1.
- **الأشموني، علي بن محمد**، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، بدون تاريخ.
- **البوشيخي، عز الدين**، (1998) قدرة المتكلم التواصلية وإشكال بناء الأنحاء. أطروحة دكتوراه، مكناس، كلية الآداب.
- ——— (2009) أعمال ندوة "المنحى الوظيفي في اللسانيات العربية وآفاقه" منشورات جامعة مولاي إسماعيل كلية الآداب والعلوم الإنسانية. مكناس، سلسة الندوات 20، ط 1 (تنسيق)
- **جدير، محمد**، (2000) مقاربة وظيفية لرواية "ضحايا الفجر". الرباط: مطبعة أبي رقراق.
- **الجرجاني، عبد القاهر**، دلائل الإعجاز. تحقيق: أحمد مصطفى المراغي. المكتبة المحمودية التجارية، القاهرة، ط 2، بدون تاريخ.
- **ابن جني، أبو الفتح عثمان**، الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار، ط 2، دار الهلال بمصر، بدون تاريخ.
- **الزركشي، بدر الدين بن محمد بن عبد الله**، (1988) البرهان

فـي علـوم القـرآن. تحقيق: محمد أبـو الفضل إبراهيـم، دار الجيل، بيروت.
- **الزمخشري، جار الله محمود بن عمر،** (1947) الكشاف عن حقائق غوامـض التنزيـل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. من منشـورات دار البلاغة، إيران.
- **الزهـري، نعيمـة،** (1998) الأمـر والنهـي فـي الفكر اللغـوي العربي القديم. الرباط، دار المعارف.
- ــــــ (2006) النحـو الوظيفـي واللغـة العربية. الـدار البيضاء، كلية الآداب، عين الشق.
- ــــــ (قيد الطبع) التعجب في اللغة العربية.
- ــــــ (2009) التعجـب فـي اللغة العربيـة: طبيعته ووظائفه وبنياته. دار الفرقان، ط 1.
- **ابـن السـراج، محمـد بن السـري،** الأصـول في النحـو. تحقيق: عبد الحسين الفنلي، مطبعة النعمان، العراق، النجف، بدون تاريخ.
- **السـكاكي، يوسـف بن أبـي بكر،** (1317هـ) مفتـاح العلوم. المطبعة الأدبية، مصر.
- **سـيبويه، أبـو بشـر عمـرو بـن عثمان،** الكتـاب. تحقيق: عبد السـلام محمد هارون، دار الكتب العلمية.
- **السـيوطي، جـلال الديـن،** (1988 أ) الاقتـراح في علم أصول النحو. تحقيق: أحمد سـليم الجمحي، ومحمد أحمد قاسـم، جرس برس، ط 1.
- ــــــ (1988 ب) معتـرك الأقـران فـي إعجاز القرآن. تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1.
- ــــــ ج - همع الهوامع. دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ.
- **الشهري، عبدالهادي بن ظافر،** (2004) إستراتيجيات الخطاب: مقاربة

لغوية تداولية. دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط 1.

- **الصبان، محمد بن علي**، حاشية الصبان على شرح علي بن محمد الأشموني لألفية ابن مالك. مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مطبعة دار الفكر، القاهرة، بدون تاريخ.
- **العسكري، أبو هلال**، (1973) الفروق في اللغة. بيروت.
- **الغزالي، أبو حامد**، المستصفى. القاهرة، دون تاريخ.
- ——— معيار العلم. القاهرة، دون تاريخ.
- **ابن فارس، أحمد**، (1964) الصاحبي في فقه اللغة. بيروت.
- **مليطان، محمد الحسين**، نظرية النحو الوظيفي: دراسة في المصطلح والمعجم، أطروحة دكتوراه (قيد الإنجاز).
- **المتوكل، أحمد**، (1977) قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني. مجلة كلية الآداب، الرباط، عدد 1.
- ——— (1981) اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم بوصف ظاهرة الاستلزام الحواري. كلية الآداب، الرباط، البحث اللساني والسيميائي.
- ——— (1985) الوظائف التداولية في اللغة العربية. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- ——— (1986) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- ——— (1987 أ) من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- ——— (1987 ب) من قضايا الرابط في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.
- ——— (1988 أ) قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية. الرباط: اتحاد الناشرين المغاربة.

- ـــــ (1988 ب) الجملة المركبة في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.
- ـــــ (1989) اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري. الرباط: منشورات عكاظ.
- ـــــ (1993 أ) الوظيفة والبنية: مقاربة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.
- ـــــ (1993 ب) آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي. الرباط: منشورات كلية الآداب.
- ـــــ (1995) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي - التداولي. الرباط: دار الأمان.
- ـــــ (1996) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي. الرباط: دار الأمان.
- ـــــ (2001) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص. الرباط: دار الأمان.
- ـــــ (2003) الوظيفية بين الكلية والنمطية. الرباط: دار الأمان.
- ـــــ (2005 أ) التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات. الرباط: دار الأمان.
- ـــــ (2005 ب) مفهوم الكفاية وتعليم اللغات. كلية الآداب، مكناس، سلسلة الندوات 15.
- ـــــ (2006) المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد. الرباط: دار الأمان.
- ـــــ (2008) مسائل النحو العربي في قضايا النحو الوظيفي. دار الكتاب الجديد، بيروت - لبنان.
- **ابن هشام، عبد الله،** (1966 أ) أوضح المسالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط 6.

- —— (1978 ب) شـرح شـذور الذهـب فـي معرفـة كلام العـرب. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، توزيع دار الأنصار بالقاهرة، المركز الإسلامي للطباعة والنشر، ط 5.
- —— (1979 ج) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط 5، بيروت.
- ابـن يعيـش، موفـق الديـن، شـرح المفصـل. إدارة الطباعـة المنيريـة بالقاهرة، دون تاريخ.

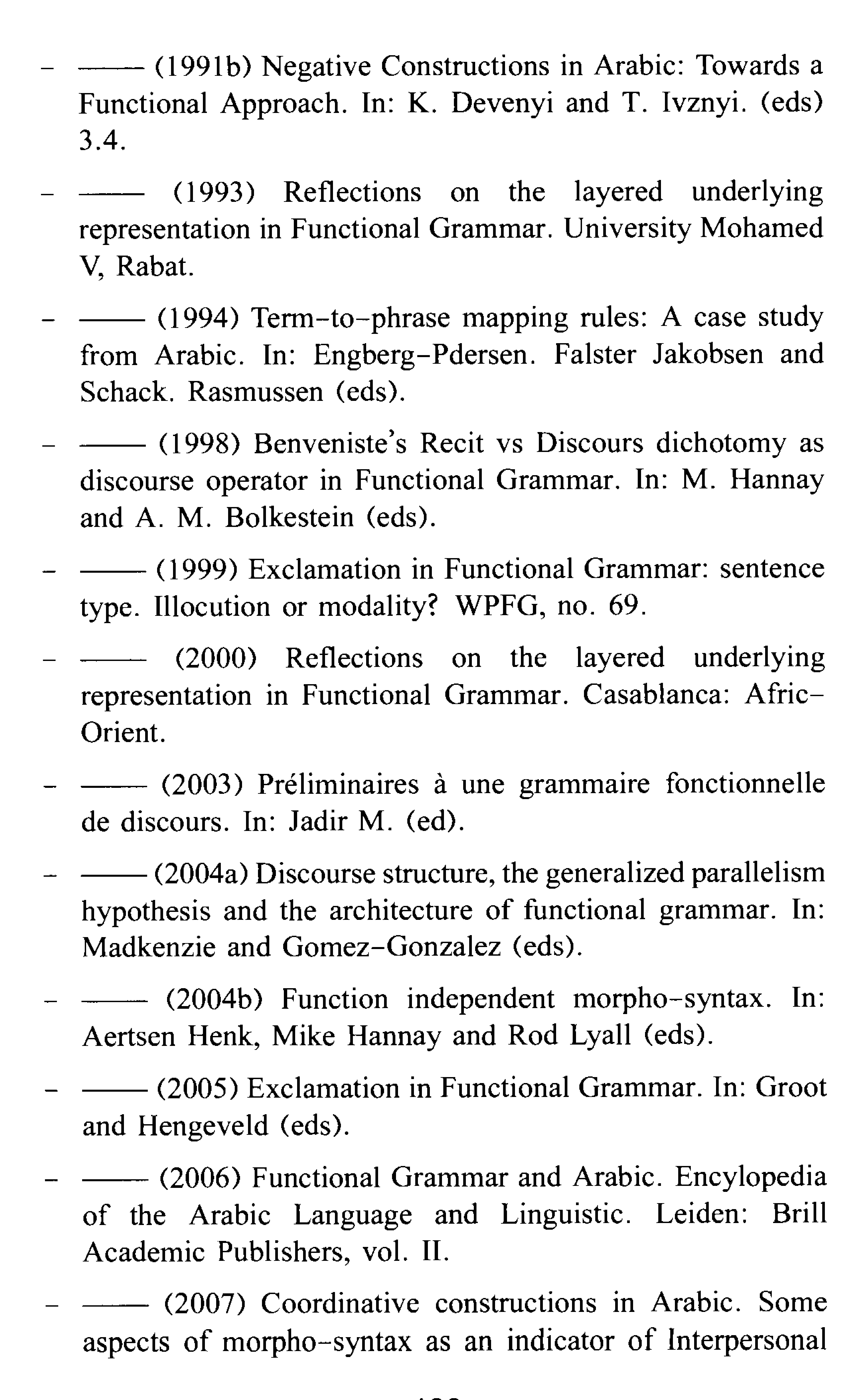
المراجع باللغات الأجنبية

- **Chomsky, Noam,** (1966) La linguistique cartésienne. Paris: Le Seuil.
- —— (1967) Reflections on language. New York: Pantheon Books.
- —— (1977) Essays on Form and Interpretation. Elsevier: North-Holland.
- —— (1981) Lectures on Government and Binding. Dordrecht: Foris.
- **Connolly J.H, C.S. Butler, R. Vismans,** and **R. Gatward** (eds), (1997) Discourse and Pragmatics in Functional Grammar. Berlin: Mouton de Gruyter.
- **Devriendt B.L. Goossens**, and **J.V. der Auwera** (eds), (1996) Complex structures. A functionalist perspective. Berlin: Mouton de Gruyter.
- **Dik, S. Charles,** (1989) The Theory of Functional Grammar. Part 1. The structure of the clause. Dordrecht: Foris.
- —— (1997a) The Theory of Functional Grammar. Part 1. The structure of the clause. Second. Revised edition. Edited by Kees. Hengeveld. Berlin: Mouton de Gruyter.

- —— (1997b) The Theory of Functional Grammar. Part 2. Complex and derived constructions. Edited by Kees Hengeveld. Berlin: Mouton de Gruyter.
- **Engberg-Pedersen F, L. Falser Jakobson,** and **L. Schack Rasmussen** (eds), (1994) Function and Expression in Functional Grammar. Berlin: Mouton de Gruyter.
- **Greimas, A.J,** (1966) Du sens. Paris: Le Seuil.
- **Groot, Casper (de),** and **Kees Hengeveld** (eds), (2005) Morphology and Syntax in Functional Grammar. Berlin: Mouton de Gruyter.
- **Halliday, M.A.K,** (1970) Language structure and language function. In. J. Lyons (ed).
- **Hannay, Mike,** and **Elseline Vester** (eds), (1988) Working with Functional Grammar: descriptive and computational applications. Dordrecht: Foris.
- **Hannay, Mike,** and **Mactelt A, Bolkestein** (eds), (1998) Functional Grammar and verbal interaction. Amsterdam: Benjamins.
- **Hengeveld, Kees,** (1997) Cohesion in Functional Grammar. In: Connolly, Butler, Vismans and Gatward (eds).
- —— (2004a) The architecture of Functional Discourse Grammar. In: Mackenzie and Gomez-Gonzalez (eds).
- —— (2004b) Epilogue. In: Mackenzie and Gomez-Gonzalez (eds).
- —— (2005) Dynamic Expression in Functional Discourse Grammar. In: Groot and Hengeveld (eds).
- —— (fc) Interpersonal functions, representational categories and syntactic templates in Functional Discourse Grammar.
- **Hengeveld K,** and **Mackenzie J. Lachlan,** (2008) Functional Discourse Grammar: A typologically based

theory of language structure Oxford: Oxford University Press.

- **Jackobson, R,** (1966) Essais de linguistique générale. Paris: Minuit.
- **Jadir, Mohammed,** (2005) La cohérence du discours en Grammaire Fonctionnelle: le cas du texte narratif. Rabat: Editions Bouregreg Communication.
- **Mackenzie, J. Lachlan,** (1986) Aspects of nominalization in English and Dutch. WWPFG, 15.
- —— (1989) "Let's get our heads together: A reply to van der Auwera". In: Hannay and Vester (eds).
- —— (1996) "English nominalizations in the layered model of the sentence". In: Devriendt. Goossens and vand der Auwera (eds).
- —— (1998) "The basic of syntax in the holophrase". In: Hannay and Bolkestein (eds).
- —— (2004) "Functional Discourse Grammar and Language Production". In: Mackenzie and Gomez-Gonzalez (eds).
- **Mackenzie, J. Lachlan,** and **M.A. Gomez-Gonzalez** (eds), (2004) A new architecture for Functional Grammar. Berlin: Motoun de Gruyter.
- **Moutaouakil, Ahmed,** (1982) Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe. Publications de la faculté des Lettres, Rabat.
- —— (1984) Le focus en Arabe: vers une Analyse Fonctionnelle. In: Lingua 64.
- —— (1985) Topic in Arabic: Towards a Functional Analysis. In: Bolkestein et al (eds).
- —— (1991a) On Representing Implicated Illocutionary Force: Grammar or Logic? WPFG, 40.



- —— (1991b) Negative Constructions in Arabic: Towards a Functional Approach. In: K. Devenyi and T. Ivznyi. (eds) 3.4.
- —— (1993) Reflections on the layered underlying representation in Functional Grammar. University Mohamed V, Rabat.
- —— (1994) Term-to-phrase mapping rules: A case study from Arabic. In: Engberg-Pdersen. Falster Jakobsen and Schack. Rasmussen (eds).
- —— (1998) Benveniste's Recit vs Discours dichotomy as discourse operator in Functional Grammar. In: M. Hannay and A. M. Bolkestein (eds).
- —— (1999) Exclamation in Functional Grammar: sentence type. Illocution or modality? WPFG, no. 69.
- —— (2000) Reflections on the layered underlying representation in Functional Grammar. Casablanca: Afric-Orient.
- —— (2003) Préliminaires à une grammaire fonctionnelle de discours. In: Jadir M. (ed).
- —— (2004a) Discourse structure, the generalized parallelism hypothesis and the architecture of functional grammar. In: Madkenzie and Gomez-Gonzalez (eds).
- —— (2004b) Function independent morpho-syntax. In: Aertsen Henk, Mike Hannay and Rod Lyall (eds).
- —— (2005) Exclamation in Functional Grammar. In: Groot and Hengeveld (eds).
- —— (2006) Functional Grammar and Arabic. Encylopedia of the Arabic Language and Linguistic. Leiden: Brill Academic Publishers, vol. II.
- —— (2007) Coordinative constructions in Arabic. Some aspects of morpho-syntax as an indicator of Interpersonal

status. In: Advances in Functional Discourse Grammar. Alfa special volume. Brazil.

- —— (2009) Exceptive constructions in Arabic. From Arabic Grammatical Tradition to Functional Discourse Grammar WPFG Special issue.

- **Vet, Co,** (1998) The multilayered structure of the utterance. In M. Hannay and A. M. Bolkestein (eds).